عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

بناء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على الأمن المائي لكل من مصر والسودان

ليندا فخري المجايدة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440هـ - 2019م

بناء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على الأمن المائي لكل من مصر والسودان

إعداد:

ليندا فخري المجايدة

بكالوريوس في التاريخ وأساليب تدريسه من جامعة الأقصى – غزة

إشراف: د. عبير عبد الرحمن ثابت

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من معهد الدراسات الإقليمية– كلية الدراسات العليا/جامعة القدس

1440هـ/2019م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد الدراسات الإقليمية/برنامج الدراسات العربية

إجازة الرسالة

بناء سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على الأمن المائي لكل من مصر والسودان

اسم الطالب: ليندا فخري المجايدة

الرقم الجامعي: ٢١٦١٢٩٣٥

إشراف: عبير عبد الرحمن ثابت

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: ٢٠١٩/٧/١٥ من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم :

١. رئيس لجنة المناقشة	د.عبيـــر ثـــابت	التوقيع: .....
٢. ممتحنا داخلـــــياً	أ. د. رياض العيلة	التوقيع: .....
٣. ممتحنا خارجـــــياً	أ. د. جهاد البطش	التوقيع: .....

القدس – فلسطين

١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م

الإهداء

إلى روح والدايَّ اللّذين علماني أنَّ الحياةَ سموٌ ورقيٌ ،،،

إلى روح أَخَويّ (ماجد وجميل) حبًا وشوقًا ،،،

إلى روح والد أبنائي الشهيد (إبراهيم) صدقًا ووفاءً ،،،

إلى أبنائي وبناتي سر سعادتي في هذه الحياة ،،،

إلى إخوتي وأخواتي برًا وانتماءً ،،،

إلى زوجي الغالي (خالد) خير سندٍ ومعين ،،،

إلى جامعة القدس إدارةً وأكاديميين ،،،

إلى شهداء فلسطين ،،،

أهدي هذا العمل ،،،

الباحثة/ ليندا المجايدة

إقرار:

أقر أنا مُعِدُّ الرسالة بأنها قُدِّمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يُقَدَّم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

ليندا فخري المجايدة

التاريخ: 2019/7/15م

شكر وتقدير

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

[الأحقاف : 15]

الحمد لله الذي أنعم علينا بالإسلام، وشرح صدورنا بالإيمان، والصّلاة والسّلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم خير الأنام.

بدايةً أشكر الله سبحانه وتعالى الذي أنعم عليّ بفضله وكرمه، ويسّر لي الطريق لمواصلة تعليمي، وقدّر لي النجاح في دراستي، ووفقني في حياتي العلمية والعملية.

يسعدني أنْ أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى كل مَنْ ساهم معي في إنجاز هذا الجهد المتواضع، سواءً أكانت مساهمة مادية بالإشراف والمتابعة والتوجيه والعطاء والتقييم، أم كانت مساهمة معنوية بالتشجيع المستمر.

وتسعدني أنْ تكون أول كلمات شكري إلى أستاذتي الكريمة المشرفة على دراستي، الدكتورة: **عبير عبدالرحمن ثابت**، التي قدمت لي الكثير، باذلة بذلك جهودًا كبيرة، وإنَّه لمن دواعي سروري أنْ أقدم لها أجمل عبارات الشكر والثناء الفيّاضة.

وأبث شكري وتقديري إلى أعضاء هيئة التدريس في برنامج الدراسات العليا في جامعة القدس أبو ديس، والذين بذلوا جهودًا مخلصة وخدمات جليلة؛ ليضيئوا لي مسيرة العلم النبيلة بعد أنْ أكسبوني من خبراتهم وحكمتهم الأصيلة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورين الكريمين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور ....رياض العيلة... والأستاذ الدكتور جهاد البطش ... ؛ لتفضلهما بقَبول مناقشتي، وإثراء دراستي بتوجيهاتهما السديدة، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل مَنْ ساندني من قريب أو بعيد، وساعدني في إنجاز هذه الدراسة، والخروج بها إلى النور راجية من الله العلي العظيم أنْ ينفع بها الوطن.

الباحثة/ ليندا المجايدة

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة التي حملت عنوان: "سد النهضة الأثيوبي وتداعياته على الأمن المائي المصري والسوداني"، تناولت الآثار السلبية لمشروع سد النهضة الأثيوبي وتداعياته المحتملة على الأمن القومي المصري والسوداني في ضوء احتمالات انهياره الكبيرة، في ظل إصرار أثيوبيا على بنائه في نفس الموقع، وبنفس المواصفات التي تساهم في جعل السد يحمل الكثير من المخاطر الاقتصادية والمائية والبيئية على دول المصب.

وركزت الدراسة على العلاقات المصرية الأثيوبية والعلاقات السودانية الأثيوبية، والدور الإسرائيلي في قضية سد النهضة، والتغلغل الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي، ومحاولتها العبث بقضية المياه بشكل عام، وقضية مياه نهر النيل على وجه التحديد؛ للضغط على مصر للسماح لها بالحصول على حصة من مياه نهر النيل.

وقد أوضحت الدراسة المخاطر الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والبيئة التي يمكن أنْ تترتب على استمرار أثيوبيا في بناء السد وفق العديد من الدراسات التي قامت بها شركات ومكاتب استشارية وهندسية عالمية، خلصت في معظمها أنَّ لسد النهضة تداعيات كبيرة على الأمن القومي المصري والسوداني، مع احتمال انهيار السد، سواءً بسبب حدوث زلازل في المنطقة التي تعتبر منطقة نشطة لحركة الزلازل، أو بسبب تراكم كميات كبيرة من الطمي؛ ما يرفع منسوب المياه أكثر من قدرة السد على التحمل.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف وتحليل الموقف المصري والسوداني من السد، وأهداف أثيوبيا من بناء السد، ومحاولة إسرائيل اللعب بورقة سد النهضة، والتعاون الإسرائيلي الأثيوبي في كثير من المجالات، وقد توصّلت الدراسة لمجموعة من النتائج التوصيات التي يمكن تناول بعضها في سياق العرض الآتي:

- يشكل سد النهضة خطرًا استراتيجيًا على الأمن المائي والأمن القومي المصري والسوداني، نتيجة للتداعيات والآثار السلبية التي سوف تترتب على بنائه في الموقع المخصص بنفس المواصفات التي تحمل الكثير من الأخطاء الهندسية والفنية.
- يجمع الخبراء على وجود آثار كارثية مدمرة لسد النهضة على مصر، سواءً عند تشغيله وبدء عملية تخزين المياه وتفاقم الأزمات مع مرور الوقت بعد التشغيل؛ فالآثار سوف تكون كارثية حال سقوطه وانهياره؛ لوجود احتمالات كبيرة لانهيار السد.
- تمثل قضيةُ سد النهضة تحديًا كبيرًا للأمن القومي المصري؛ بسبب العديد من العوامل؛ منها ما يتعلق بالمماطلة الأثيوبية ومحاولتها شراء الوقت وتثبيت حقائق جديدة على الأرض عبر

سياسة تشكيل اللجان، أو ما يتعلق بالموقف السلبي لنظام البشير من السد، إضافةً لمحاولة إسرائيل استخدام ورقة السد للتأثير على الأمن القومي المصري عبر سياسة خلق الأزمات.

– تسعى أثيوبيا لاستخدام قضية سد النهضة كورقة إقليمية مؤثرة في سبيل جعل نفسها متحكمًا رئيسيًا في قضايا المياه والتنمية في منطقة القرن الأفريقي، ما يجعل من قضية سد النهضة تتجاوز الأبعاد التنموية لأبعاد أخرى تتعلق بمصالح قوى إقليمية أخرى تريد الضغط على القاهرة من خلال قضية المياه.

كما توصي الدراسة بتفعيل مكامن القوة المصرية والعربية في مواجهة مشروع سد النهضة وتداعياته الخطيرة على الأمن القومي العربي والمصري، والبحث عن حلول إبداعية لتوفير مصادر جديدة للمياه، وعمل مشاريع في دول المنبع تخدم دول حوض النيل، مثل: شراء وزراعة أراضٍ في دول المنبع، وترشيد الاستهلاك، وعدم الإسراف في استخدام الماء، وإصلاح نظم الري المصري، واستخدام أنظمة الري الحديث؛ مما يوفر الكثير من المياه المهدرة.

Title: Construction of the Ethiopian Renaissance Dam and its implications for water security For Egypt and Sudan

Prepared by: Linda F. Almajaida

Supervisor: Aber A. Thabet

Abstract

The study, entitled "Damming the Ethiopian Renaissance" and its Implications on the Egyptian and Sudanese Water Security, discussed the negative effects of the Ethiopian Renaissance Dam project and its possible repercussions on the Egyptian and Sudanese national security in the light of the possibility of its great collapse. The dam carries a lot of economic, water and environmental risks to downstream countries.

The study focused on the Egyptian-Ethiopian relations and Sudanese-Ethiopian relations, the Israeli role in the issue of Al Nahda Dam, the Israeli infiltration in the Horn of Africa and its attempt to tamper with the water issue in general and the issue of the Nile water specifically to pressure Egypt to allow it to obtain a share of the Nile water.

The study revealed the economic, agricultural, social and environmental risks that may result from the destruction of Ethiopia in the construction of the dam, according to many studies carried out by companies and offices of consulting and engineering world, which concluded mostly that the renaissance has great repercussions on the national security of Egypt and Sudan, Due to earthquakes in the area which is considered an active area of earthquakes or because of the accumulation of large quantities of silt, raising the water level more than the ability of the dam to endure.

The study used the descriptive approach to describe and analyze the Egyptian and Sudanese position of the dam, Ethiopia's goals of building the dam and Israel's attempt to play the Renaissance Dam and Israeli-Ethiopian cooperation in many fields. The study reached a number of recommendations:‹

- Al-Nahda Dam is a strategic threat to the water security and national security of Egypt and Sudan, due to the repercussions and negative effects that will result from its construction in the site dedicated to the same specifications that carry a lot of engineering and technical errors.

-Experts gather on the existence of catastrophic effects devastating to fill the Renaissance on Egypt‹ both when it is running and start the process of storage of water and the aggravation of crises over time after the operation.

The effects will be catastrophic if it falls and collapses because of great potential for the collapse of the dam.

- The issue of Al-Nahda Dam represents a great challenge for the Egyptian national security because of many factors, including the Ethiopian procrastination, its attempt to buy time and establish new facts on the ground through the policy of forming committees, On the Egyptian national security through the policy of creating crise.

-Ethiopia is seeking to use the Ennahda Dam as an influential regional paper to make itself a major contributor to the water and development issues in the Horn of Africa, making the Ennahda Dam issue beyond the development dimensions of other dimensions of the interests of other regional powers that want to pressure Cairo through the water issue.

The study also recommends activating the Egyptian and Arab strengths in the face of the Al Nahda Dam project and its serious repercussions on the Arab and Egyptian national security, and searching for creative solutions to save new sources of water and work in the upstream countries serving the Nile basin countries, such as purchasing and cultivating land in the upstream countries, And not to overuse the use of water, and the reform of irrigation systems of Egypt and used modern irrigation systems, which saves a lot of waste water.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

تفيد الدراسات الاستراتيجية المتخصِّصة في قضايا الصراع في الشرق الأوسط إلى أنَّ مستقبل الصِّراع في المنطقة سوف يكون حولَ الموارد المائية، وأنَّ النفط – رغم أهميته الحيويَّة – فإنَّ الماء سيَفُوقُه أهميةً؛ حيث سيؤدِّي ذلك إلى نهجِ سياسات للتحكُّم في مصادِرِ المياه، وستَدُور بسببِه صِرَاعَات، وربما حُرُوب عديدة.

إنَّ المِنْطَقة العربية بدأت تدقُّ ناقوسَ خطرِ نُدرةِ المَوَارد المائية، كما تَسْعَى جهاتٌ غيرُ عربيةٍ بالتخطيط للتحكم في هذه الموارد المائية بالقوة، وأحيانًا بالتفاهم المتبادَل، وما الصراع العربي–الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع من أجل الاستيلاء على الماء قبل الأرض، ومنذ احتلالِ إسرائيلَ للأراضي العربية في "يونيو 1967"، وهي تُمَارِس سياسة الاستيلاء والسَّيْطَرة على المياه العربية في(الجُولان بسوريا– نهر الأُرْدُن بالأُرْدُن– نهر "الليطاني" بلبنان– المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزَّة في فلسطين)، كما تسعى إلى مد فرعِ نهرِ النيلِ إلى صحرائها بالنقب.

وتأخذ قضية المياه أهمية عظمى في كل مناحي الحياة، سواءً كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، حيث تشكل العنصر الأساسي لنشاط الإنسان من زراعة وصناعة وغيرها، ويعتبر استعمال المياه في الوقت الحديث مقياسًا حضاريًا لكل دولة؛ أي: يقاس تحضرها حسب مقدار استعمالها للمياه، ويختلف الاستعمال من دولة إلى أخرى، ومن فرد لآخر، ويعود ذلك إلى المستوى الحضاري فقط.

يعتبر نهر النيل أحد المجاري المائية الدولية المشتركة، حيث تتقاسم حوضه إحدى عشرة دولة أفريقية غير متجانسة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، ومعظمها محمل بقدر كبير من الأزمات

والمعوقات، وتنعدم فيها أبسط مقومات التنمية. وتتمثل مشكلة البحث في أنَّ مصر والسودان تعتمدان على مياه النيل في اقتصادهما، وعقدت بينها وبين أثيوبيا العديد من الاتفاقيات؛ لضمان حقوقهما التاريخية المكتسبة، ومن الناحية الأخرى؛ فإنَّ أثيوبيا صاحبة أكبر نسبة في هذه المياه لا تعترف بهذه الاتفاقيات، وترى أنَّه من حقها الاستفادة من مواردها المائية؛ لدعم اقتصادها، وحماية شعبها من مخاطر الجفاف والمجاعات التي ظلّت تهدده في السنوات الأخيرة.

وشرعت أثيوبيا في بناء سلسلة من السدود المائية على بعض أحواض الأنهار داخل أراضيها لتوليد الطاقة الكهربائية، أهمها وأكبرها (سد النهضة) الذي أثار احتجاجَ كلًا من مصر والسودان، وتسبب في اندلاع أزمة سياسية بينها وبين أثيوبيا، ومن ثم أصبح الماءُ يشكل هاجسًا لمعظم الدول، وصارت عبارات مثل: أزمة المياه، وقوانين المياه الدولية، والصراع الدولي على المياه، وندرة المياه، وحرب المياه من المصطلحات الأكثر شيوعًا في هذا القرن، مع تنامى الحاجة للمياه في ظل التغيرات المناخية التي ألقت بظلالها على الخارطة الدولية للمياه العذبة.

لقد حدثت تحولات كبرى في المشهد الجيواستراتيجي لدول حوض النيل في الآونة الأخيرة، وهو ما جسّدته خريطة توازنات القوى الجديدة في المنطقة، والتي عكست الصعود الأثيوبي في منطقة القرن الأفريقي، ولا سيّما بعد إعلان الحكومة الأثيوبية في فبراير 2011 إنشاء السد الأثيوبي "سد النهضة"، بدون إخطار مسبق، وحاولت هذه الدراسة تناول تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي على الأمن الهيدروليكي المائي لكلٍ من مصر والسودان، وتأثير ذلك على العلاقة بينها وبين أثيوبيا، من خلال أربع فصول رئيسية، إضافةً لفصل يمثل الإطار العام للدارسة.

1-2مشكلة الدراسة:

يعتبر الأمن المائي هو الكفاية والضمان عبر الزمان والمكان؛ أي تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كمًا ونوعًا من التحديات التي تواجه المنطقة العربية؛ نظرًا للعديد من الأسباب التي تتعلق بوجود منابع الأنهار العربية خارج الوطن العربي، ما يجعلها مصدرًا من مصادر الابتزاز من قبل الدول المجاورة الأخرى.

وشكّل سد النهضة الذي تقوم دولة أثيوبيا ببنائه من التحديات الكبيرة التي تواجه الأمن القومي المصري والسوداني؛ لما له من تداعيات سلبية على حصة الدولتين من مياه نهر النيل.

وتكمن مشكلة الدراسة في تناول تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي على الأمن الهيدروليكي المائي لمصر والسودان، وتأثير ذلك على علاقة أثيوبيا مع مصر والسودان. وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: **ما تداعيات سد النهضة الأثيوبي على الأمن الهيدروليكي – المائي– لمصر والسودان؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس العديد من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو سد النهضة، ولماذا تسعى أثيوبيا بناءَه؟

2- ما هي أهم الاتفاقيات القانونية الدولية المنظمة لنهر النيل؟

3- ما هي تداعيات وآثار بناء سد النهضة الأثيوبي على الأمن الهيدروليكي المصري والسوداني؟

4- ما هو الدور الإسرائيلي في سد النهضة الأثيوبي؟

5- ما هي المعالم المستقبلية للعلاقات المائية بين مصر والسودان وأثيوبيا؟

1-3 أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة تحقيق مجموعة أهداف، منها ما يلي:

1. معرفة ماهيّة سد النهضة والأسباب التي دفعت أثيوبيا لبنائه.
2. دراسة وتحليل الأهمية الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية لمنطقة حوض النيل في ظل الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والدولية.
3. معرفة العلاقة بين محدودية الموارد المائية والصراع الدولي في حوض النيل.
4. التعرف إلى أهم الجوانب القانونية والدولية والإقليمية لقيام سد النهضة.
5. التعرف إلى عدد من المؤشرات للعلاقات المصرية السودانية مع أثيوبيا، وأثر العامل الخارجي في هذه العلاقة، ودور ودوافع كل الأطراف لدعم هذه العلاقة في شتى صورها.
6. صياغة استراتيجية وتصور لِما ستكون عليه المنطقة المتأثرة من قيام سد النهضة، ووضع الحلول الممكنة لمواجهة أزمة مياه نهر النيل الحالية والمستقبلية.

1-4أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها:

- تلقي الضوء على قضية مهمة تهم الأمن القومي المصري والسوداني.
- تكشف المواقف الفعلية للعلاقات المصرية والسودانية بدول حوض النيل، ومحددات هذه العلاقة.

- توضح أدوار الأطراف الخارجية التي لها دور في تشجيع بناء السد، وخاصة الدور الإسرائيلي.
- تقدم إضافة جديدة في حقل دراسات النزاعات الدولية والإقليمية، وتساعد الباحثين والأكاديميين في تحليل أزمة سد النهضة.
- تبيِّن أهمية قضية المياه في تنمية الدولة الأثيوبية، وإنتاج الطاقة الكهربائية من جهة، وخطر سد النهضة على الأمن الهيدروليكي المصري والسوداني.
- تسعى لصياغة رؤية علمية واضحة حول سد النهضة، وكيفية التعامل معها في المستقبل، وكيفية تشكيل الرؤى والمصالح الوطنية لتحقيق الأمني القومي المصري والسوداني.

1-5فرضيات الدراسة

تتحدد فروض الدراسة فيما يلي:

- شكّل بناء سد النهضة تحدياتٍ كبيرة للأمن القومي المصري والسوداني، وخلق تداعيات خطيرة على العلاقات الأثيوبية المصرية السودانية، كما يؤثر سلبًا على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- توجد علاقة بين تطور العلاقات المصرية والسودانية مع أثيوبيا بالسلب أو الإيجاب وبين تدخل قوى وأطراف خارجية ذات مصالح في المنطقة.
- سيؤدي بناء سد النهضة إلى بناء المزيد من المشاريع على نهر النيل من قبل أثيوبيا ودول أخرى، الأمر الذي سوف تزيد من حالة التوتر السياسي بين دول المنبع والمصب.

1-6حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: يبدأ الحد الزمني للدراسة من عام 2011، وهو العام الذي تمّ فيه وضع حجر الأساس لبناء سد النهضة، وتنتهي في عام 2018م، كفترة زمنية للدراسة، مع ضرورة الأخذ في الاهتمام بالبعد التاريخي للظاهرة موضع الدراسة.

الحدود المكانية: دول حوض النيل الشرقي (مصر– السودان– أثيوبيا).

1-7 منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على مناهج عدة، منها:

- **المنهج التاريخي**

يقوم هذا المنهج على وصف وتسجيل الوقائع والأنشطة الماضية للمجتمع الإنساني، وبسبب صعوبة ملاحظة الأحداث الماضية بشكل مباشر في موضوع الدراسة اتّجهت الباحثة إلى استعمال الأدوات التاريخية؛ كالمصادر المتعلقة بحدث إنشاء سد النهضة، والتي تم دراستها بشكل استقرائي على أساس النقد والتحليل، ومعرفة أسباب الحدوث، وعلاقته ببقية الظواهر الأخرى في تلك الحقبة الزمنية. وتم استخدام هذا المنهج في الدراسة من خلال دراسة الأبعاد التاريخية للعلاقات بين كل من مصر والسودان مع أثيوبيا، والمراحل التي مرّت بها هذه العلاقات، كما تم من خلال هذا المنهج التطرق إلى مراحل ظهور فكرة بناء السد، وكيف تطورت هذه الفكرة.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة (دويدري، 2000، ص 185)، استخدمت الدراسة هذا المنهج لوصف وتحليل تداعيات بناء سد النهضة على الأمن القومي المصري والسوداني.

منهج اتخاذ القرار

إنَّ عملية صنع القرار السياسي، تعد مدخلًا مهمًا في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع دول العالم بصفة عامة، ودول العالم الثالث بصفة خاصة، فتحليل صنع القرار يكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث بصفة خاصة، ودرجة تطور هذه الأنظمة والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة، ومَنْ هم الأشخاص المسيطرون على العملية السياسية؟، وكيف يديرون الدولة من خلال القرارات السياسية المختلفة، ولصالح مَنْ؟، وأساليب هؤلاء في صنع واتخاذ القرارات. وباعتبار أنَّ الشروع في بناء سد النهضة الأثيوبي هو قرار سياسي، وله أبعاد سياسية عدة، فلا بُدَّ من استخدام هذا المنهج لدراسة أسباب هذا القرار؛ لمعرفة أبعاد وأهداف بناء السد بالنسبة للدولة الأثيوبية، وتأثيره على السياسة الخارجية لكلٍ من مصر وأثيوبيا. (المنوفي كمال،1987، ص211-212)

تنصب اهتمامات مدخل صنع القرار على دراسة أحد أهم وأبرز جوانب العملية السياسية، ألا وهو الجانب الذي يتعلق بدراسة القرار السياسي والمتغيرات المؤثرة فيه، وتعد عملية صنع واتخاذ القرار وظيفة تعرفها كل النظم السياسية البسيطة والمركبة، التقليدية والحديثة، الديمقراطية وغير الديمقراطية، حيث ترجع الجذور الحديثة لهذا المنهج إلى جملة من الدراسات التي انصرفت إلى شرح الظروف التاريخية السابقة على قرار معين والمحيطة به، وكذلك تعود إلى التحليلات الاقتصادية، والنفسية، والإدارية والسياسية التي اهتمت ببيان نوعية المتغيرات المؤثرة في عمليات اتخاذ القرار، حيث يأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة في صنع القرار، وعناصر ودوافع صنع القرار. (الخرزجي، 2004، ص 67)

منهج تحليل النظم:

يقوم اقتراب تحليل النظم على المعلومات، حيث يستقبل النظام فيضًا من المعلومات من البيئة الخارجية، كما يستقبل معلومات جديدة عن نتائج قراراته، وتستخدم هذه المعلومات لتتحول إلى مخرجات في المراحل التالية، ويطلق على هذا النوع من المعلومات التغذية العكسية feed back، وهى تحظى بأهمية كبيرة في اقتراب تحليل النظم، وتنقسم عمليات التغذية العكسية هذه إلى قسمين؛ **أولهما:** تغذية عكسية إيجابية تؤكد السلوك السابق وتطالب بتكراره، **والثاني:** تغذية راجعية سلبية تطالب بتعديل السلوك السابق أو تغييره.(daved Easton،1999،p74)

1-8 مصطلحات الدراسة

هناك مجموعة من المصطلحات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهي كتالي:

- **الأمن القومي**

اختلفت نظرة المفكرين العرب وتباينت بخصوص تعريف الأمن القومي؛ ولذلك يأتي التمييز بين اتجاهات عدة التي سوف أقوم بسردها هنا؛ كي يتم إلقاء الضوء من خلال اتجاهات عدة على تعريف الأمن القومي.

واختلفت نظرة المفكرين العرب وتباينت بخصوص تعريف الأمن القومي؛ ولذلك يأتي التمييز بين اتجاهات عدة التي سوف أقوم بسردها هنا؛ كي يتم إلقاء الضوء من خلال اتجاهات عدة على تعريف الأمن القومي العربي: (ربيع، 1984، 27-28)

الاتجاه الأول: وهو من منظور عسكري، ويعرف الدكتور حامد ربيع الأمن القومي بأنَّه: "الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولًا، وللجماعة ثانيًا كحقيقة بشرية، بحيث لا يتعرض كيانها لأي مخاطر بأي معنى من معانيها، إنَّه تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أنْ تحافظ على احترامها، وأنْ تفرض على الدولة المتعاملة معها مراعاتها؛ لتستطيع أنْ تضمن لنفسها نوعًا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية، ويضيف بأنّ الأمن في جوهرة مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع للإقليم القومي، ويمكن فهم الأمن القومي على أنه يعني الضرورة الاستراتيجية للدفاع عن المنطقة".

الاتجاه الثاني: حيث يعرف الأمن بالإجراءات التي يجب أنْ تتخذ لحماية كيان الدولة، ويأتي على رأس هذا الاتجاه أمين هويدي الذي يعرف الأمن القومي بأنَّه: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها؛ للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"، وبهذا المعنى فإنّ الأمن القومي يشمل الأمن العسكري.

الاتجاه الثالث: ويركز على القدرات اللازم توافرها من أجل مواجهة المخاطر، يرى علي الدين هلال "أنَّ الأمن القومي يعني تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف؛ لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".

وعرّف محمد حسنين هيكل الأمن القومي بأنّه: "عبارة عن أدارة صراع يتمثل في قدرة الدولة على الحفاظ على حياة كريمة ومستنيرة لشعبها".

أما زكريا حسين – الرئيس الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية– فقد عرّف الأمن القومي بأنَّه: "القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية في شتى المجالات، في مواجهة التحديات التي تهددها في الداخل والخارج، مع استمرار الانطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل؛ تحقيقًا للأهداف المخططة". (حسين، 2002)

وأيًا كان مفهوم الأمن الذي يتبناه أحد الأطراف، فإنّ هناك شروطًا لا بُدَّ من توافرها حتّى يُمكن الحديث عن أمن دولة أو مجتمع أو إقليم ما، وأهم هذه الشروط هو القيم المشتركة واللغة، والاتصال الجغرافي، وعادة ما تكون هناك علاقة قوية بين القيم المشتركة واللغة، حيث عادة ما تشكل اللغة أساس القيم، وتتفرع منها الثقافة والدين، أما الاتصال الجغرافي فهو عادة يشكل الأساس الموضوعي للتاريخ المشترك، إلا أنّ انتشار بعض اللغات بعيد عن مصدرها الأصلي، عن طريق الغزو الذي لا

يوفر قيمًا مشتركة، فالأمن القومي لم يعد يعني قوة الدولة العسكرية وإنما قوتها الاقتصادية، ومدى قدرتها على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها وفي مقدمتها المياه.

- **الأمن القومي العربي:**

تناول عدد كبير من الباحثين والمفكرين العرب مفهوم الأمن القومي العربي، وسنختار تعريفًا قوميًا نعتقد أنَّه مجزٍ، وهو الذي قدّمه الأستاذ أمين هويدي الذي قال: "إنّ الأمن العربي هو مجموعة الإجراءات التي يمكن أنْ تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية للأمة العربية، وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا".

ومعنى ذلك؛ أنَّ الأمن القومي العربي هو مشروع شمولي، وخطة عمل مستديمة ومتطورة ومتغيرة زيادة أو نقصًا، بدلالة الإمكانات المتاحة والأهداف المرجوة. وبهذا المفهوم؛ فإنَّ الأمن القومي العربي يحتاج إلى قيادة سياسية واعية ومدركة لطبيعة الأخطار التي تهدد الأمة العربية ومستقبلها الحضاري. (هويدي، 1986، 22)

ارتبط ظهور وتطور مفهوم "الأمن القومي العربي" في هذه المنطقة من العالم ارتباطًا وثيقًا بالنضال ضد الاستعمار الأوربي من ناحية، وضد المشروع الصهيوني من ناحية أخرى. وكانت فكرة "العروبة" قد ظهرت لأول مرة في أوساط الدارسين العرب في أوروبا في وقت تميز بانتشار الأفكار القومية ليس في أوروبا وحدها، وإنما في تركيا نفسها، والتي كانت ما تزال حتّى ذلك الوقت عاصمة للخلافة الإسلامية، والعمود الفقري لإمبراطورية عثمانية، شكّلت الولايات الناطقة بالعربية جزءًا لا يتجزأ منها. لذا؛ كان من الطبيعي أنْ يؤدي ظهور وانتشار الأفكار القومية في تركيا إلى ظهور وانتشار الأفكار القومية في مناطق مختلفة من الإمبراطورية العثمانية. (نافعة، 2011، ص5)

وقد تمّ إعداد ورقة عمل حول مفهوم الأمن القومي العربي؛ لمناقشتها في مجلس الجامعة العربية، وحددت الورقة مفهوم الأمن القومي العربي بأنّه: " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، والتي تؤثر على الأمن القومي العربي".

- **الأمن المائي**

ويعرف الأمن المائي بالحافظة على الموارد والمصادر المائية العربية المتوفرة، واستخدامها بالشكل الأفضل، وعدم تلوثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطوريها واستغلالها ورفع كفاءتها، والتعاون الإقليمي في استرجاع ما تمّ استغلاله أو السيطرة عليه من قبل إسرائيل أو دول الجوار (خدام، 1991، ص 45)، واعتقاد بعض الدول العربية بوجود أمن مائي؛ كونها تمتلك مصادر مائية ثابتة، أمر خاطئ، حيث أثبتت الأحداث أنّ الأمن المائي العربي دخل مرحلة التحديات من قبل دول الجوار، مثل: تركيا، وإسرائيل، وإيران، وأثيوبيا، ما يجعل الأمن المائي العربي في وضع خطير.(العساف، 2005، ص 103)

- **نهر النيل**

يعتبر نهر النيل من أحدث الظواهر الطبيعية المهمة في مولوجولجية مصر في العصر الحديث، بل هو أحدثها على الإطلاق، رغم التركيبة المعقدة التي يتمتع بها النهر؛ نظرًا لامتداده من المناطق الاستوائية إلى ساحل البحر المتوسط، ولم ينشأ النهر دفعه واحدة بل تكون من خلال منظومة الأنهار الإقليمية، بدأ كل منها منفصلًا، لكن في عصور جيولوجية توحدت هذه النظم النهرية، وكونت نهر النيل بشكله الحالي. (طايع، 2012، ص22)

نهر النيل هو أطول أنهار العالم، حيث يخترق 34 خط عرض من خط الاستواء إلى البحر المتوسط، وتبلغ المساحة الكلية لحوض النهر 3352710 كم مربع، وهي تساوي واحد من عشرة من مساحة القارة الأفريقية، وحوض النيل هو ثالث أكبر حوض نهري في العالم، وضم الحوض، أوغندا وجنوب السودان، وأجزاء من كينيا وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، وبوروندي ورواندا، وإريتريا، كما ضمن مساحات واسعة من السودان، وثلث مساحة أثيوبيا، وأجزاء من مصر في منطقة الوادي، والدلتا. (البحيري، 2017، 57)

- **سد النهضة**

عرف سد النهضة أو سد الألفية الأثيوبي بسدر بودر حسب الدراسات الأمريكية التي جرت على النيل الأزرق، وقد أعلنت الحكومة الأثيوبية في الثاني من أبريل عام 2011م، البدء في إنشاء مشروع سد النهضة أو سد الألفية الثانية، بقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 5252 ميجا وات من الطاقة الكهرومائية.(شراب، 2015، ص 112)، وكان مكان استصلاح الأراضي الأمريكي قد أرسل بعثة في عام 1958

لعمل دراسة حول المياه في أثيوبيا، وبالتحديد حول مياه النيل الأزرق بعد بناء مصر السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وقد أنجزت البعثة الدراسة، ووضعت مخططًا لبناء 33 مشروعًا وسدًا على النيل الأزرق، وكان في مقدمة توصيات اللجنة بناء أربع سدود في المنطقة الأخيرة للنيل الأزرق. (البحيري، 2016، ص 456)

1-9 الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت قضايا حول الموضوع، ويمكن تناول بعضها في سياق العرض التالي:

- **دراسة الباحث/ حسين خلف موسى، (2018 م) الموسومة، (البعد المائي في الصراع العربي الإسرائيلي).**

تناولت الدراسة أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل، وكذلك الأطماع الإسرائيلية في نهري اليرموك والليطاني في ضوء مشروع إسرائيل 2020.

توصلت الدراسة أنَّ قضية المياه من أخطر القضايا التي تمس الوطن العربي، وأنها قضية تفرض نفسها على كثير من الحاضر والمستقبل، ويجب أنْ نوليها اهتمامًا أكبر في الفترة الحالية، وتوحيد الجهود العربية من أجل ذلك، إلا أنَّ هذه الدراسة ركّزت على نهري اليرموك والليطاني، ولم تتناول مصادر المياه الأخرى التي تحاول إسرائيل السيطرة عليها، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في مقارنة الأساليب التي تحاول بها إسرائيل السيطرة على مصادر المياه في أفريقيا مع نهري اليرموك والليطاني، ومعرفة وسائلها وتطوراتها عبر الزمن.

- **دراسة الباحث/ مفيد عرنوق،(2018م) أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي.**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: ضرورة تبني استراتيجية مائية عربية تأخذ في اعتبارها البعد القومي لهذه القضية؛ وذلك من خلال تجاوز الخلافات العربية على الأصعدة السياسية، والتوجه للعمل العربي المشترك بما يخدم المواطن العربي ويؤمِّن مستقبله، وكذلك من خلال التركيز على مسألة المياه عند إعادة هيكلة الجامعة العربية؛ وذلك بإنشاء هيئة عربية للمياه تطلع بمسائل المياه، من حيث الدراسات والأبحاث، واقتراح المشاريع المختلفة التي تخدم الشعوب العربية، واستغلال مواردهم المائية استغلالًا أمثل.

- **دراسة الباحث/ زكي البحيري، (2017م) مصر ومشكلة مياه النيل–أزمة سد النهضة.**

يتناول هذا الكتاب مسألة مياه النيل، التي تمثل الحياة أو الموت بالنسبة لمصر، وقد أخذت تلك المسألة أبعادًا جديدة في العقود الأخيرة بين دول حوض النيل.

وتتعرض الدراسة للظروف الطبيعية لحوض النيل، ولاتفاقيات المياه، والتغلغل الصهيوني في هذه المنطقة، وأثره على تعقيد المسألة المائية حتّى تمّ التوقيع المنفرد على اتفاق (عنتيبي) في منتصف عام 2010 في تجاهل تام لحقوق مصر والسودان في مياه النيل.

كما ناقشت الدراسة مخاطر سد النهضة، والسدود والمشروعات الأخرى على منابع النيل، ومحاولات مصر في الوقت الحاضر معالجة تلك المخاطر، والدفع بالبلاد نحو مستقبل أفضل رغم المخططات والحروب المحيطة بها.

ورأت الدراسة أنَّ الاستراتيجية الأنسب لحل مشكلة سد النهضة وقضايا المياه في حوض النيل لا تقوم إلا على التفاهم والتنمية والعمل المشترك؛ لأنّ أي صراع أو صدام بين دول الحوض هو ضد مصالح هذه الدول وضد عمليات التنمية، ولا يخدم سوى مصالح القوى الخارجية المعادية.

- **دراسة الباحث/ أحمد البرديسى،(2016م) "سد النهضة. كيف تفكر أثيوبيا؟! مؤامرة في منابع النيل.**

حاولت الدراسة الإجابة على تساؤل كبير (نهر النيل بين مصر وأثيوبيا، إلى أين؟) وكيف تعيش مصر في هذه الأيام تحت حصار المخاطر والتهديدات من كل جانب وكل تجاه، فما زالت تداعيات وموجات الثورة منذ يناير 2011 تعوق حركة مصر نحو التنمية، وربما قولنا: إنّ مصر تراوح مكانها ما بين الديمقراطية بتطلعاتها، وبين الأمن القومي وما يواجهه من تحديات ومخاطر في الداخل والخارج، وربما كانت أثيوبيا تتوغل علنًا بمشروعاتها في أعالي النيل، بما جعل الصحف الإسرائيلية الكبرى تقول: إنَّ مصر دولة حكم عليها القدر بإهدار حقوقها في مياه النيل، من الواضح أنّ إسرائيل تعبث بأصابعها في أمن مصر المائي، وهي ليست بعيدة عن التواطؤ مع أثيوبيا، ولا شكّ أنّ الولايات المتحدة تقدم الدعم للأبحاث والخطط والمشروعات لدعم أطماع أثيوبيا القديمة في مياه النيل؛ بل إنّ صحف أديس أبابا تتحدث عن مخططات قديمة لأثيوبيا؛ لتحويل مجرى مياه النيل إلى البحر الأحمر بدلًا من الاتجاه شمالًا نحو مصر.

- **دراسة الباحث/ أسامة عبد الرحمن الأمين، (2016م) "التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على دول حوض النيل الشرقي –أثيوبيا نموذجًا.**

سعت الدراسة إلى بيان التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا عمومًا وأثيوبيا خصوصًا، وأثر هذا الوجود على أثيوبيا ودول حوض النيل الشرقي، وانعكاس هذا التغلغل على الاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، والنظر إلى مستقبل العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية والتعامل معه.

توصّلت الدراسة إلى أنّ التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثيوبيا خصوصًا ساعدها على خدمة مصالحها في القارة، وإنّ أثيوبيا تتعامل وفق مصالحها وهي مسنودة من إسرائيل، مستفيدة في ذلك من السياسة الإسرائيلية المبنية على عدم إدراج أثيوبيا في صراعتها العسكرية.

- **سوسن صبيح حمدان، (2015م) تأثير سد النهضة الأثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان.**

تناولت الدراسة نهر النيل باعتباره شريان المياه لدول أسفل الحوض (مصر والسودان)، ولا يقل توترًا عن غيره من الأنهار العربية، حيث ترتبط الخلافات بشأن المياه بالخلافات السياسية في حوض النيل، إلا أنَّ هذه العلاقات قد تصبح أكثر توترًا مع شروع أثيوبيا بإقامة سد النهضة على نهر النيل الأزرق؛ مما يؤثر على حجم الوارد المائي المتدفق نحو مصر والسودان، لا سيّما وأنّها تتحكم بحوالي 68 % من إيراد النيل الكلي، وتحاول اليوم الاستفادة من هذا النهر باستغلال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية بإقامة السد عند الحدود مع السودان، على الرغم من الرفض المصري السوداني لهذا المشروع؛ لما له من تأثيرات سلبية تتمثل بخفض حصتها المائية، وبالتالي؛ انخفاض نصيب الفرد من المياه، فضلًا عن العجز المائي الذي سيواجه كِلا البلدين؛ مما يعوق المشاريع التنموية.

- **دراسة الباحث/ على محمد على عبد الله،(2014م) نهر النيل بين سد الألفية ونهر الكونغو .. أزمات وحلول.**

أشار الكاتب في دراسته إلى منابع نهر النيل في الهضبات الاستوائية والأثيوبية، مشيرًا إلى أهمية نهر النيل في حياة الدولة المصرية باعتباره شريان الحياة لها، كما تطرق الباحث إلى البناء الفني لسد النهضة الأثيوبي، والتعاون الأمريكي الأثيوبي المدعوم إسرائيليًا لإنشاء السد، كما ذكر الكاتب بعض

الحلول التطبيقية والخيارات المتاحة للدولة المصرية؛ من أجل تقليل أخطار بناء السد التي منها: "مشروع قناة جونجلي"، و"مشروع فاروق الباز"، ومشروع "ربط نهر الكونغو".

وتطرق الباحث إلى أطماع إسرائيل التاريخية في مياه النيل ومشاريعها المقترحة لمدها بمياه النيل لتنمية منطقة صحراء النقب، ويخلص الكاتب إلى أنّ الحل لمشكلة سد النهضة الأثيوبي يكون فقط بالمفاوضات بين الجانبين المصري والأثيوبي، إلى جانب ضرورة بدأ مصر بمشروع ربط نهر الكونغو كحل استراتيجي لمصر مستقبلًا.

- **دراسة الباحث/ عليان محمود عليان، (2014م) المياه العربية من النيل إلى الفرات التحديات والأخطار المحيطة.**

يدرس الكتاب واحدة من أبرز التحديات الاستراتيجية الكبرى التي يواجهها الوطن العربي، الذي يشكو مجاله الجغرافي نقصًا حادًا في كميات المياه العذبة، الجوفية منها والجارية، وما توافر منها معظمه إما غير متجدد، كما هي الحال في البيئة العربية الصحراوية، أو أنّه ينبع من خارج الأراضي العربية كما هي الحال مع نهري النيل والفرات، بحيث تكون البلدان العربية التي تعتمد على هذه المصادر عرضة للاستنزاف، أو للابتزاز، ولتلاعب البلدان الأخرى بالكميات المتدفقة إليها. وتزداد هذه التحديات عمقًا، في ظل انشغال النظام العربي اليوم في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني من جهة، وفي ظل توسع الطموحات الاقتصادية والسياسية لدى دول المنبع أو الممر من جهة أخرى. ويتناول هذا الكتاب –أيضًا– المخاطر المحدقة بالموارد المائية للوطن العربي، من خلال مناقشة مختلف الجوانب، ولا سيَّما القانونية منها، وبخاصة ما يختص بالعلاقة بالدول المتحكمة بتدفق مياه الأنهار الكبرى، كأثيوبيا في حالة نهر النيل، وتركيا في حالة نهر الفرات، أو بمياه لبنان والأردن وفلسطين الواقعة أسيرة المطامع الإسرائيلية.

- **دراسة الباحث/ حسين حمودة، (2014م) العلاقات الإسرائيلية الأفريقية منذ عام 1991.**

ركزت الدراسة على طبيعة علاقات إسرائيل بدول القارة الأفريقية منذ تأسيس إسرائيل، مع تسليط الضوء على الفترة 1991– 2006، وهي الفترة التي شهدت عقد مؤتمر مدريد للسلام، والتي انعكست على علاقات إسرائيل الدولية والإفريقية على كافة المستويات السياسية و الاقتصادية والعسكرية.

وركزت الدراسة على لاتجاهات السلوك التصويتي الأفريقي في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم، نحو الصراع العربي الإسرائيلي، والدور الإسرائيلي في مختلف الأقطار الأفريقية. وتوصلت الدراية

لعدة نتائج وتوصيات كان من أهمها: ضرورة العمل على اتخاذ حزمة من الإجراءات العاجلة للتصدي للنفوذ الإسرائيلي المتزايد في أفريقيا، ووضع خطة للتواصل الحضاري مع دول القارة، وتفعيل الدور الأفريقي داخل جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

- دراسة الباحثة/ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، (2013م) أزمة المياه في الوطن العربي؛ واقعها واستخدامها ودوافعها والرؤية المستقبلية لمواجهة الأزمة.

سعت الدراسة لمعالجة أزمة المياه في العالم العربي، في ظل الزيادة السكانية الكبيرة التي أصبحت تعاني منها معظم الدول العربية وندرة المصادر المائية، وبينت الدراسة واقع أزمة المياه في الوطن العربي ومستقبلها، في ضوء التحديات التي تواجهه الدول العربية المتمثلة في وجود معظم منابع الأنهار خارج الوطن العربي ومحاولات دول الجوار استخدام ورقة المياه كورقة ابتزاز سياسي في مواجهة الدول العربية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التوصيات، كان أهمها ضرورة وضع استراتيجية مائية من قبل المؤسسات المختصة في الدول الغربية؛ والعمل على معرفة موارد المياه كمًا ونوعًا بإقامة شبكة رصد متطورة لرصد المياه، ووضع الخطط لوقف انتشار التصحر، والتنسيق بين السياسات المائية والسكانية والبيئية، أو إنشاء السدود والخزانات؛ للحفاظ على المياه من التسرب إلى البحر؛ بهدف الاستفادة منها لتأمين المياه.

- Study of the researcher/ Osefo Benny,(2013) Ethiopia's Biggest Dam Oversized, Experts Say.

تناولت الدراسة الطاقة الإنتاجية المفترضة لسد النهضة، من الكهرباء، وأظهرت الدراسة أن تدني الطاقة الإنتاجية لسد النهضة، التي لن تتجاوز أكثر من 30% من الطاقة المقدرة 6000 ميغاوات، الامر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول السبب الحقيقي من فكرة إنشاء السد، التي أصبحت تتجاوز أبعاد الطاقة لمحاولة أثيوبيا السيطرة على ملف المياه واعتباره ورقة ابتزاز في مواجهة مصر السودان خدمة لأهداف إسرائيلية،

دراسة الباحث–جوزيف رامز أمين، (2010م) العلاقات الإسرائيلية الأفريقية.

تناولت الدراسة العلاقات التاريخية بين إسرائيل ودول أفريقيا التي بدأت منذ نشاه إسرائيل مباشرة

وأوضحت الدراسة المسار التاريخي لعلاقات إسرائيل بدول القارة الأفريقية منذ نشأة إسرائيل وأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة، وسلطت الضوء على الرؤية الإسرائيلية في التعامل مع أفريقيا، فلم تتعامل إسرائيل مع أفريقيا بشكل عشوائي، إنما كان تعامل دولة إسرائيل مع القارة الأفريقية يتسم بدرجة عالية من الخصوصية؛ وذلك من خلال اعتمادها على جانبين رئيسين:

أولاً: استخدام العامل الأيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجية لربط العلاقة بينهم. والثاني: استقطاب جماعات أفريقية بعينها، وذلك تدعيمًا لاستمرارها في السلطة أو لنشر حالة عدم الاستقرار السياسي. واستخلصت الدراسة أنّ العلاقة (الأفرو – إسرائيلية)

– دراسة الباحث/ عبد المالك خلف التميمي، (1999م) المياه العربية: التحدي والاستجابة.

تناولت هذه الدراسة قضية المياه العربية وأضحت تحدياتها ومدى استجابة مصادرة المياه العربية لاحتياجات الدول والمواطن العربي في ظل التحديات الكبيرة التي تتعلق بزيادة الطلب وقلة المصادر. وحاولت الباحث إثارة عدد من الأسئلة المهمة، وطرحها كفرضيات توجب المعالجة والتدقيق، ومنها: هل ستقوم الحرب في المستقبل في المنطقة العربية بسبب النزاع على المياه العذبة؟، وهل يصبح هذا المصدر الحيوي أكثر أهمية من النفط؟.

وأضحت الدراسة العديد من التحديات التي تتعلق بقضة المياه العربية على المستويات الداخلية والخارجية، وإمكانية تحقيق الأمن المائي العربي في ظل المخاطر التي تتهدد مصادر المياه العربية، وتوصلت لعدة نتائج وتوصيات، كان من أهمها أن المياه العربية تتعرض لمخاطر كبيرة من دول الجوار في ظل زيارة الطلب عليها، ما يجعلها مصدر للنزاعات القادمة.

- Study of the researcher/ Alan Dowty,(1998) The Jewish State A century Later

تناولت هذه الدراسة العقبات التي تواجه إسرائيل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى الصعيد الخارجي تواجه إسرائيل أزمة الأمن الذي يعتبر مشكلة أزلية، ولهذا أصبحت الاعتبارات الأمنية تمثل المحرك الرئيسي للنشاط السياسي الخارجي، ولهذا تلجأ إسرائيل لسياسة التوسع، وذلك لتأمين وضمان أمنها، وتفوقها العسكري والسياسي والأمني، والعمل على تحقيق الحلم الأكبر، وهو أنْ تصبح إسرائيل دولة محورية في منطقة الشرق الأوسط، ولهذا تقوم بتبني استراتيجيات وأساليب مبتكرة تضمن لها تحقيق الأهداف، إضافة لقضية مصادر المياه التي تواجه إسرائيل فتعمل على توسيع

علاقاتها بالدول الأفريقية من أجل إيجاد موارد جديدة، أما على الصعيد الداخلي فتواجه الدولة اليهودية العديد من التحديات، ومنها المعوقات الديمقراطية في البيئة الإسرائيلية.

-Study of the researcher /Joel Peters,(1991) Israel And Africa the Problematic Friendship

حاولت الدراسة بحث واقع العلاقة بين إسرائيل ودول أفريقيا منذ عام 1948 وحتى نهاية الثمانينات، وأوضحت الدراسة انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية خلال فترة السبعينات، وسلطت الضوء على برنامج المساعدات الفنية الإسرائيلية خاصة مساهمة الخبراء الإسرائيليين في تطوير قطاع الزراعة بالدول الأفريقية، وقارنت بين المساعدات العربية المقدمة للدول الأفريقية والإسرائيلية، وأوضحت أنها لم تكن بالحجم الذي تنتظره الدول الأفريقية. وخلصت الدراسة أنّ علاقة دولة إسرائيل بالغرب جعلت الدول الأفريقية تعمل على توثيق علاقاتها بدولة إسرائيل.

1-10 تعقيب على الدراسات السابقة

لم تتناول الدراسة الدراسات السابقة بهدف النقد، وإنما جاء ذكر هذه الدراسات بهدف الاستفادة منها والاعتماد عليها في دراسة تأثير سد النهضة الأثيوبي على الأمن القومي المصري والسوداني، ويمكننا التعقيب على هذه الدراسات؛ بهدف إيضاح الفروق الجوهرية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

- الدراسات السابقة ركزت على أزمة المياه في الوطن العربي والأمن المائي، ولم تركز بشكل محدد على تداعيات سد النهضة؛ الأمر الذي سوف تركز عليه هذه الدراسة.
- جزء من الدراسات السابقة ركز على قضايا جزئية من العنوان، مثل: قضية أزمة المياه في الموطن العربي، والتحديات التي تواجه الدول العربية في هذا المجال.
- جزء من الدراسات السابقة تناول الدور الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي ودور إسرائيل السلبي في اللعب على ورقة المياه.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على قضايا المياه من الجوانب الأمنية والقانونية والصراع المحتم بين العرب وإسرائيل، والصراع بين مصر وأثيوبيا، ولكن معظم الدراسات أدخلت الجانب الاقتصادي بالنسبة للمياه ضمن تناولها لأحد الجوانب المذكورة آنفًا باعتبار أنّ المياه مورد اقتصادي مهم يخضع للتسعير والبيع.

إنّ القاسم المشترك للدراسات السابقة، دراسة الأمن المائي العربي ومدى التدخل الخارجي وتأثيره على علاقات دول حوض النيل، ومدى تأثير البعد المائي على مستوى علاقات الدول وخاصة دول حوض النيل ومدى تأثير الأمن المائي العربي. والدراسة الحالية حاولت ضع الحلول السياسية

والقانونية والاقتصادية المتعمقة بقضية المياه والأمن الهيدروليكي، والخروج بتوصيات علمية تساهم في علاج المشكلة علاجًا جذريًا، بحيث تناولت الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة والمتعلقة بإيجاد الحلول، وتحديد تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي على الأمن الهيدروليكي العربي المصري والسوداني.

الفصل الثاني

ماهية سد النهضة الأثيوبي والأسس القانونية لتنظيم مياه نهر النيل

جاء بناء سد النهضة في سياق خطة استراتيجية للتنمية المستدامة في أثيوبيا عبر توليد الطاقة الكهربائية من خلال إقامة هذا السد العملاق؛ لكي يوفر الطاقة الكهربائية، ويساهم في تنمية مستدامة، ورفع معدلات الاقتصاد الأثيوبي. وتسعى الحكومة الأثيوبية من خلف مشروع بناء سد النهضة إلى الإمساك بورقة المياه واستخدامها كورقة مساومة في علاقات الإقليمية، وخاصة تجاه مصر والسودان، كون أبعاد قضية السد تتجاوز الاحتياجات الأثيوبية من مسألة الكهرباء، كون موصفات السد الحالية، وسعة خزان السد، تخالف القواعد الدولية والاتفاقيات الموقعة بين دول المبنع ودول المصب، كونها تمس بالحقوق الطبيعية لمصر والسودان من مياه نهر النيل على المستوى البعيد والقريب. وستستعرض الدراسة في هذا الفصل ماهيّة سد النهضة وأسباب إنشائه والأسس القانونية وقواعد القانون الدولي المنظمة لمياه الأنهار الدولية، والاتفاقيات الدولية التي تحكم علاقة دول حوض النيل.

2-1المبحث الأول: تعريف بالسد والسعة التخزينية

منذ فترة طويلة وأثيوبيا تسعى لبناء سد يوفر لشعبها الاحتياجات المائية، ولكنها لم تقدم فعليًا على هذه الخطوة إلا مؤخرًا، حيث بدأت في بناء السد عام 2011، في ظل انشغال العرب بقضاياهم الداخلية عقب تفجر الحراك الشعبي العربي (الربيع العربي)، والذي أدى لزعزعة أمن واستقرار دول المصب؛ ما وفر الفرصة لأثيوبيا للبدء بتنفيذ المشروع.

2-1-1 المطلب الأول: ماهيّة سد النهضة

2-1-1-1تعريف سد النهضة

عرف سد النهضة أو سد الألفية الأثيوبي بسدر بودر حسب الدراسات الأمريكية التي جرت على النيل الأزرق، وقد أعلنت الحكومة الأثيوبية في الثاني من أبريل عام 2011م، البدء في إنشاء مشروع سد النهضة أو سد الألفية الثانية، بقدرة إنتاجية تقدر بحوالي 5252 ميجاوات من الطاقة الكهرومائية.(شراب، 2015، ص 112)، وكان مكان استصلاح الأراضي الأمريكي قد أرسل بعثة في عام 1958 لعمل دراسة حول المياه في أثيوبيا، وبالتحديد حول مياه النيل الأزرق بعد بناء مصر السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفيتي، وقد أنجزت البعثة الدراسة، ووضعت مخططًا لبناء 33 مشروعًا وسدًا على النيل الأزرق، وكان في مقدمة توصيات اللجنة بناء أربع سدود في المنطقة الأخيرة للنيل الأزرق. (البحيري، 2016، ص 456)

أطلقت على سد النهضة العديد من الأسماء، كون السد جاءت نتيجة مشاريع أثيوبية وأمريكية متعددة، حاولت البحث عن مشروع تنمية يكون مركزه بناء سد عملاق يجمع الأمة خلفه، كما حدث مع السد العالي المصري الذي جعل منه الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر مشروع للأمة المصرية بكاملها.

كان السد يعرف في البداية باسم مشروع إكسX، ربما هو أسم كودي لمشروع سري، ثم أعيدت تسميته "سد الألفية"Millennium Dam ، ثم أطلق عليه في أبريل 2011 سد النهضة الأثيوبي الكبير Grand Ethiopian Renaissance Dam (Gerd اختصارًا). (رياض، 2016)

وفكرة إنشاء سدود في أثيوبيا ليست وليدة اليوم، بل هي قديمة ترجع إلى عقود وتحديدًا منذ العام 1964، ففي دراسة أجريت بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي us bureau of reclamation ،

حدد المكتب 26 موقعًا لإنشاء السدود، أهمها: أربعة سدود على النيل الأزرق، وحمل سد الألفية في تلك الدراسة اسم سد "بوردر"، ولم يكن الهدف الأمريكي في هذا التوقيت تنمية القارة الأفريقية بقدر ما كان الهدف هو التأثير سلبًا على تقدم الدولة المصرية.. ولجأت أمريكا إلى تدمير مشروعات التنمية الزراعية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ابتداء من عرقلة بناء السد العالي، ومنع البنك الدولي من تمويل المشروع وبعد تأميم القناة، والشروع في بناء السد لجأت أمريكا إلى هذه الحيلة؛ بهدف إيقاف بناء السد العالي، لكن الدراسات أكدت فيما بعد أنّ سد الألفية (سد النهضة) غير قابل للتنفيذ على أرض الواقع، وذلك إلى أنّ تربة أثيوبيا غير صالحة لإنشاء سدود، وأنّه حال إنشاء سد الألفية (النهضة)، فاحتمالية صمود السد ورسوخه قليلة جدًا، وتكاد تكون معدومة مقارنة بسقوطه وانهياره.(إبراهيم، 2017، ص3).

2-1-1-2الموقع الجغرافي للسد

جاءت الطبيعة الجغرافية لدولة أثيوبيا بشكل متميز من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي، حيث تقع أثيوبيا في موقع استراتيجي مهم ومؤثر في منطقة القرن الأفريقي؛ مما جعلها ذات أهمية استراتيجية، فضلًا عن أهميتها في استراتيجيات الدول العظمى، فالموقع الجغرافي لهذا القرن المطل على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر كما في خارطة، كما توصف أثيوبيا بأنها خزان مياه شرق أفريقيا، إذ لا ترد إليها أي مياه من الخارج بينما تمد جميع جيرانها بالمياه، فأثيوبيا الدولة الوحيدة في القارة التي يوجد بها إحدى عشرة بحيرة وأربعة عشر نهرًا رئيسيًا، منها: اثنا عشر نهرًا دوليًا مشتركًا مع جيرانها، أربعة منها هي: النيل الأزرق، الدندر، السوباط، عطبرة التي تنحدر نحو جنوب السودان ثم السودان ثم مصر.

شكل رقم (1.2) حوض النيل من المنبع للمصب)

أثيوبيا هي عبارة عن هضبة مرتفعة، صعبة التضاريس، حيث تصل أعلى نقطة بها إلى ٤٦٢٠ مترًا فوق سطح البحر وأقل نقطة –122. وعلى الرغم من أنّ أثيوبيا تملك ٩ أنهار كبيرة، وأكثر من٤٠ بحيرة بينها بحيرة تانا، إلا أنّ نصيب الفرد السنوي فيها من المياه المخزنة يصل إلى ٣٨ متر مكعب فقط (مقابل 700 متر مكعب للفرد في مصر)، بخلاف نصيبه من مياه الأمطار، والتي تصل مقدارها سنويًا على أثيوبيا إلى ٩٣٦ مليار متر مكعب، يتبخر ٨٠٪ منها؛ بسبب المناخ المداري، وارتفاع درجة الحرارة ليجري على السطح ١٢٢ مليار متر مكعب فقط، ولا يبقي منها سوي ٢٥ مليار متر مكعب، حيث يخرج ٩٧ مليار متر مكعب خارج الأراضي الأثيوبية توزيعها كالتالي: ٨٠ مليار متر مكعب إلى نهر النيل، و٨ مليار متر مكعب إلى كينيا، و٧ مليار متر مكعب إلى الصومال، وملياران إلى جيبوتي. وتعد أثيوبيا الدولة الوحيدة في الحوض التي لا تستقبل أي مياه من خارج

أراضيها. وبعد انتهاء الحرب الأهلية في أثيوبيا تتجه أنظار الحكومة إلى التنمية الداخلية؛ مما جعلها تفكر في مياه النيل. (سلمان، 2013، ص 260)

يعتبر حوض النيل الأزرق (يسمى "أباي" في أثيوبيا) شديد الأهمية للنيل؛ لأنّه يجلب في المتوسط نحو 70 مليار متر من مياه الفيضان سنويًا إلى النيل في السودان ومصر، عند أسوان، تتكون مياه النيل الواردة من: 59 من حوض النيل الأزرق، و13من العطبرة، و14 من السوباط، و14من بحر الجبل الذي يأتي بما ينجو من مياه أعالي النيل بعد مرورها في مستنقعات إقليم السدود. تكفي هذه الأرقام لتوضيح الأهمية القصوى لمياه النيل الأزرق بالنسبة لمصر والسودان معًا. إذن، فالتحكم في هذه المياه عن طريق سد النهضة الكبير يصيب مصر، خاصة، بأضرار لا يمكن تجاوزها طوال فترة ملء بحيرة سد النهضة، وربما يمتد بعد ذلك إلى أشكال أخرى من التحكم.(رياض 2016)

ويقع سد النهضة على النيل الأزرق على بعد 20 كم من الحدود الأثيوبية السودانية، وحوالي 670 من العاصمة أديس أبابا، وهو عبارة عن سد خرساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد، ويبلغ ارتفاع السد حسب آخر مخطط أثيوبي له 154م، ويبتعد السد المساعد له حوالي 5 كيلو بارتفاع 60 مترًا، وتمد بحيرة التخزين لمسافة تقترب من 246 كم خلف السد، بمساحة تبلغ حوالي 1874كم مربع، ويصل مستوى التخزين فيها لمنسوب 640 مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ حجم التخزين الكلي 74 مليار متر مكعب من المياه، 60 منها خلف السد المساعد 14 خلف السد الرئيسي، على أنْ يكون حجم التخزين الدائم حوالي 59 مليار متر مكعب من المياه (البحيري، 2016، ص 481).

وتغطي بحيرة التخزين مساحة 1.874 كم، حيث يصل مستوى تخزين المياه لمنسوب يصل إلى 640 مترًا أعلى سطح البحر، ويصل حجم التخزين الكلي، 74 مليار متر مكعب من المياه، كما يكون مستوى التخزين الحي عند 59.2 مليار متر مكعب. ووفقًا للتصميم الهندسي سيكون التدفق في البحيرة حوال 4.3 متر مكعب من المياه كل ثانية، عند أعلى نقطة من التخزين، والتي تعادل منسوب 133 مترًا (جريدة الشروق، 2014)

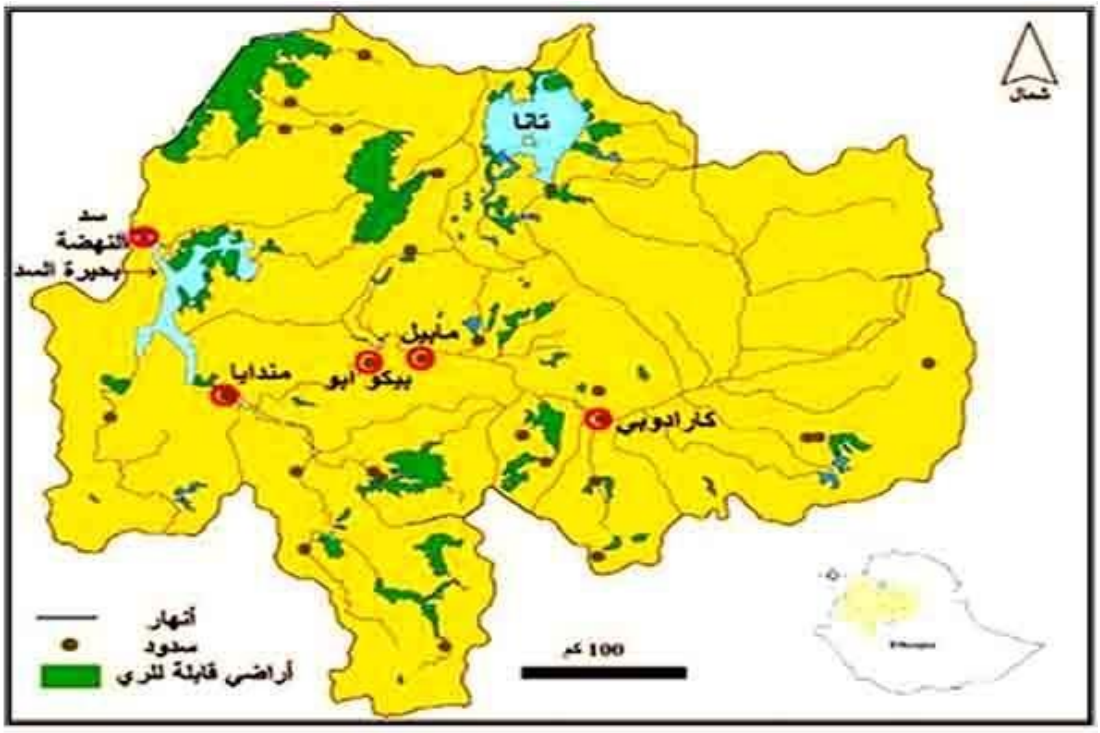

شكل رقم (2.2) حوض النيل الأزرق، والسدود على مجاريه، والموقع الجغرافي لمشروع سدّ النهضة الأثيوبي، والسدود المخطط لها أمامه

شكل رقم (3.2) مكان بناء السد داخل أثيوبيا

وتعتبر المنطقة المخصصة لسد النهضة على النيل الأزرق من المناطق ذات الصخرية المتحولة، التي تشبه خصور البحر الأحمر، الغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة، مثل: الذهب والبلاتين،

والحديد والناس، إضافة لمحاجر الرخام، وتلعب الطبيعة الجيولوجية لدول حوض النيل وأثيوبيا على وجهة التحديد دورًا بارزًا في فشل كثير من مشاريع التنمية، التي تعود لأسباب تتعلق بطبيعة الوضع الجيولوجي لها، وتمتاز هذه الدول بطبيعة جيولوجية خاصة يمكن تحديد أبرز ملامحها في النقاط الآتية: (شراب، 2015، ص 118)

- صعوبة التضاريس، حيث الجبال والأودية الضيقة والعميقة؛ ما يؤدي لصعوبة تخزين ونقلها من مكان لمكان.
- انتشار الخصور البركانية البازلتية خاصة في أثيوبيا، وهي صخور سهلة التعرية بواسطة الأمطار الغزيرة؛ ما يجعلها هندسيًا غير قادرة على تحمل سدود هندسية كبيرة.
- تأثير الصخور البازلتية على نوعية المياه، خاصة في البحيرات، حيث تفرز أملاحًا، كما هو الحال في منطقة البحيرات الأثيوبية.
- زيارة التعرية وانحراف التربة نتيجة انتشار الصخور الضعيفة.
- وجود الأخدود الأفريقي في جميع دول المنبع، وما يسببه من تشققات وفوالق ضخمة في التربة.

ويشكل المكان المختار للسد على بعد 20 كيلو متر من الحدود الأثيوبية خطرا على الأمن السودان كون المكان قريب من السودان في حال حصول أي انهيار للسد قد تفرق المياه كامل الخرطوم، وجاء اختيار المكان بدهاء، سواء كان تفضيلًا أثيوبيا، أو نتيجة استشارة أجنبية من بيوت الخبرة، كان أولها "مكتب الولايات المتحدة للاستصلاح U.S. Bureau of reclamation" الذي قام بمسح شامل للنيل الأزرق بين 1956 إلى 1964، واقترح تقريره 33 مكانًا لإنشاء سدود للري، وأخرى للكهرباء، أو متعدد الأغراض، وكان أكبرها قرب الحدود السودانية، أي مكان سد النهضة الحالي، وكان يسمى عندئذ "سد الحدود" Border Dam . ربما كان اختيار هذا المكان بالتحديد ردًا أمريكيًا على اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، وبداية إنشاء السد العالي. السد في هذا المكان يتحكم في كل مائية حوض النيل الأزرق، بما يرفده من شبكته النهرية، فيما عدا نهري الدندر والرهد اللّذين يدخلان السودان مباشرة. (رياض، 2016، ص 3)

2-1-1-3تصميم سد النّهضة

يبلغ طول السد حوالي 170م وعرض 1800 مترًا مربعًا، وعلى الجانب محطات توليد الطاقة الكهرومائية؛ ويتكون السد من جزأين؛ الأول: هو السد نفسه، ويحتوي على حوالي 16 توربيد فرنساوي يولدون حوالي 6000 ميجا يوميًا من بحيرة تسع ل14.5 مليار متر كعب؛ والثاني: عبارة عن بوابة ناحية البحيرة وظيفتها هي الإغلاق عند زيادة سعة البحيرة عن 14.5 مليار متر كعب. كان من المتوقع أنْ يتم الانتهاء من تنفيذ هذا السد مع نهاية يوليو 2017م ؛ ولكن لم يكتمل بسبب عرقلة مصر والسودان له، بالإضافة إلى ضعف التمويل، والتي قالت أثيوبيا أنّ مصر تمنع الدول المانحة من التمويل. (رضوان، وآخرون، 2018)

مواصفات السد: الكثير من الأرقام الآتية مجرد تقديرات وتخمينات من مصادر مختلفة، حيث إنّ البيانات الدقيقة غير متوافرة إما لعدم وجودها، أو لأنّها طي الكتمان، يقدر ارتفاع جسم السد 170 مترًا (سابقًا كان 145مترًا) وطوله 1800 مترًا، وتمتد البحيرة لمسافة 175كم بحجم مياه بين 63 إلى 70 مليار متر مكعب (تقدير سابق 24 مليارًا). (رياض، 2016)

وهناك توجه داخل أثيوبيا ألا يكون سد النهضة بموصفاته الحالية بديل عن مجموعة السدود التي تنوي الحكومة الأثيوبية إقامتها على مياه الأنهار الداخلية والدولية الأخرى، ومن المتوقع أنْ ترتفع سعة التخزين الكلية بقطاع المجرى الأدنى للنيل الأزرق، عبر سلسلة سدود النهضة (الجاري والمخطط إنشاؤها)، لتصلَ إلى حوالى 150 مليار م3، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إيراد النيل الأزرق؛ وهو ما يضاعف من كمية المياه المطلوب حجزها لملء خزاناتها.(فرج، 2017، ص 5)

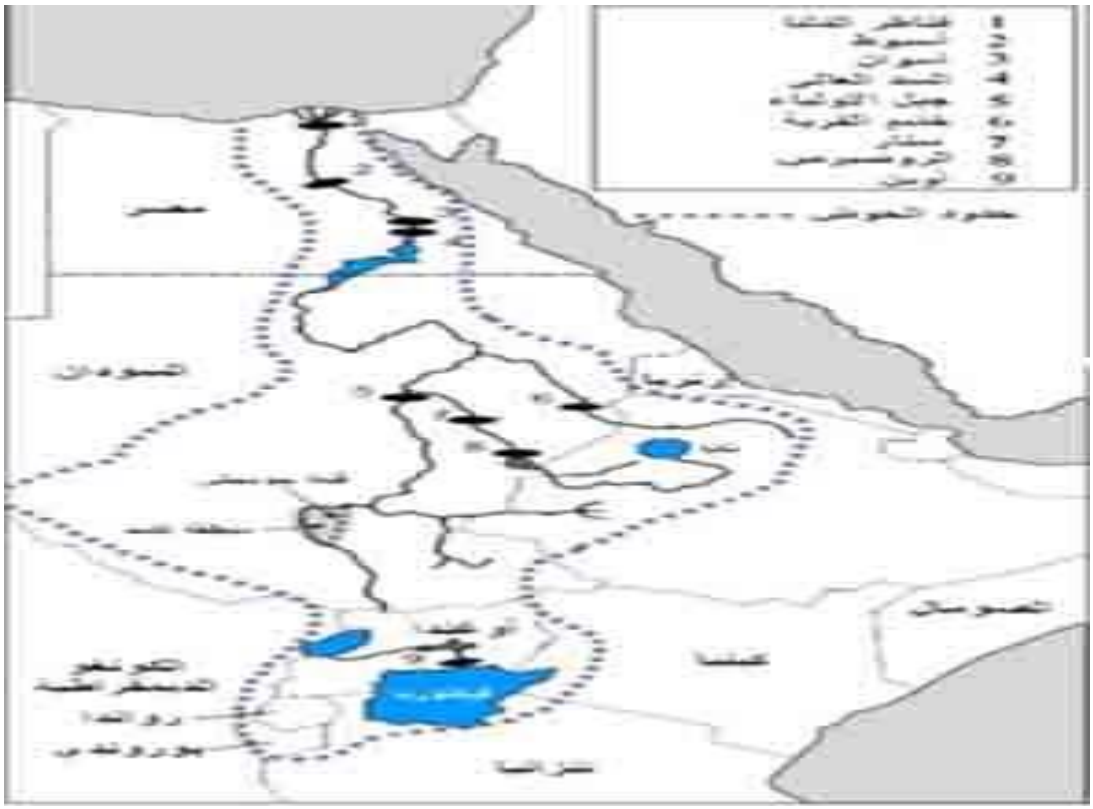

شكل رقم (4.2)

السدود والقناطر الرئيسة بحوض النيل (شراقي 2010م، عن: Waterwiki,2010)

وحول تصميم السد، طالبت اللجنة الدولية، (لجنة الخبراء الدوليين) في التقرير النهائي بضرورة إعادة دراسة التصميم الهندسي للسد، وإرفاق التفاصيل الخاصة بالتصميم في التقرير الذي قدمته أثيوبيا مع ضرورة دراسة الظروف الجيولوجية والهندسية لموقع المشروع، والتي لم توضع في الاعتبار، مع ضرورة أنْ تجمع بيانات التصميم الإنشائي والهندسي في تقرير واحد، وعدم بعثرتها في تقارير مختلفة، مثل: تقارير تصميم السد المساعد، وتحويل المجرى الملاحي وموقع التوربينات. وأوصت اللجنة في تقريرها النهائي أنه بعد تغير التصميم الأساسي لمشروع السد بسبب المعطيات الجيولوجية الجديدة، فلا بُدَّ من تحديث التصميم الرئيسي للسد، مع وصف الأسباب الهندسية التي دعت لتغيير التصميم. وأكد تقرير اللجنة أنّه لا يزال هناك حاجة ملحة للتحقق من معدل الأمان، وثبات الجسم الرئيسي للسد والإنشاءات الأساسية في المشروع وفقًا لنتائج الدراسات الجيولوجية والهندسية للتربة وموقع السد. كما طالب تقرير اللجنة بإعادة دراسة العلاقة التفاعلية بين جسم السد الرئيسي وموقع التوربينات وغرف الطاقة، وتقييم عمل نظام تمرير المياه من بوابات التحكم وارتفاع السد. وقال التقرير إنَّه بالنظر إلى قيمة وأهمية مشروع سد النهضة، فهناك توصيات كبيرة لتحديث التصميم

الهندسي للسد، ووضع العوامل المتعلقة بطبيعة التربة، وتنفيذ ما سبق من توصيات. (جريدة اليوم السابع، 27 أبريل، 2014)

وتعليقًا على الجزء الخاص بالهندسة الإنشائية وتصميم السدود، قال الخبير الهندسي، علاء الظواهري (لجريدة الشروق): "إنه وفقًا لما ذكره تقرير اللجنة الدولية وتقيمها للدراسات الأثيوبية في مجال تصميم السد والمشاكل الهندسية في الإنشاءات الأولية، يتضح أنه لا يزال هناك نقص ملحوظ في البيانات، مع تزايد الشكوك في نوعية التربة، وتحملها لمشروع ضخم مثل مشروع السد. (جريدة الشروق، 27 أبريل 2014)

ويؤكد الظواهري إنَّ درجات الخطورة من المشاكل الإنشائية للسد لا يمكن توقعها أو تحديدها وفق المعلومات والدراسات الأولية التي قامت بها أثيوبيا لموقع السد، وتصميمات الإنشاء، ولكن هناك نسبة ومعدل عالمي لدرجات الخطورة في مشروعات السدود الكهرومائية، حيث تكون نسبة الانهيار تقارب 0.4 %، إلا أنّه وفق المحاذير والشكوك التي تحيط بسد النهضة؛ فإنّه يمكن أنْ ترتفع نسبة الخطورة إلى 1 %، وهي نسبة عالية وغير آمنة في مشروعات السدود العملاقة مثل سد النهضة، والذي تستمر أثيوبيا في بنائه على عجل رغم المحاذير والشكوك الدولية". (جريدة الشروق، 27 أبريل 2014)

وتتواصل عمليات البناء بجانب السد الأساسي، إذ يُبنى سدٌ جانبي داعم بطول خمسة كيلومترات، وارتفاع 50 مترًا، وتعمل فيه ثلاث مجموعات من العمال بالتناوب على مدار 24 ساعة. كما تُجرى في مكان قريب من السد، أعمال مكثفة لتوسعة المساحة التي سيتم فيها تخزين المياه خلف السد، فيما تقوم كسارات ضخمة للحجارة بالعمل على مدار الساعة لاستخراج آلاف الأطنان من الحجارة التي تدخل في مكونات جسم السد الجانبي، أما كمية الإسمنت التي سيستهلكها المشروع فتقدر بـ10,5 ملايين طن. وأفاد بكلي، بأنَّ ارتفاع السد الكُلي سيبلغ بعد اكتمال العمل في الضفتين اليمنى واليسرى حوالي 645 مترًا، وهو ارتفاع الجسم الكامل للسد، موضحًا أنه يتم الآن بناء قناة لتصريف المياه الفائضة خلف السد من الجهة اليمنى، في حال ارتفاع نسبة المياه كي لا تتجاوز ارتفاعًا قدره 640 مترًا، في حين تمّ وضع احتياطيات أخرى للتصريف في حالة الطوارئ. (جريدة العربي الجديد، 23 فبراير، 2017)

شكل رقم (5.2) عمليات إنشاء سد النهضة على مياه النيل الأزرق.

2-1-1-4 تكلفة سد النهضة وانتاجه

تعمل الحكومة الأثيوبية على توفير الأموال المخصصة لبناء السد عبر عدة طرق منها التمويل الذاتي، والتمويل الأجنبي والقروض أو سندات الدين الحكومي، ومن أجل إتمام هذا السد بسرعة هائلة وفرت أثيوبيا حوالي 12000 وظيفة، بالإضافة لتسكين حوالي 20000 في المنطقة المحيطة بالمشروع؛ وقامت بعمل مهبط لطائرات صغيره لسرعة النقل. وتصل تكلفة السد إلى حوالي 4.8 مليار دولار أميركي، وتصل تكلفة التوربينات إلى حوالي 1.8مليار دولار أميركي؛ ويتوقع أن يكون التمويل من البنوك الصينية؛ وقامت أثيوبيا بطرح يناصيب وسندات للسكان بالداخل والمغتربين بالخارج؛ وتم إسناد المشروع من إلى شركة ساليني، وهي شركة إيطالية الجنسية. (رضوان، وآخرون، 2018)

وتبلغ التكلفة المعلنة للبناء وتوربينات الطاقة 4.8 مليار دولار أمريكي، منها 1.8 مليار دولار قيمة التوربينات من شركة فرنسية، مع وجود تأكيدات أنّ بنوكا صينية مولتها أو ستمولها، وتمول الحكومة المليارات الثلاثة الباقية بسندات تباع للشعب والعاملين في الخارج. هذا بناء السد بالأمر المباشر للشركة الإيطالية ساليني Salini Construttori التي سبق لها بناء سدود كثيرة في أثيوبيا، منها جلجل 1 و2، وسد بيليز قرب بحيرة تانا، بينما تورد "ألستوم Alstom" الفرنسية توربينات فرانسيز للطاقة. (رياض، 2016، ص 43)، ومن المتوقع أنْ تصل تكلفة بناء السد في حالة استكماله إلى

حوالي 8 مليار دولار، نظرًا لمحاولة التغلب على المشاكل الجيولوجية التي تواجهه عملية إنشائه (شراب، 2015، ص 120)

قال مدير المشروع المهندس سمنياو بكلي، إنّ مساهمات الأثيوبيين في دعم المشروع بلغت حتى الآن تسعة مليارات بر إثيوبي (نحو 400 مليون دولار)، مشيرًا إلى أنّ مساهمات وتبرعات المواطنين من شراء السندات المالية التي طُرحت، ستصل إلى أكثر من 11 مليار بر (نحو 485 مليون دولار) عند اكتمال العمل في المشروع. وأوضح بكلي، أنّ أكثر من 200 ألف سائح محلي وأجنبي زاروا مشروع سد النهضة الأثيوبي منذ بدء العمل فيه في أبريل/نيسان 2011، مبررًا أسباب ارتفاع التكلفة الإجمالية لبناء السد من 4.8 مليارات دولار، إلى 5 مليارات دولار، بارتفاع أسعار المعدات الأولية، والتضخم الذي تشهده الأسواق العالمية. (جريدة العربي الجديد، 2017/3/23)

يحتوي تصميم السد على 15 وحدة كهربائية، قدرة كل منها 350 م.م، عبارة عن 10 توربينات على الجانب الأيسر من قناة التصريف، وخمس توربينات أخرى على الجانب الأيمن، بإجمالي 5225 م.و؛ مما يجعل سد النهضة في المرتبة الأولى في أفريقيا، والعاشر عالميًا في قائمة أكبر السدود إنتاجًا للكهرباء.(شارب، 2015، ص 120) وإنتاج السد من الطاقة المصممة تبلغ 6000 ميجاوات، لكن خبراء أجانب يشككون في هذه الأرقام، ويرجحون أنها 2000 ميجاوات فقط. (رياض، 2016، ص 55)

وأدى دخول الصين وتمويلها العديد من السدود في كل من السودان (سد مروى) وإثيوبيا (سد تيكيزي)، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية الأخرى إلى حدوث تغير جذري في المشهد الاستثماري السائد في حوض النيل. "لقد أدى دخول الصين وتمويلها العديد من السدود في كل من السودان وأثيوبيا، بالإضافة إلى مشروعات البنية التحتية الأخرى إلى حدوث تغير جذري في المشهد الاستثماري السائد في حوض النيل"، وفقدت مصر النفوذ الذي مارسته لفترة طويلة على القوى المانحة التقليدية، مثل: البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي. وعلى صعيد آخر مثّل انفصال جنوب السودان وتوتر العلاقة بينه وبين شمال السودان بعدًا آخر في مركب العلاقات المعقدة بين دول منابع النيل من جهة ودولتي المصب (مصر والسودان) من جهة أخرى، على أنّ أحد التحديات الكبرى التي رافقت هذا التحول تمثلت في تغير الإدراك الدولي تجاه عملية بناء السدود الكبرى بالنظر إلى

آثارها البيئية والاجتماعية، فقد أضحى التركيز اليوم منصبًا على إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة، والتأكيد على معايير التنمية النظيفة. (عبد الرحمن، 2013)

سد النهضة هو سد على مياه نهر النيل الأزرق، تحاول الحكومة الأثيوبية إقامته من أجل توفير الطاقة الكهربائية والمساهمة في تنمية المجتمع الأثيوبي، حيث تعاني أثيوبيا من عجز في الطاقة الكهربائية، ما جعل مشروع بناء السد بمنزلة مشروع نهضة أثيوبيا؛ لذلك أطلق عليه سد النهضة، أي مشروع نهضة أثيوبيا وتنمية مواردها الكهربائية والاقتصادية عبر هذا المشروع، لكن هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة تتعلق بمكان إقامته وتكلفة البناء، والتمويل، بعد رفض البنك الدولي المساهمة في تمويل السد، كما يواجه مشاكل فنية تتعلق بالتربة، وكمية الأمطار، وإمكانية انهيار السد خلال الأعوام القادمة؛ ما يجعل المشروع قابل لعدم الاستكمال.

2-1-2 المطلب الثاني: أسباب ودافع بناء السد

هناك العديد من الأسباب الدوافع التي تقف خلف محاولة أثيوبيا بناء سد النهضة، منها ما يتعلق بتطوير النية التحتية الأثيوبية وتطوير الاقتصاد الأثيوبي، لجئت أثيوبيا لبناء سد النهضة من أجل انتاج الكهرباء، حيث يوجد نقص حاد في مصادر الطاقة الكهربائية فيها، وما أثر على التنمية ومستويات الحياة في هذا البلد الأفريقي.

2-1-2-1 أسباب إنشاء السد

بدأت أثيوبيا مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية على نهر النيل في ستينيات القرن الماضي، ومن أوائل المشاريع التي بنيت على النيل الأزرق أو نهر أباي كما يعرف في أثيوبيا، كان مشروع تسا بأي عند خروج النيل الأزرق من بحيرة تانا؛ بهدف توليد 12 ميجاوات من الطاقة الكهربائية عام 1964م، ومن ثم أقامت أول على منظمة نهر النيل على نهر فيشينا، وهو أحد روافد نهر النيل، وهو سد صغير لا يتجاوز ارتفاعه العشرين مترًا لتوليد الطاقة الكهربائية عام 1968، بطاقة تقدر حاولي 84 ميجاوات. (سلمان، 2013، ص 261)

وتعتبر البنية التحتية في أثيوبيا من أكثر البنية التحية في العالم تطوراً، الامر الذي انعكس على حياة السكان البالغ عددهم 95 مليون نسمة من دون كهرباء. وسيكون للسد الكهرومائي القدرة على توليد قرابة 6400 ميجاوات، وهو ما يمثل دفعة هائلة للإنتاج الحالي البالغ 4000 ميجاوات. وهناك معلومات تؤكد الانتهاء من 60 في المئة من بناء السد، ومن المرجح أنْ ينتهي تمامًا هذا العام أو

في بداية العام المقبل، ولم تقدم أثيوبيا سوى القليل من المعلومات عن موعد بدء تعبئة الخزان، وبأي وتيرة ستتم. (رضوان، وآخرون، 2017)

ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء السد هو توليد الطاقة الكهربية، وسوف توعد المياه إلى مسارها إلى دولتي المصب (السودان ومصر) بعد توليد الكهرباء، حسب رؤية وزير المياه الأثيوبي وأنّه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري. وأضاف، أنه يجري على الجانب الآخر من السد (وهو جانب دول المصب) بناء وحدات توليد الطاقة الكهربائية، مشيرًا إلى أنّه يجري على الجانب الأيمن من السد (عند النظر باتجاه المصب)، وأكّد أنّه على الجانب الأيمن من السد سيجري بناء محطة فرعية لتحويل الكهرباء، وسيجري إنشاء خطوط عملاقة لنقل الكهرباء لتوصيل الطاقة بشبكة الكهرباء في البلاد والدول المجاورة. (نور الدين ،2014)

ويصل الإنتاج الأثيوبي من الطاقة الكهربائية إلى 2.128 ميجاوات (عام 2011م)، وسوف يزيد مع إضافة الطاقة المولدة عبر سدود نهر أومو Omo المتجه نحو بحيرة توركانا (كينيا)؛ حيث يجري العمل في السدّ الثالث (Gibe–III) لتوليد 1870 ميجاوات، وينتهي العمل به مع نهاية العام الجاري. وقد أعلنت المؤسسة الأثيوبية للطاقة الكهربائية أنّه بنهاية عام 2015م سيكتمل بناءُ ثمانية مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية، وأنّ هذه المشروعات ستولِّد – مجتمعة – 5.000 ميجاوات تقريبًا، تزيد على 10.000 ميجاوات بحلول 2017م مع اكتمال سدّ النهضة.(فرج، 2017، ص 12)

في 16 يونيو 2011 أعلنت الحكومة الأثيوبية عن توقيع عقد بناء سد الألفية مع شركة ساليني للإنشاءات الإيطالية بقيمة 4.8 مليار دولار، لتصميم ووضع التفاصيل الفنية وتنفيذ المشروع. وهي نفس الشركة التي قامت بتشييد سد گلگل گيبه، وأعلنت الشركة الإيطالية خلال توقيع العقد عن المواصفات الفنية المبدئية التي حددت ارتفاع السد بـ145 مترًا، وبطول 1800 مترًا، وإنشاء قناتين على جانبي السد لتصريف المياه الزائدة عن قدرة بحيرة التخزين، كما ستتراوح قدرة مولد الكهرباء لكل وحدة بالسد بين 10 و350 ميجاوات. وأوضحت الصحيفة أنّ طول الخزان الملحق بالسد يبلغ 50 مترًا، وتبلغ الطاقة التخزينية له 63 مليار متر مكعب من المياه، وهو ما يعادل كمية المياه المتدفقة سنويًا إلى مصر والسودان من الهضبة الاستوائية. (جريدة الشروق،4 ديسمبر 2011).

وتسعى الحكومة الأثيوبية من خلف المشروع لتصدير الكهرباء لدول القرن الأفريقي (داخل حوض النيل وخارجه)؛ بينما تعاني الدولة فقرًا مدقعًا في الطاقة، وبخاصةٍ مع حجمها السكاني الكبير، ومعدلات نموّها المرتفعة، وافتقارها إلى الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى المدن والقرى الأثيوبية المتناثرة عبر مسافات شاسعة في تضاريس وعرة، وظروف مناخية معقدة، وبينما يفتقر مشروع بهذا الحجم إلى العديد من الدراسات الأساسية – بحسب تقرير لجنة الخبراء – يتشبث الجانب الأثيوبي بالمضي قدمًا في استكماله، فلم ينتظر نتائج تقرير اللجنة الثلاثية (2013م)، ولن ينتظر تقرير اللجنة الثلاثية (الوطنية) وقرار المكتب الاستشاري (سبتمبر 2014م –مارس 2015م)، وكان المشروع ولا يزال باعثًا للقلق الشديد، في دولتَيْ المصبّ – لا سيّما مصر – بشأن حقوقهما التاريخية المكتسبة، التي لا تزيد على 74 مليار م3، بنسبة 4.2% فقط من إجمالي الموارد المائية المتجددة سنويًا بدول الحوض، فضلًا عن الأخطار والتهديدات الناشئة عنه (فرج، 2017، ص 21)

2-1-2-2 فوائد السد على أثيوبيا

مثل سد النهضة مشروع قومي لأثيوبيا، فقد أعلن "ألمايهو تجنو" وزير المياه والطاقة الأثيوبي، "أنّ سد النهضة مشروع قومي لبلاده، وأنها لن تطلب الإذن من أحد لبناء السدود والقيام بمشاريع إنمائية"، وأنّ الاتفاقيات الثنائية التي تمت بين مصر والسودان، وتم بناء عليها توزيع الحصص بينهما لم يكونوا طرفًا بها ولن يلزموا بها، هذا بجانب أنّ اتفاقية 1929 كانت بين مصر وبريطانيا ولا تعنيهم أيضًا، موضحًا أنّ كِلا الاتفاقيتين لم يوقعوا عليها، ولا يوجد قانون يلزمهم بها.

وتسعى أثيوبيا لبناء سد النهضة العملاق على النيل الأزرق لاعتبارين؛ الأول: سياسي، والثاني: اقتصادي. السياسي يتمثل في البحث عن السيادة على دول شرق أفريقيا طالما أنّها تتحكم في حجم المياه، التي تضخها لكل دولة، وحاول السودان مساعدتها في الترويج لذلك على حساب مصر ثم البحث عن السيادة الأفريقية بتواجدها ووساطتها في المشاكل بين دول القارة، وهو أمر قد يكون بعيدًا لضعف الاقتصاد الأثيوبي، وعدم وجود الزعيم القدوة القادر على تجميع الدول الأفريقية حول مصالحها الاقتصادية والتصدي للتغلغل الأجنبي المستنزف لخيرات القارة تحت زعم الاستثمار الزراعي والتعديني، نهبًا لخيرات القارة. (المصري اليوم، 13 يناير 2019)

وفي هذا السياق يؤكد وزير المياه والري والطاقة الأثيوبي "سلشي بقلي"، على أهمية سد النهضة كمشروع تنموي سيساعد أثيوبيا للانتقال من الزراعة إلى التصنيع. وقال في تصريحات صحفية"، إنّ

سد النهضة لن يُلحق ضررًا بدول المصب، مؤكدًا العمل المشترك بين دول شرق النيل، مصر والسودان وأثيوبيا. وكشف أنّ بلاده بدأت في إنشاء شبكة لنقل الكهرباء إلى دول الجوار، أي جيبوتي وكينيا والسودان في المرحلة الأولى، مشيرًا إلى أنه في المرحلة الثانية ستتوسع لتشمل دول شرق أفريقيا، معلنًا أنّ طموحات أثيوبيا كبيرة لتصدير الكهرباء إلى الشرق الأوسط وأوروبا. وأوضح أنّ الطاقة الإنتاجية لسد النهضة تبلغ 6 آلاف ميجاوات، وأنّ أثيوبيا تسعى لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 17 ألف ميجاوات سنويًا، مشيرًا إلى أنّ احتياجات أثيوبيا تضاعفت مع خطة الانتقال إلى التصنيع وتزايد الاستثمارات. وقال إنّ سلسلة سدود "جلجل جيبي 3" دخلت الخدمة وبدأت تنتج الطاقة الكهربائية، لافتًا إلى أنّ "الإنتاج الأولي 4 آلاف ميجاوات، فيما جهودنا تنصب من أجل رفع الطاقة إلى عشرة آلاف ميجاوات من الكهرباء عبر سلسلة من المشاريع، مثل: الطاقة الشمسية، والطاقة الهوائية، والسدود لتلبية الاحتياجات الضرورية في البلاد".(العربي الجديد، 23/مارس/2017)

وعلى الرغم من التحديات السياسية التي تواجهها، والمستوى المحدود من الحريات، إلا أنّ أثيوبيا تبني مناطق صناعية، وتسعى للانتقال إلى مصاف الدول متوسطة الدخل، ومن ثم فهي بحاجة إلى الكهرباء. وستتمكن أكبر محطة لتوليد الطاقة الكهرومائية في أفريقيا، وواحد من أكبر السدود في العالم من تحقيق ذلك، ولكن لأنّ 85 في المئة من مياه النيل تأتي من أثيوبيا، فإنّ مصر تخشى من أنْ تتحكم أثيوبيا في تدفق مياه النهر. (22 يناير 2018، BBC)

قال أكاديميون ومثقفون إثيوبيون إنّ بناء سد النهضة يصب في صالح مصر والسودان، وأكدوا أنّ دول المصب ستستفيد بشكل استثنائي من بنائه، وذلك للفوائد التي سيضمنها السد، وتتمثل في الحد من مخاطر الفيضانات وتوفير الطاقة النظيفة، بحسب ما نقلته وكالة الأنباء الأثيوبية، وذكر الدكتور "يعقوب أرسانو"، الأكاديمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والأستاذ المحاضر في جامعة أديس أبابا، أنّ سد النهضة يعتبر هبة ربانية لكل من مصر والسودان؛ للحصول على الطاقة النظيفة بأسعار رخيصة، بدلًا من المفاهيم الخاطئة لتحقيق الملكية الاحتكارية على مياه النيل. وقال الأكاديمي الأثيوبي: "غالبًا ما تشير مصر إلى اتفاقية عام 1929 التي منحت مصر بشكل غير قانوني حقوقًا تاريخية وطبيعية على مياه النيل، وكانت هذه الاتفاقية بين بريطانيا الاستعمارية ومصر المستقلة حديثًا، ولم يكن أي بلد آخر في حوض النيل طرفًا في هذه الاتفاقية التي تعد ضد جميع البلدان والمجتمعات الأخرى حول النيل". (قناة روسيا اليوم، 30 ديسمبر 2017)

وبحسب يعقوب، فإنّ جزءًا من كهرباء سد النهضة يمكن تصديره إلى السودان ومصر المجاورة وبأسعار عادلة، موضحًا أنّ مصر والسودان يقفان على رأس أولوياتها لشراء الكهرباء من أثيوبيا، كجزء من إعلان المبادئ الثلاثي الموقع في 25 مارس 2015. وأكّد الأكاديمي الأثيوبي أنّ بلاده تتبع إجراءات شفافة وصارمة، موضحًا أنّ السد يجري بناؤه مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير السلامة الدولية ولسلامة السدود، دون نية التسبب في أي ضرر لبلدان المصب (قناة روسيا اليوم، 30 ديسمبر 2017)

وذكر باحث آخر من الجامعة ذاتها أنّ سد النهضة الأثيوبي هو رمز للتعاون من أجل القضاء على الفقر والتخلف في المنطقة بأسرها. وأشار إلى أنّ مصر والسودان قد يستفيدان بشكل استثنائي من السد في تنظيم التحكم في تدفق المياه والسيطرة على الفيضانات دون تكلفة، كما أكد الباحث بأنّه يتعين على أثيوبيا بذل كل جهد لتوضيح جميع الفوائد المتعلقة بالسد لجميع الأطراف المعنية والمجتمع الدولي ووسائل الإعلام، وأنّ سد النهضة الأثيوبي ليس له أثر سلبي على دول المصب. وقال الدكتور جبرمدن سيمون، المحاضر في جامعة أديس أبابا، أنّ أثيوبيا حرصت دائمًا على تأكيد سلامة موقفها، وعدم رغبتها في أخذ حصة المياه من مصر، ولكنها تسعى إلى استخدام حصتها من المياه، بَيْدَ أنّ تمسك مصر بالاتفاقيات القديمة تجاه موارد النيل غير مقبولة في العصر الحديث، وقد عفا عليها الزمن. (جريدة الديار اللبنانية، 30 يناير 2017)

وشدد جبرمدهين أنّ هذا النوع من المواقف تجاه الملكية والموارد العابرة للحدود قد يكون سببًا للنزاع. وقال إنّه يجب على وسائل الإعلام في أثيوبيا العمل بجد لتسليط الضوء على موقف بلادها، مشيرًا إلى أنّ سد النهضة هو مجرد حاجز مائي ووسيلة لتوليد الكهرباء، وبالتالي ستستمر المياه في التدفق، ولذلك؛ يجب على وسائل الإعلام العربية، والإنكليزية، والفرنسية، العمل لتوضيح الأمر للعالم بأسره. وأكّد جبرمدهين أنّ الدبلوماسية العامة الدؤوبة، وإعادة تنشيط وسائل الإعلام وشرح القضايا مهم لجعل الناس على دراية كافية بموقف أثيوبيا وتوضيحه للعالم بصورة مناسبة. (جريدة الديار اللبنانية، 30 يناير 2017)

من المنتظر أنْ يعود إنشاء السد بالعديد من الفوائد على الاقتصاد الأثيوبي، التي يمكن أنْ نجملها في النقاط الآتية: (شراب، 2015، ص 121)

1- الفائدة الكبرى لأثيوبيا من سد النهضة هي إنتاج الطاقة الكهرومائية (5250 م.و) التي تعادل ما يقرب من ثلاثة أضعاف الطاقة المستخدمة حاليًا.

2- توفير المياه لسكان منطقة بني شنقول-جوميز على مدار العام، والتي قد يستخدم جزء منها في أغراض الشرب والزراعة المروية المحدودة.

3- التحكم في الفيضانات التي تصيب السودان عند سد الروصيرص.

4- تخزين طمي النيل الأزرق الذي يقر بحوالي 420 مليار م3 سنويًا؛ مما يطيل عمر السدود السودانية والسد العالي.

5- قلة البخار نتيجة وجود بحيرة الس على ارتفاع 570 - 650 متر فوق سطح البحر، إذا ما قورن بالبخر في بحيرة السد العالي (160-176 م فوق سطح البحر).

6- تخفيف حمل وزن المياه المخزنة عند بحيرة السد العالي، والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

الموقف الأثيوبي تجاه سد النهضة ينطلق من كون أنّ الاتفاقيات القديمة المنظمة لمياه النهر فيها إجحاف لدول المنبع لحساب دول المصب، وهو ما تسعى لتغير أثيوبيا من خلال إقامة السد مستغلة في ذلك الانشغال المصري بأحداث ثورة 25 من يناير، ومن تبرير ذلك تطرح مجموعة من الفوائد التي يمكن أنْ تعود على جميع الأطراف، منها: الطاقة النظيفة، وإمكانية تبادل الطاقة، والاستخدام المشترك للموارد والطاقات، والمساهمة في الاستغلال الأفضل لمياه النهر.

ومن أجل تحقيق ذلك؛ تحاول تهدئة لرأي العام المصري والعربي والدولي عبر القيام بحملة علاقات عامة عبر وسائل الإعلام الدولية لشرح فوائد السد، والضرورات التي كانت خلف مشروع إنشائه؛ الأمر الذي يساهم في تمرير بناء المشروع بدون أزمات سياسية ودبلوماسية مع مصر والسودان ودول العالم.

2-2المبحث الثاني: القواعد القانونية المنظمة لمياه حوض النيل

هناك الكثير من المعاهدات التاريخية التي تحفظ حق مصر والسودان حقوقهم في مياه النيل، فباستعراض المعاهدات والاتفاقيات التي تمّ توقيعها بين مصر نجد أنّ المعاهدة التي تمّ توقيعها عام 1929 بخصوص مياه النيل أعطت لمصر الكثير من الحقوق، ومنها حصة ممتازة من المياه بتقدير ذلك الوقت، ورفعت المعاهدة التي وقعت عام 1959 من نصيب مصر مرة أخرى، فحصلت مصر على 66 % من المياه التي تصل لها هي والسودان، وحصلت السودان على بقية الحصة؛ أي بنسبة 34%.

ينظم القانون الدولي قواعد التعامل بين الدول في إطار احترام السيادة لكل منها؛ وذلك في حالة عدم وجود اتفاقيات بين هذه الدول، وهذا ما كان عليه الحال بالنسبة للأنهار الدولية حتّى مايو 1997عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية دولية جديدة تنظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، وقد ظلت بعض القواعد التي استنها العرف القانوني، والتي أمكن الاسترشاد بها عند بحث النزاعات الإقليمية حول استغلال الأنهار الدولية، أما الاتفاقيات الدولية ثنائية أو ثلاثية الأطراف أو غيرها القائمة الآن، فهي اتفاقيات ملزمة للأطراف الموقعة عليها فقط، ومن ثم لا تمتد آثارها للأطراف الأخرى المشاركة في نفس النهر الدولي. (قاسم، جريدة صوت الأمة، 22 مارس، 2019)

2-2-1 المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمشكلة

تمر العلاقات المصرية الأثيوبية بفترة من التوتر السياسي والإعلامي التي جاءت انعكاس لقضية سد النهضة وتعثر المفاوضات وتعدد اللجان والفنية والدولية ومكاتب الاستشارات التي قدمت العديد من التوصيات ولم تجد لها أي أثر في موضوع سد النهضة.

وتعود أسباب الخلافات بين الطرفين لجوانب سياسية تتعلق باختلاف نظرة البلدين للمشروع، وخلافات قانونية وفنية حول احقية مصر والسودان بالحصص المخصصة لهم من مياه نهر النيل حسب الاتفاقيات الموقعة.

يعتبر ملف مياه نهر النيل من الملفات المهمة والشائكة في مصر منذ عقود مضت، حيث توترت في السنوات الأخيرة علاقة مصر بدول حوض النيل نتيجة لأزمة سد النهضة الذي ساءت حالته نتيجة لإهمال القيادات السياسية المصرية السابقة لهذا الملف، فأخذت تسوء حالته حتى أصبحت أزمة دولية

بين مصر وأثيوبيا. ومنذ بدايات القرن الماضي حاولت القاهرة والخرطوم (دول المصب) عقد اتفاقيات ومبادرات مع دول حوض النيل فيما يخص التحكم في جريان مياه النيل والتحكم في التدفق، ومن هذه الاتفاقيات (مبادرة حوض النيل 1999)، والتي باءت بالفشل؛ لأن دول المصب (مصر والسودان) رفضتا الاتفاق؛ لأنّه لا يعترف لهما بالحقوق التاريخية في نهر النيل خاصة مصر الذي يشكل النيل نحو 96% من مواردها المائية؛ وعلى الرغم من ذلك وقعت 9 دول من دول حوض النيل (ليس من ضمنهم مصر والسودان) اتفاقية التي كانت بمنزلة الشرارة لبدأ الأزمة (الخادمي، 1999، ص 58)

كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية ثم حصلت هذه الدول على استقلالها، وظهرت أولى الاتفاقيات لتقسيم مياه النيل عام 1902 HYPERLINK "https://ar.wikipedia.org/wiki/1902"في أديس أبابا، وعقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وأثيوبيا، ونصَّت على عدم إقامة أي مشروعات –سواءٌ على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا ونهر السوباط، ثم اتفاقية بين بريطانيا وفرنسا، عام 1906، وظهرت عام 1929 اتفاقية أخرى، وهذه الاتفاقية تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل، وإنّ لمصر الحق في الاعتراض في حالة إنشاء هذه الدول مشروعات جديدة على النهر وروافده. وهذه الاتفاقية كانت بين مصر وبريطانيا، التي كانت تمثّل كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا (لتنظيم استفادة مصر من بحيرة فيكتوريا، وتمّ تخصيص نسبة 7٪ من تدفق للسودان و92.3٪ لمصر. (رضوان، وآخرون، 2017)

ويتسبب عادة إنشاء سدود على الأنهر الدولية في نزاعات بين الدول، إلا أنّ قضية النيل بالنسبة إلى مصر مختلفة، إذ يعد المورد المائي الوحيد لها، ويزودها بـ 90 في المئة من احتياجها المائي.

ويعيش معظم سكان مصر تقريبًا في وادي النيل، و60 في المائة من مياه النهر تنبع من الأراضي الأثيوبية، وهو أحد الرافدين الرئيسيين. (رضوان، وآخرون، 2017)

منذ التسعينيات، اتّسمت علاقات مصر ودول منابع النيل بتصاعد مخططات سياسية، تتخذ مطالب اقتصادية، بعضها سيكولوجية تصفية خلفيات تاريخية غير ودية في علاقات ماضية، إلى جانب تحالفات خلفية تصعِّب اتخاذ مبادرات عملية تربك حلًا سلميًا بين أطراف النزاع. فاستخدام أثيوبيا سياسة الأمر الواقع يهدف في الحقيقة إلى جر المشاكل إلى مائدة مفاوضات مطولة؛ للحصول على أقصى ما يمكن من الفوائد لمصلحة أثيوبيا مع محاولة تغيير موقف السودان إلى موقف الوسيط

الأكثر قربًا إلى أثيوبيا، مقابل الحصول على فوائد مائية، وربما هو ما حدث ثنائيًا. (رياض، 2016، ص 87)

هناك قلق متزايد في الشارع المصري من إصرار الحكومة الأثيوبية على بناء هذا السد بنفس المواصفات التي تهدد الأمن القومي المصري، وتمس بقضية هامة للمواطن المصري، وهي قضية المياه القادمة من نهر النيل، خاصة أن جغرافية مصر يغلب عليها الطابع الصحراوي، ما يجعل من قضية مياه نهر النيل قضية استراتيجية للأمن القومي المصري والعربي.

وشهدت الأزمة مراحل من الشد والجذب في المباحثات والمفاوضات، وبعد أنْ هدأ الموضوع لسنوات طويلة عاد إلى الساحة مرة؛ بسبب التصريحات المتتالية للحكومة الأثيوبية في عام 2012م بزيادة السعة التخزينية للسد من 11مليار م3 إلى نحو 74مليار م3؛ مما يعتبر انتهاكًا للقانون الدولى ولحقوق مصر المائية، وتعتبر كذلك انتهاكًا لاتفاقية 1959م، التي اعترفت بالحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه نهر النيل، كما يمثل سد النهضة خطرًا كبيرًا على مصر والسودان من ناحية الاقتصاد والناحية الاجتماعية من حيث (الزراعة- الصناعة- مستوى الصادرات الزراعية-...إلخ). (رضوان، وآخرون، 2018)

بدأت المشكلة عندما أعلنت أثيوبيا رفض الاعتراف باتفاقية 1929م، باعتبارها اتفاقية دولية يحميها القانون الدولى، وبناء على ذلك تعلن رفضها لاتفاقية اقتسام مياه النيل، وتؤكد على أنّه لا يوجد ما يمكن من خلاله إجبارها على السماح لمياه النيل بالتدفق بحرية من أراضيها حتّى دول المصب في السودان ومصر، وتتجه دول منابع النيل بقيادة أثيوبيا إلى رفض الاعتراف بحقوق مصر الجغرافية والتاريخية في مياه النيل، واعتبارها خيالًا من أساطير الماضي، وتدعي أثيوبيا، أنّ سد النهضة يستهدف توليد الكهرباء فقط، وإنها لن تستخدم خزانات المياه الموجودة خلفه في الزراعة والري، رغم أن السعة التخزينية المعلنة له تزيد على 62 مليار متر مكعب من المياه السنوية، وهناك تقديرات جديدة تشير إلى قدرة السد على تخزين ما يزيد على 120 مليار متر مكعب من المياه، والحقيقة أنّه لا يمكن لمصر التوقيع على اتفاقية تقوم على مبادئ ترفضها من الأساس؛ لأنّ ذلك يهدم حقوق مصر في مياه النهر، كما أنَّ الاتفاقية تنص على عدم الإضرار الجسيم بحقوق الآخرين، مع أنّها تستهدف في الأساس الإضرار بحقوق مصر. (البحيري، 2016، ص 517)

وتفاقمت الأزمة ولم تتراجع أثيوبيا عن موقفها، واكتفت مصر بتعليق عضويتها في مجلس دول حوض النيل عام 2010م كرد دبلوماسي على ذلك؛ وأهملت بعد ذلك القيادة السياسية المصرية آنذاك ملف سد النهضة، وهي بالتالي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عمّا نحن فيه الآن في عام 2011م، فقد استغلت أثيوبيا أحداث الثورة المصرية، وقام رئيس الوزراء الأثيوبي الأسبق(ملس زيناوى) في أبريل 2011م بوضع حجر الأساس للمشروع مستغلًا انشغال مصر في الثورة وفترة الانتقال السلمى للسلطة مع تسارع الأحداث السياسية في مصر في الفترة بين (أبريل 2011–يوليو 2014) ومع غياب دور القيادة المصرية وتأثيرها في دول حوض النيل؛ قامت أثيوبيا بتعميق نفوذها في حوض النيل، ورفعت سرعة إنجاز السد؛ حيث تم إنجاز أكثر من 25% من سد النهضة الأثيوبي. (رضوان، وآخرون، 2018)

2-2-2 المطلب الثاني: قواعد القانون الدولي المنظمة لمياه الأنهار

تخضع المجاري المائية المشتركة بين الدول إلى القواعد القانونية العرفية الواردة في المعاهدات الثنائية والجماعية "المتعددة الأطراف "في تقسيمها وكيفية استخدامها، ولمعرفة النظام القانوني للمجاري المائية لا بُدَّ من التطرق إلى؛ أولًا: كيفية نشأة وتقنيين هذه القواعد، وثانيًا: كيفية تطور أحكام القانون الدولي للمياه المشتركة.

يلعب القانون دورًا مهمًا في تحديد ملكية الموارد المائية، وتنظيم استغلالها، سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين دول عدة، ويتضح هذا الدور من خلال حقوق ملكية الموارد المائية، المبادئ والقواعد القانونية والالتزامات الدولية في معالجة قضايا موارد المياه المشتركة.

وتتعلق حقوق الملكية باستخدام الموارد المسموح بها قانونيًا، وهي تحدد السلوك الجماعي والسلوك الفردي في المجتمع، وتحدد حقوق الملكية داخل الدولة القوانين السائدة فيها، أما بين الدول فتحددها القوانين الدولية. وفيما يلي نوضح حقوق ملكية مورد المياه بين الدول من خلال القانون الدولي.

2-2-2-1 تقنين القواعد الخاصة بالمياه الدولية في إطار القانون الدولي

ركزت لجنة القانون الدولي(International Law Commission) على تقنين القواعد والأعراف المتعارف عليها دوليًا الخاصة بالمجاري المائية الدولية وتجميعها (International Water Courses)، إلا أنّ تلك القواعد الدولية ركزت بشكل خاص على المياه السطحية (Surface Water)، وقد أهملت من البحث مسألة المياه الجوفية (Ground Water) العابرة للحدود.

ويعود أحد أسباب إهمال دراسة وتقنيين المياه الجوفية إلى عدم الوعي والإدراك من جانب المشرعين، وأصحاب القرار للعلاقة الطبيعية المتبادلة بين الموارد المائية السطحية والجوفية بوصفها جزءًا متكاملًا من الدورة الهيدرولوجية(Hydrological Circle)، والسبب الذي أدى أيضًا إلى إغفال ذكر الموارد المائية الجوفية من النظام القانوني لقانون المياه الدولي هو اعتبار المشرعين هذه الموارد غير مماثلة للموارد المائيةِ السطحية من حيث الملكية والانتفاع؛ لذا فهم يغفلون هذه الموارد من النظام القانوني لقانون المياه الدولي لظنهم بعدم جدواها. (الردايدة، 2015، ص 2)

إلا أنّ وقوع الاعتداءات والحروب التي حصلت في القرن العشرين، وما خلفته كل من الحربين العالمتين من ويلات وآلام للإنسانية، إضافة إلى الحروب التي نشبت بين الدول، واستهدفت منشآت المياه للدول الأطراف في العمليات العسكرية، وضرب الإنشاءات المائية التي تمد الشعوب بالمياه.

بالإضافة إلى ذلك أدى تفاقم الأزمة المائية في استخدام المياه وخاصة المياه الدولية المشتركة إلى وجود المعاهدات الجماعية التي تلتزم بها جميع الدول الموقعة عليها، والمعاهدات الثنائية التي تلتزم أطرافها بها وهدف مثل تلك المعاهدات يكون للمحافظة على المجاري المائية المشتركة، وكيفية استخدامها بطريقة منصفة، ومن تلك المعاهدات "الاتفاقية التي عقدت بين جنوب أفريقيا والبرتغال سنة 1969 حول حوض (CUNENE). والاتفاقية التي عقدت بين هنغاريا واوستاريا حول حوض الدانوب عام 1956. والاتفاقية التي تمت بين العراق والكويت عام 1964 حول نهر الفرات. واتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1997 وقواعد هلسنكي لسنة 1966 والاتفاقية الإسرائيلية الأردنية لعام 1994 حول نهر الأردن واليرموك وعرابة "(صلاح الدين، 2001 ص 188)

ليس ثمة شك في أنَّ استغلال الأنهار الدولية، وتحديد حصص الدول المشاطئة للنهر، يتعين أنْ يتما وفقًا للأحكام العامة للقانون الدولي المكتوبة أو المستقرة عرفًا، ما لم تكن هناك اتفاقيات خاصة ثنائية أو جماعية بين دول مجري النهر تنظم هذه الأمور، حيث تكون لها الأولوية في التطبيق، أخذًا بمبدأ أنَّ الخاص يجب العام، والتزامًا بمبدأ قدسية العهود والمواثيق. ولما كان الواقع يشير إلى اختلافات لا حصر لها في الظروف والأحوال والاعتبارات المحيطة بكل نهر دولي عن سواه من الأنهار الدولية، بحيث إنَّ كل نهر منها يعد أنموذجًا فريدًا في ذاته، وإنْ تشابه في بعض الجوانب مع غيره، فإنّه يكون من البديهي ألا تكون هناك قواعد قانونية دولية موحدة تصلح للتطبيق على كل الأنهار الدولية في آن واحد، وإنما قواعد عامة يأخذ منها ذوو المصلحة ما يرونه ملائمًا، ويدعون ما يرونه غير

ملائم. ومن ثم، فقد كان العرف الدولي هو المصدر الأكثر قدرة على تقديم هذه القواعد العامة. (عامر، 2013)

ثمة مجموعة من القواعد القانونية العامة التي تنظم استغلال الأنهار الدولية، نشأت في سياق العرف الدولي، ثم تأكدت في الاتفاقيات الدولية، ومن خلال أحكام القضاء. كما شهدت الممارسة الدولية العديد من الاتفاقيات التي اعترف أطرافها صراحة أو ضمنًا بالحقوق المتساوية للأطراف فيما يتعلق باستخدام مياه النهر الدولي، والاستفادة منه.

ويلعب القانون الدولي دورًا رئيسيًا في تحديد ملكية الدول للموارد الطبيعية، فهو يشكل الإطار الأساسي لهذا التحديد، من خلال وضعة لقواعد تنظم ملكية الدول للموارد الطبيعية بما فيها المياه، وقواعد لمعالجة المشكلات الناتجة من تنازع الدول حول هذه الموارد، باعتبار أنّ المبادئ التي ينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلالها، هي: (جريدة صوت الأمة، 22 مارس، 2019)

أولًا: السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية: وهذا المبدأ يتيح للدولة السيطرة الكاملة على مواردها داخل حدودها السياسية ومنع الدول الأخرى من الاستفادة منها.

ويؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م، والتي تنص على أنّ: لكل دولة الحق في أنْ تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية.

ثانيًا: السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد: ويدعو هذا المبدأ إلى أنْ تتقاسم الدول الموارد المشتركة بينها طبقًا لطرق تتسم بالعدالة والمساواة، ويؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م، والتي تنص على أنّ: لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أنْ تتعاون مع غيرها، على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك؛ بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير أنْ يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأي مصالح مشروعة للآخرين، وينطبق هذا على الأنهار والبحيرات الدولية المارة والمشتركة بين أكثر من دولة.

ينظم القانون الدولي قواعد التعامل بين الدول في إطار احترام السيادة لكل منها، وذلك في حالة عدم وجود اتفاقيات بين هذه الدول، وهذا ما كان عليه الحال بالنسبة للأنهار الدولية حتّى مايو 1997عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية دولية جديدة تنظم الاستخدامات غير

الملاحية للمجاري المائية الدولية، وقد ظلت بعض القواعد التي استنها العرف القانوني، والتي أمكن الاسترشاد بها عند بحث النزاعات الإقليمية حول استغلال الأنهار الدولية.

2-2-2-2 مبادئ القانون الدولي المنظمة للأنهار

كان لانتشار النزاعات المتعلقة باستخدام المياه الجوفية المشتركة بين الدول وتعاظمها الدافع الأكبر والخطوة الأولى لرسم فكرة المجرى المائي الدولي المتكامل، بما معناه المياه السطحية والجوفية الدولية.

وكان التتويج لفكرة المياه الجوفية العابرة للحدود وتطبيق القانون الدولي عليها في العام 1997م، عبر اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية التي عرفت مصطلح المجرى المائي في المادة الثانية بأنّه: "شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها بعضًا كلًا واحدًا، وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة" (غسان، 2001، ص 44)

قد شمل هذا التعريف كلًا من المياه السطحية والمياه الجوفية، وفي العام 1986 اعتمدت قواعد سيئول الخاصة بالمياه الجوفية الدولية التي أخضعت المياه الجوفية للقانون الدولي للمياه. وبناء على ذلك؛ فإنّ القواعد التي تطبق على المياه السطحية الدولية باتت تنطبق على المياه الجوفية العابرة للحدود، وحددت قواعد سيئول المقصود بالمياه الجوفية ودول الحوض في المادة الأولى التي نصّت بأنّه "يعد خزان المياه الجوفية الذي تقطعه حدود دولتين أو أكثر مياهًا جوفية دولية والدول المحيطة به هي دول الحوض، سواء كان الخزان المائي ومياهه يشكل مياهًا سطحية أو لم يشكل مياهًا سطحية، هو جزء من شبكة هيدروليكية تصب في نقطة مشتركة، فالمعيار هنا هو وجود الخزان المائي الجوفي واستقراره في أكثر من إقليم دون الالتفات إلى مدى ارتباطه بمياه السطح" (الردايدة، 2015، ص 7)

قد عدت اتفاقية برشلونة لعام 1921م محطة في النظام القانوني للمياه الدولية إلا أنّ الصعوبة التي اعترت تطبيق هذه الاتفاقية، حيث برزت عندما بدأ استخدام المياه الدولية لأغراض أخرى غير الملاحة (Non_Navigation use)؛ الأمر الذي دفع عصبة الأمم إلى تشكيل منظمة المواصلات والمرور عام 1920 للإشراف على تنظيم استخدام المياه الدولية لأغراض الطاقة الكهربائية، والدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف لتقنين استخدام الأنهار للأغراض الاقتصادية في عام 1923. ومع ازدياد

المنازعات المائية الدولية وانتشارها، وبعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة، تمّ إنشاء لجنة القانون الدولي عام 1947 لتكون مهمتها تقنين قواعد القانون الدولي وتثبيتها، ومن ضمنها القانون الدولي للمياه، وقد بدأ عمل لجنة القانون الدولي لتشريع القواعد الخاصة بالمياه الدولية وتقنينها عام 1958م عبر البيان الذي أصدرته اللجنة، وورد فيه أنّه "يجب الاهتمام بجميع السمات الهيدرولوجية المترابطة لأحواض الصرف، وعدم إحداث أي تغيير من شأنه الإضرار بحقوق الدول المشاطئة".(فهمي، 1981، ص 142) ونظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلال مجموعة من المبادئ، منها:(صلاح الدين، 2001، ص 192)

1- السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية

هذا المبدأ يتيح للدولة السيطرة الكاملة على مواردها داخل حدودها السياسية ومنع الدول الأخرى من الاستفادة منها. ويؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م، والتي تنص على أنّ "لكل دولة الحق في أنْ تمارس بحرية السيادة الكاملة الدائمة، بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية".

2- السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد

يدعو هذا المبدأ إلى أنْ تتقاسم الدول الموارد المشتركة بينها طبقًا لطرق تتسم بالعدالة والمساواة. ويؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام 1974م، والتي تنص على أنّ "لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر، ينبغي على كل دولة أنْ تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك؛ بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير أنْ يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأي مصالح مشروعة للآخرين". وينطبق هذا على الأنهار والبحيرات الدولية المارة والمشتركة بين أكثر من دولة.

2-2-2-3القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الأنهر الدولية

مع انتشار النزاع بين الدول حول استخدام مياه الأنهار في غير أغراض الملاحة، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا برقم 2669 في 8 ديسمبر يقضى بتكليف لجنة القانون الدولي التابعة لها أنْ تقوم بإعداد مشروع قانون يختص بتنظيم استخدام الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة، ففي 21 مايو 1997 أبرمت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الاستخدامات غير

الملاحية للمجاري المائية الدولية، والتي حاولت من خلال تثبيت قواعد والتزامات تكون أساسًا لاتفاقيات دولية، وتحد من المشاكل والأزمات الدولية المتعلقة بالأنهار الدولية وتسبب صراعات بين الدول.

وأكدت اتفاقية الأمم المتحدة على مبدأ الانتفاع المنصف، فقد وضعت المادة الخامسة من الاتفاقية هذا المبدأ كحجر أساس للقانون في هذا الصدد، وجاءت المادة السادسة تشير في فقرتها الأولى إلى العوامل والظروف التي يتعين أخذها في الحسبان عند تحديد الانتفاع المنصف بمياه النهر. أما المادة السابعة، فجاءت تعالج الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن، وهو الالتزام الذي ربما كان من أكثر أحكام الاتفاقية إثارة للجدل والخلاف، حيث ظهر في صدده بجلاء تباين المواقف بين دول المنبع ودول المصب، وقد جاء نصها على النحو الآتي: (عامر، 2013)

1-على الدول عند الانتفاع بمجري مائي دولي داخل أراضيها، أن تتخذ كل الإجراءات التدابير المناسبة للحيلولة دون التسبب في ضرر ذي شأن لدول المجري المائي الأخرى.

2- عند وقوع أي ضرر ذو شأن لدولة أخرى من دول المجري المائي، على الدول أن التي تسببت هذا الضرر أن تتخذ كل التدابير المناسبة، من أجل إزالة هذا الضرر أو تخفيفه، والقيام، حسب الملاءمة، بمناقشة مسألة التعويض.

ونصّت المادة السابعة (7) من الاتفاقية على أنْ تتخذ دول المجرى المائي عند الانتفاع بالمجرى المائي الدولي داخل أراضيها أنْ تتخذ كل التدابير المناسبة لحيلولة دون إحداث ضرر ذي شأن لدول المجرى المائي الأخرى، على أنْ تقوم الدولة المتسببة بالضرر باستخدام جميع التدابير المناسبة لرفع هذا الضرر، وحددت تطبيقات لمفهوم الاستخدام البريء: (شراب، 2015، ص 83)

1. ليس من حق أي دول يمر في أراضيها نهر دولي أن تقوم بأي فعل أو تصرف من شأنه التأثير على المصالح والحقوق المقررة للدول الأخرى، دون تشاور أو اتفاق سابق من الدول.
2. يتوجب على الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه تلويث مياه النهر أو الزيادة في تلويثه بالصورة التي تضر بالدول الأخرى.

نظمت مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية مياه الأنهار الدولية، وأكدت على عدم أحقية أي دولة يمر في أراضيها النهر اتخاذ أي إجراءات من شأنها المساس بحقوق الدولي الأخرى، باعتبارها صاحبة حق أصيل في مياه الأنهار الدولية.

وعليه يمكن القول مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية السابقة تدعم حقوق مصر والسودان في مياه نهر النيل، وتضمن لها المشاركة الفعّالة في أعمال الإشراف على بناء السد وتصميه، والاتفاق على سنوات ملئ الخزان بما لا يؤدي لحدوث ضرر كبير للأمن القومي المصري والسوداني.

2-2-3 المطلب الثالث: الأسس القانونية للمياه نهر النيل

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية الموقعة خلال فترة الاستعمار الأوروبي على دول أفريقيا وبعدها تنظيم حصص المياه المخصصة لكل دولة من دول حوض النيل سواء كانت دول المنبع التي تعتبر أثيوبيا أحدهما، والتي ينبع منها مياه النيل الأزرق أحد أهم روافد نهر النيل، أو دول المصب المتمثلة بمصر والسودان كدول مصب للنهر.

وجاءت هذه الاتفاقيات لكي تنظم حصص المياه والاستخدام المشترك للمياه، وتحدد الآليات والقواعد التي يمكن من خلال تنظيم أي عمليات لأنشاء سدود أو إنشاءات على مجرى النهر، ويمكن تناولها بشيء من التفاصيل في سياق العرض التالي:

- **بروتوكول روما 15 أبريل 1891**

وقعته كل من بريطانيا وإيطاليا، التي كانت تحتل أريتريا في ذلك الوقت – بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية–، وقد تعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أنْ تؤثر على تدفقات مياه نهر النيل إلى الدول الأخرى. (قاسم، 2015، ص 14)

يعتبر بروتوكول روما الموقع في 15 أبريل 1891م بين كل من بريطانيا وإيطاليا، التي كانت تحتل أريتريا في ذلك الوقت، بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في أفريقيا الشرقية، أول اتفاقية دولية منظمة لمياه نهر النيل بين دول المنبع ودول المصب.

وتعهدت إيطاليا في المادة الثالثة من الاتفاقية بعدم إقامة أي منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أنْ تؤثر على تصرفات النيل، والواقع أنّ هذه الاتفاقية من وجهه نظرنا تعتبر ذات أهمية بالغة جدًا، فأثيوبيا دائمًا ما تقول في تصريحات مسؤوليها أنّ هذه الاتفاقيات غير ملزمة لها؛ لأنّها وقعت في عصور الاحتلال، ولكن بالنظرة إلى هذه الفترة نجد أن أثيوبيا في هذه الفترة لم تكن تسمع ما

يملى عليها، وتنفذه بخضوع وخنوع بل كان لها سيادة، وكانت تعارض الدول الكبرى، بل تحاربها وتنتصر عليها، وتفرض إرادتها، ويتضح لنا ذلك جليًا فيما يلي: (إبراهيم، 2017، ص 11-12)

أولًا: في عام 1887 أي قبل توقيع الاتفاقية بأربعة سنوات فقط، وجّه " منليك " ملك الحبشة وقتها خطابًا للدول الخمس العظمي المهتمة بالمنطقة، وهي: (بريطانيا العظمي – فرنسا – روسيا القيصرية – إيطاليا – ألمانيا)، حدد فيه حدود أثيوبيا، ووقع فعليًا مع إيطاليا معاهدة "أوتشيالي " في مايو 1889 لترسيم حدود بلاده.

ثانيًا: نجحت إثيوبيا في الفترة بين عامي 1881: 1889 في توسيع ملكها وسط كل هذه الدول الكبرى، وبشكل يفصح عن امتلاك قرار وقوة فعلية، فنجد أنّها ضمت كل ما يلي ذكره من أقاليم.

ثالثًا: حصلت أثيوبيا على أملاك مصر الخديوية في البحر الأحمر بتلك المناطق، حيث وقعت إنجلترا مع الملك الأثيوبي "يوهانس" اتفاقًا تمنحه الأملاك المصرية بمقتضاه، بما في ذلك الحاميات العسكرية في المرتفعات الأريتيرية وهضبة كرن، وانسحب المصريون من هرر عام 1885، واستولت الحبشة على إقليم الأوجادين كله في نفس العام.

رابعًا: وقع خلاف بين أثيوبيا وإيطاليا في تفسير المادة 17 من معاهدة "أوتشيالي"، فكان النص الإيطالي يلزم على أثيوبيا أنْ يكون اتصالاتها مع الدول الأخرى عبر إيطاليا، بينما كان النص الأمهري يجعل ذلك اختياريًا.

- **اتفاقية أديس أبابا 1902**

اتفاقية أديس أبابا بين بريطانيا وأثيوبيا، الموقعة في 15 مايو 1902، ووقعها بريطانيا بالنيابة عن السودان، وأهم ما فيها المادة الثالثة التي تنص على: "إنَّ الإمبراطور الأثيوبي منليك الثاني يعد بألّا يبني أو يسمح ببناء أي أعمال على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو السوباط"، إلا أنّ البعض يذهب إلى أنّ هذه الاتفاقية ليست لها قوة إلزامية بالنسبة لأثيوبيا؛ لأنّه لم يتم قط التصديق عليها من جانب ما كان يسمى مجلس العرش الأثيوبي، والبرلمان البريطاني. كما يذهب البعض إلى أنّ الوضع اختلف كثيرًا بشكل يجعل من الصعب الالتزام بالمادة المذكورة. (جريدة الوقائع المصرية، 1902)

ويتضح من هذه المعاهدة أنّ بريطانيا استغلت احتلالها لمصر ومشاركتها في حكم السودان في تدعيم نفوذها في بلاط منليك، إذ وضعت هذه المعاهدة حدًا للصراع الدولي بين الدول الأوروبية لصالح

بريطانيا، فهي انتصار للسياسة الاستعمارية الإنجليزية، بموجب هذه المعاهدة، والتي لم تستطع أي دولة أخرى أنْ تحصل على مثلها، فقد حصلت على مركز تجاري مهم بالقرب من حدود السودان، ونالت تعهدًا من منليك بعدم التدخل في فيضان وتدفق النيل من بلاده إلى السودان ومصر إلا بعد موافقتها. وكان هذا اعترافًا رسميًا من أثيوبيا بمصالح بريطانيا في هذه المنطقة، وأنّ ثلث أثيوبيا أصبح تحت نفوذ بريطانيا (عبد الحميد، 2010)

- **اتفاقية عام 1929م**

وقعت الاتفاقية بين مصر وبريطانيا نيابة عن السودان وكينيا وتنجانيقا وتنزانيا وأوغندا، وتنص على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيها كلها إلا بموافقة مصر، إذا كانت هذه المشروعات ستؤثر على كمية المياه التي كانت تحصل عليها مصر أو على تواريخ وصول تلك المياه إليها، ونص أيضًا على حق مصر في مراقبة مجرى نهر النيل من المنبع إلى المصب، وتوفير كل التسهيلات اللازمة للحكومة المصرية للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل في السودان، وهذا يعنى اعتراف بالحقوق التاريخية لمصر في مياه النيل.(أبو الخير، 2015)

وأكدت اتفاقية النيل عام 1929 على ضرورة حاجة مصر والسودان من مياه النهر لزوم التوسع الزراعي، وأكدت على ضرورة التنسيق الفني في مسائل الري ومتصرفات النهر بين مصر والسودان، كما أكدت على حقوق مصر التاريخية والطبيعة في مياه النيل، وقد وصف فقهاء القانون الدولي أنّ اتفاقية 1929 ذات أبعاد إقليمية ينبغي احترامها من قبل الدول كافة؛ لضمان حقوق الدول الأخرى في مياه النهر. (البحيري، 2017، ص 125)

وبناء على اتفاقية 1929 تعهد الإمبراطور منليك الثانى ملك ملوك أفريقيا في الفقرة الثالثة من الاتفاقية لبريطانيا، بعدم بناء أو السماح بقيام مشروع على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، من شأنه إيقاف إيرادها أو تصريف مياهها في نهر النيل إلَّا بالاتفاق مع بريطانيا وحكومة السودان المصري الإنجليزية، في المقابل تنازلت مصر عن إقليم بني شنقول جوميز، والتي كانت تعود ملكيته آنذاك لدولة مصر والسودان الذي يقام عليه سد النهضة حاليًا لأثيوبيا مقابل عدم اعتراض المياه، ثم وقعت اتفاقية لندن عام 1906 بين بريطانيا وبلجيكا، حيث تعهدت بلجيكا مالكة الكونجو بعدم إقامة منشآت من شأنها تخفيض المياه التي تصب في بحيرة البرت إلَّا بالاتفاق مع

حكومة السودان المصري الإنجليزية، مؤكدًا أنّ اتفاقيتي 1902 و1906 أعطت حق الفيتو لمصر على أي مشروع يخص نهر النيل بدولتي أثيوبيا والكونجر (زائير سابقًا). (جريدة الأهرام، 27 فبراير 2013)

وترفض أثيوبيا الاعتراف بهذه الاتفاقية تحت زعم أنّها أبرمت تحت الاحتلال، فهي اتفاقية إذعان لا تلزمها بعد استقلالها، وهذا الزعم باطل من الناحية القانونية؛ لمخالفته المادتين الحادية عشر والثانية عشر من اتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مجال المعاهدات لعام 1978م، حيث قررت المادة الحدية عشر أنه لا تؤثر خلافة الدول في حد ذاتها على(أ- الحدود المقررة بمعاهدة، ب- الالتزامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام الحدود)، ويؤكد ذلك الفقرة الثانية من المادة الثانية والستين من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969م، والتي نصّت على أنّه لا يجوز الاستناد إلى التغير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها، إذا كانت المعاهدة من المعاهدات المنشئة للحدود، وعلى هذا؛ فإنّه لا يجوز للدولة الجديدة الناشئة عن الاستقلال أنْ تحتج بأنّ واقعها الجديد يمثل تغيرًا جوهريًا في الظروف يبرر لها إنهاء العمل بالمعاهدات المتعلقة بالحدود أو المرتبطة بها، والتي سبق أنْ أبرمتها الدولة السلف، لذلك؛ فالزعم الأثيوبي باطل ومخالف للقانون الدولي. (أبو الخير، 2015)

ادعاءات أثيوبيا أنّه لا توجد اتفاقيات تنص على عدم إقامة أي منشآت من شأنها الإضرار بحصة مصر من المياه كلها مغرضة والاتفاقيات موثقة، وهم يهربون منها؛ لأنّ هذه الاتفاقيات لا تمنع أثيوبيا من الاستفادة من النهر، مشيرًا إلى أنه إذا خالف الجانب الأثيوبي الاتفاقية فعليهم أنْ يعيدوا إقليم بني شنجول جوميز إلى مصر والسودان، وأنْ يعلنوا إلغاء الاتفاقية أولًا؛ لأنها معتمدة من الملك ومن مجلس الشورى. (جريدة الأهرام، 27 فبراير 2013)

تعتبر اتفاقية أديس أبابا الأساس القانوني المنظم لمياه نهر النيل، بناء على هذه الاتفاقية التزمت أثيوبيا بشكل قانوني بالحفاظ على حقوق مصر السودان التاريخية من مياه النيل، بما يؤكد الحقوق الثابتة للشعب المصري في الاستفادة من مياه نهر النيل، وعدم إقامة أي منشآت تضر بالمصالح المصرية.

اتفاقية روما 1925

وهي عبارة عن مجموعة خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في 1925، وتعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وروافدهما، وتتعهد بعدم إجراء أي إشغالات عليهما، من شأنها أنْ تنقص من كمية المياه المتجهة نحو النيل الرئيسي.

- **اتفاقية 1959**

وقعت هذه الاتفاقية في 5 نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك، وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل؛ لزيادة إيراد النهر، وإقامة عدد من الخزانات في أسوان. وقد حددت لأول مرة اتفاقية نوفمبر 1959 بين مصر والسودان كمية المياه بـ55.5 مليار متر مكعب سنويًا لمصر و18.5 مليارًا للسودان. (قاسم، 2015، ص 15)

- **إطار تعاون يوليو 1993**

وُقِّع في القاهرة في أول يوليو 1993 بين كل من الرئيس المصري آنذاك محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الأثيوبي – في هذا التوقيت– ميليس زيناوي، وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الأثيوبية، وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بمياه النيل في النقاط الآتية: (قاسم، 2015، ص 17)

– عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررًا بمصالح الدولة الأخرى.

– ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.

– احترام القوانين الدولية.

– التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

- **اتفاقية 1991**

بين كل من مصر وأوغندا التي وقعها الرئيس السابق مبارك والرئيس الأوغندي موسيفيني، ومن بين ما ورد بها: (قاسم، 2015، ص 18)

– أكدت أوغندا في تلك الاتفاقية احترامها لما ورد في اتفاقية 1953 التي وقعتها بريطانيا نيابة عنها وهو ما يعد اعترافًا ضمنيًا باتفاقية 1929.

– نصّت الاتفاقية على أنّ السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا يجب أنْ تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة، بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية.

والواقع أنّه يمكننا أنْ نبدي على المعاهدات الخاصة بتنظيم استغلال مياه النيل الملاحظات الآتية:(عامر، 2013)

أولًا: إنّ بعض هذه المعاهدات تناول الوضع الإقليمي والجغرافي للدول المتعاقدة، وكما هو معلوم، فإنّ هذا النوع من الاتفاقات الخاصة بالوضع الإقليمي والحدود إنما يشكل قيدًا أو التزامًا على عاتق الدولة وعلى إقليمها، لا يؤدي انتقال السيادة على الإقليم إلى التحلل منه(6). وهو ما أكّدته المادة 11 من اتفاقية فيينا بشأن التوارث الدولي في مجال المعاهدات لعام 1978.

ثانيًا: كانت الدول الموقعة على هذه المعاهدات في حالات كثيرة دولًا أوروبية من أصحاب المستعمرات، وقعت تلك المعاهدات باسم الدولة أو الإقليم الأفريقي الخاضع لحكمها. ومع ذلك، فإنّ القانون الدولي يعترف بسريان مفعول هذه المعاهدات، وفقًا لقواعد قانون التوارث بين الدول، سيّما وأنّ هذه المعاهدات لم تأتِ بمبادئ قانونية جديدة، على خلاف القواعد العامة الحاكمة للنظام القانوني للأنهار الدولية.

ثالثًا: تكشف العديد من هذه الاتفاقات عن التزام دول حوض النيل بمنح الأولوية المطلقة للحقوق التاريخية، والاقتسام السابق للمياه.

كل ما تقدم من براهين تدحض الحجة الأثيوبية، بما يؤكد سريان هذه المعاهدات على مياه نهر النيل. ما يؤكد أن الدول الثلاثة المذكورة والموقعة لهذه الاتفاقية وقعتها للتعاون معًا، ففي هذا الوقت كان هناك أراضٍ تحتلها كل دولة من الدول الثلاث في مناطق القرن الأفريقي، ومن الضروري التعاون فيما بينهم. (إبراهيم، 2017، ص 13–14)

لمواجهة التعنت الأثيوبي تتجه القاهرة اللجوء إلى القانون الدولي ودبلوماسية الحرب الباردة، فيما يبدو تكتيكات جديدة ستلجأ لها مصر مع إعلانها منذ أيام تجميد المفاوضات الفنية مع أثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة الأثيوبي، وتأكيدها "اتخاذ الإجراءات المطلوبة على كل الأصعدة للحفظ على الأمن المائي". ووفق 4 خبراء مصريين بشكل منفصل، فالإجراءات المصرية تشمل تحركًا قانونيًا خارجيًا، وتصعيدًا دبلوماسيًا دوليًا وعربيًا، مع استبعاد الحل العسكري المباشر في الوقت الراهن. وعقب الاجتماع السابع العاشر للجنة الفنية للدول الثلاث في القاهرة، السبت والأحد الماضيين (ملاحظة، اكتبي التاريخ)، أعلنت مصر في بيان أنّ المباحثات "تعثرت"، لرفضها تعديلات أثيوبيا والسودان على التقرير الاستهلالي للدراسات الفنية للسد الصادر في أبريل/ نيسان الماضي، ووافقت عليه مصر في أكتوبر/ تشرين أول الماضي. (دراسة على وكالة الأناضول، 17 نوفمبر 2017)

ووفق "عاطف السعداوي"، الخبير بمركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية (حكومي مصري)، "المفاوضات كانت أحد المسارات، وتم اللجوء لها بالفعل منذ فترة طويلة وفشلت، أما الخيار العسكري والتهديد به مشكلة كبيرة؛ لأنّ تداعياته أمام المجتمع الدولي سلبية في ظل تدهور أوضاع المنطقة ."ويضيف السعداوي، "خيار اللجوء للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والتحكيم الدولي أعتقد أنّه أصبح الخيار المطروح "، وعن دبلوماسية الحرب الباردة التي يبدو أنّ مصر تنتهجها مؤخرًا في أزمة سد النهضة، يرى السعداوي أنّ "مصر نجحت ديبلوماسياتها مؤخرًا في تفكيك أزمات لها بين دول حوض النيل، واستقطبت وحيدت دول أفريقية أخرى، وستستمر فيه بشكل غير مسبوق الفترة المقبلة، ولكن ستواجه بدبلوماسية أثيوبية تتحرك وتدافع.(دراسة على وكالة الأناضول، 17 نوفمبر 2017)

هكذا يتضح أنّ لمصر والسودان حقوقًا أصلية في مياه نهر النيل حسب قواعد القانون الدولي التي نظمت ووضعت أسس الأنهار الدولية، بحيث تحفظ لكل الدول التي يمر بها هذا النهر حقوقها في الحصول على حصة عادلة من مياهه، ما يجل الموقف الأثيوبي في بناء السد بدون تنسيق وتعاون كامل مع السلطات المصرية والسودانية غير قانوني من وجهة نظر القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الأخرى، التي نظمت وحددت حصص لكل دولة حصتها من مياه النهر. فما تزعم به دول منابع النيل أنّها تسعى إلى تحقيق أهداف تنموية، لكن في حقيقة الأمر، هذه الأزمة لها أبعاد استراتيجية، وليس كما يزعمون، فقد أغفلت تلك الدول أنّ المياه هي ملك مشترك لكل دول الحوض، وليس لدول المنابع، دون دول الممر والمصب.

2-3خاتمة الفصل

حاولت الدراسة في الفصل الأول الإجابة على التساؤلات التي تتعلق بماهيّة سد النهضة الأثيوبي الذي تسعى دولة أثيوبيا لإقامته على مياه النيل الأزرق؛ بهدف توليد الطاقة الكهربائية، حيث تناول المبحث الأول ماهيّة سد النهضة عبر استعراض تعريفه، وخصائصه وموصفاته، ومكانه، والطاقة الإنتاجية له، وتكلفته، والشركة المسؤولة عن الإنشاء، والفائدة المرجوة منه، وتناول المبحث الثاني الأسس القانونية المنظمة لعمل الأنهار الدولية والاتفاقيات الدولية المنظمة لمياه نهر النيل، أسس الخلاف ببين الأطراف، وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على النقاط الآتية:

- يعتبر ملف مياه نهر النيل من الملفات المهمة والشائكة في مصر منذ عقود مضت، حيث توترت في السنوات الأخيرة علاقة مصر بدول حوض النيل؛ نتيجة لأزمة سد النهضة الذي ساءت حالته نتيجة لإهمال القيادات السياسية المصرية السابقة لهذا الملف، فأخذت تسوء حالته حتى أصبحت أزمة دولية بين مصر وأثيوبيا.

- جاء بناء سد النهضة في سياق خطة استراتيجية للتنمية المستدامة في أثيوبيا عبر توليد الطاقة الكهربائية من خلال إقامة هذا السد العملاق؛ لكي يوفر الطاقة الكهربائية، ويساهم في تنمية مستدامة ورفع معدلات الاقتصاد الأثيوبي.

- عرف سد النهضة أو سد الألفية الأثيوبي بسدر بودر حسب الدراسات الأمريكية التي جرت على النيل الأزرق، وعرف البداية باسم مشروع إكسX، ربما هو اسم كودي لمشروع سري، ثم أعيدت تسميته "سد الألفية"Millennium Dam، ثم أطلق عليه في أبريل 2011 سد النهضة الأثيوبي الكبير Grand Ethiopian Renaissanceمن قبل الحكومة الأثيوبية.

- لم تكن فكرة إنشاء سدود في أثيوبيا وليدة اللحظة، بل هي قديمة ترجع إلى عقود وتحديدًا منذ العام 1964، ففي دراسة أجريت بواسطة مكتب الاستصلاح الأمريكي us bureau of reclamation ، حدد المكتب 26 موقعًا لإنشاء السدود، أهمها أربعة سدود على النيل الأزرق، وحمل سد الألفية في تلك الدراسة اسم سد "بوردر"، ولم يكن الهدف الأمريكي في هذا التوقيت تنمية القارة الأفريقية بقدر ما كان الهدف هو التأثير سلبًا على تقدم الدولة المصرية زمن الرئيس عبد الناصر.

- ويقع سد النهضة على النيل الأزرق على بعد 20 كم من الحدود الأثيوبية السودانية، وحوالي 670 من العاصمة أديس أبابا، وهو عبارة عن سد خرساني أسطواني رئيسي وآخر مساعد، ويبلغ ارتفاع

السد حسب آخر مخطط أثيوبي له 154م، ويبتعد السد المساعد له حوالي 5 كيلو بارتفاع 60 مترًا، وتمد بحيرة التخزين لمسافة تقترب من 246 كم خلف السد، بمساحة تبلغ حوالي 1874كم مربع، ويصل مستوى التخزين فيها لمنسوب 640 مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ حجم التخزين الكلي 74 مليار متر مكعب من المياه.

– تبلغ تكلفة بناء السد وتوربينات الطاقة 4.8 مليار دولار أمريكي، منها 1.8 مليار دولار قيمة التوربيات من شركة فرنسية، مع وجود تأكيدات إنّ بنوكًا صينية مولتها أو ستمولها، وتمول الحكومة المليارات الثلاثة الباقية بسندات تُباع للشعب والعاملين في الخارج. وأسند بناء السد بالأمر المباشر للشركة الإيطالية ساليني Salini Construttori التي سبق لها بناء سدود كثيرة في أثيوبيا منها، ومن المتوقع أنْ تصل تكلفة بناء السد في حالة استكماله إلى حوالي 8 مليار دولار؛ نظرًا للمشاكل الفنية والجيولوجية التي تواجهه عملية إنشائه.

– يعود الهدف الأساسي لمشروع سد النهضة هو توليد الطاقة الكهربية، وسوف تعيد المياه إلى مسارها إلى دولتي المصب (السودان ومصر) بعد توليد الكهرباء، وأنه لا يجري استهلاك هذه المياه أو استخدامها في الري. ويهدف المشروع إلى تصدير الطاقة لدول الجوار، حسب إعلان الجانب الأثيوبي عن مشروع لتصدير الطاقة إلى دول الجوار داخل الحوض وخارجه.

– تخضع المجاري المائية المشتركة بين الدول لقواعد القانونية العرفية الواردة في المعاهدات الثنائية والجماعية المتعددة الأطراف، كما نظمت قواعد القانون الدولي حقوق الدول المطلة على الأنهار الدولية، وأقرت مبدأ المساواة أمام القانون بين دول النهر وحق كل منها في استغلال مياه النهر المار بأراضيها بمطلق الحرية وبصورة انفرادية. والتزام كل دولة من دول النهر باحترام استغلال باقي دول النهر، وألّا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الدول الأخرى. وأقرت حماية الحقوق المكتسبة للدولة الناشئة عن الاستغلال لفترة طويلة بدون اعتراض باقي دول مجرى النهر، بشرط أنْ يكون الاستغلال نافعًا ومفيدًا كحالة مصر بالنسبة لدول حوض نهر النيل، وأكدت على التقسيم العادل لمياه النهر، وفقًا لاحتياجات كل دولة ووفقًا لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.

– تعتبر اتفاقية أديس أبابا الموقعة في 15 مايو 1902م بين بريطانيا وأثيوبيا، تعهد فيها الإمبراطور منيليك الثاني إمبراطور أثيوبيا وقتذاك بعدم إقامة أو السماح بإقامة أي منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط، من شأنها أنْ تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية

والحكومة السودانية مقدمًا، من أهم الاتفاقيات التي يمكن الاستناد إليها في دعم الموقف المصري والسوداني في مواجهة الموقف الأثيوبي الذي يحاول التملص من الاتفاقيات الدولية.

– ترفض أثيوبيا الاعتراف بهذه الاتفاقية تحت زعم أنها أبرمت تحت الاحتلال، فهي اتفاقية إذعان لا تلزمها بعد استقلالها، ادعاءات أثيوبيا أنه لا توجد اتفاقيات تنص على عدم إقامة أي منشآت من شأنها الإضرار بحصة مصر من المياه كلها مغرضة والاتفاقيات موثقة، وهم يهربون منها؛ لأنّ هذه الاتفاقيات لا تمنع أثيوبيا من الاستفادة من النهر.

الفصل الثالث

تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي وآثاره على الأمن القومي المصري

3-1تمهيد:

لعقود ركزت سياسة مصر الخارجية، بصورة رئيسية، على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي سياق هذه العملية أهملت إيجاد سياسة لمنطقة القرن الأفريقي، وفي هذه الأثناء بدأت أثيوبيا الشروع في بناء سد النهضة على نهر النيل.

تستمر المشاكل بالنسبة لمصر على طول النهر، مثل: الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، والتأثيرات العامة للتغير المناخي، وكلها أمور تتطلب استجابة لاحتياجات مصر المائية المتزايدة.

ففي عام 2013، اعترف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنّ نهر النيل أصبح بصورة سريعة أكبر تهديد لأمن مصر، على الرغم من جهودها الدبلوماسية في مختلف الدول في الإقليم، خاصة مع بناء سد النهضة واقترابه من الاكتمال – فإنّ مصر وأثيوبيا والسودان (اللجنة الثلاثية) – أبعد ما يكونوا عن التوصل لاتفاق بشأن مستقبل نهر النيل مما كانوا عليه حينما تم اقتراح إنشاء السد. (الأهرام اليومي، 27 أبريل 2014)

وجاء إعلان الجانب الأثيوبي في أبريل 2011 عن بناء السد في ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة 25 يناير 2011، وقد اقترح رئيس الوزراء الأثيوبي تشكيل لجنة فنية ثلاثية مشتركة تتضمن وزراء المياه في الدول الثلاث للالتقاء ودراسة موضوع السدود من جميع جوانبها، والتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن هذه القضية، واتفاق يكون بمنزلة صيغة مرضية لكل الأطراف. (الهيئة العامة للاستعلامات، 2 فبراير 2016)

تستعرض الدراسة في هذا الفصل العلاقات المصرية الأثيوبية، وتداعيات والآثار الاقتصادية والجيولوجية والبيئة لسد النهضة على الأمن القومي والأمن الهيدروليكي – المائي – المصري.

3-2المبحث الأول: الأمن المائي محور العلاقات المصرية الأثيوبية

تعتبر قضية المياه وسد النهضة محور العلاقات المصرية الأثيوبية؛ لما للقضية المياه من أهمية كبيرة بالنسبة للأمن القومي العربي والمصري على وجه التحديد، خاصة أنّ سد النهضة أصبح يمثل تحديًا كبيرًا أمام الحكومة المصرية في كيفية التعامل مع تداعياته المحتملة في ظل إصرار أثيوبيا على سياسة شراء الوقت وتثبيت الحقائق على الأرض.

3-2-1 المطلب الأول: أزمة المياه في المنطقة

باتت قضية المياه واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الراهن، بل والمستقبل أيضًا، وزاد من خطورتها شروع أثيوبيا في بناء شبكة من السدود على النيل الأزرق دون النظر إلى مصلحة مصر والسودان كدولتي مصب. ما وضع الأمن القومي المصري والسوداني أمام تحديات كبيرة، تتعلق بحاضر ومستقبل البلدين، في ظل عديد التحديات الأخرى التي تواجها مصر، سواء التي تتعلق بظاهرة الجماعات الإرهابية، واستمرار حالة الشد والجذب في سيناء بين الجيش المصري وهذه الجماعات، أو التحديات الأخرى التي تتعلق بوضع الاقتصاد المصري خاصة خلال السنوات التي أعقبت ثورة 25 يناير، وانخفاض قيمة الجنيه أمام العملات الأخرى.

3-2-1-1ماهية نهر النيل

يعتبر نهر النيل من أحدث الظواهر الطبيعية المهمة في مولوجولجية مصر في العصر الحديث، بل هو أحدثها على الإطلاق، رغم التركيبة المعقدة التي يتمتع بها النهر؛ نظرًا لامتداده من المناطق الاستوائية إلى ساحل البحر المتوسط، ولم ينشأ النهر دفعه واحدة بل تكون من خلال منظومة الأنهار الإقليمية، بدأ كل منها منفصلًا لكن في عصور جيولوجية توحدت هذه النظم النهرية، وكونت نهر النيل بشكله الحالي. (طايع، 2012، ص22)

نهر النيل هو أطول أنهار العالم، حيث يخترق 34 خط عرض من خط الاستواء إلى البحر المتوسط، وتبلغ المساحة الكلية لحوض النهر 3352710 كم مربع، وهي تساوي واحد من عشرة من مساحة القارة الأفريقية، وحوض النيل هو ثالث أكبر حوض نهري في العالم، وضم الحوض، وأوغندا وجنوب السودان، وأجزاء من كينيا وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية، بوروندي ورواندا، وإريتريا، كما ضمن مساحات واسعة من السودان، وثلث مساحة أثيوبيا، وأجزاء من مصر في منطقة الوادي، والدلتا. (البحيري، 2017، 57)

ويسمى نهر النيل "أبو الأنهار الأفريقية"، ويبلغ طوله حوالي 4,132 ميلًا أي ما يساوي 6,650 كيلومترًا، بينما يبلغ حجم المياه التي تجري فيه حوالي 1,293,000 ميلًا مربعًا أي ما يساوي 3,349,000 كيلومتر مربع، ويمتد نهر النيل من خط الاستواء في الجنوب نحو شمال شرق أفريقيا ليصب في البحر الأبيض المتوسط، ويمر نهر النيل بأجزاء من تنزانيا، وبوروندي، ورواندا، وجمهورية الكونغو، وكينيا، وأوغندا، ودولة جنوب السودان، وأثيوبيا، ومصر، والسودان، (2017، Retrieved)

ومن الجدير بالذكر أنّه على بعد اثني عشر ميلًا جنوب القاهرة عاصمة مصر، ينقسم النيل إلى فرعين، وهما: "رشيد" (بالإنجليزية: Rosetta) و"دمياط" (بالإنجليزية: Damietta) وبعدها يدخل الدلتا.Edited . لنهر النيل رافدان أساسيان، وهما: النيل الأبيض، الذي يبدأ من بحيرة فكتوريا التي تعد أكبر بحيرة في قارة أفريقيا، ومن الجدير بالذكر أنّ بحيرة فكتوريا ليست المصدر المباشر لنهر النيل الأبيض؛ لأنّ البحيرة نفسها تتغذى من أنهار عدة نابعة من الجبال المحيطة، والرافد الآخر للنيل هو النيل الأزرق الذي يحمل حوالي ثلثي حجم مياه النهر ومعظم الطمي. (البداوي، 2018)

ينبع نهر النيل ويتشكّل نهر النيل في الخرطوم عاصمة السودان على بعد 2.988 من البحر من خلال تقاطع النهرين الرئيسيين، وهما: النيل الأبيض: ينبع النيل الأبيض من بحيرة فكتوريا الواقعة في منطقة الأمطار الثقيلة على مدار السنة، ويتمتّع بتدفّق مستمر؛ نظرًا لطبيعة الأمطار في المنطقة، بالإضافة إلى التنظيم الذي تنتقل فيه المياه عبر بحيرات فكتوريا، وبحيرة ألبرت ومستنقعات السُّد، ويبلغ طوله 3.700 كم.

النيل الأزرق: ينبع النيل الأزرق الذي يساهم بأكثر من نصف مياه النيل من بحيرة تانا شمال غرب أثيوبيا التي تتمتع بأمطار صيفية ثقيلة، كما وأنها مصدر مياه الفيضانات التي تصل مصر في شهر أيول، وتحمل هذه الفيضانات الطمي خلال مياه النهر، وهي السبب في تجديد خصوبة التربة في مصر، ويبلغ طوله 1.610 كم، ويُشار إلى أنّ نهري عطبرة وسوبات يساهمان في تغذية النيل. (طايع، 2012، ص26)

الأهمية التاريخية لنهر النيل أهمية كبيرة منذ القدم، ومنها: يرجع الفضل لنهر النيل لوجود مصر القديمة، حيث كانت تعتمد على النيل في توفير المياه، بسبب قلّة أمطارها. تُعدّ الفيضانات المصاحبة لسيل النيل بسبب الأمطار الصيفية الثقيلة في أثيوبيا هي سبب خصوبة التربة في أحواض النيل.

ساعد وجود نهر النيل على ازدهار التجارة في القدم، حيث كان النيل أسهل وأسرع وسيلة للسفر من مكان إلى آخر. (Retrieved ،2017)

3-2-1-2أزمة مياه المنطقة

إنّ المياه تغطي أكثر من ثلاثة أرباع الكرة الأرضية إلا أنّ الصالح منها للاستخدام يبقى ضئيلًا مع الحاجة إليه؛ ولأنّ المياه غير موزعة على حسب الحاجات، فقد برزت أزمات ومشاكل عديدة في هذا الجانب، وفي معظم أنحاء العالم ومنها الدول العربية.

إنّ معظم الدول العربية ستعاني – مستقبلًا – من أزمة حادة في المياه، وهذه هي الصورة الحقيقية التي تستدعي دعم كفاية الموارد المائية في تلبية متطلبات الموازنة مع عدد السكان الآخذ بالازدياد. إنّ الوضع المائي في المنطقة والعالم حرج؛ بسبب حدة الخلافات حول تقسيم المياه، مما أثار قلقًا دوليًا حيال هذه المسألة، انعكس وبشكل واضح في مناسبات عدة وفي مؤتمرات عدة عقدت لدراسة هذه المشكلة، وإمكانية وضع الحلول المناسبة لها، فقد عقد مؤتمر (قمة الأرض) في (ريودوجانيرو) في البرازيل ومؤتمر (برلين) ومؤتمر السكان في القاهرة، وكذلك مؤتمر (إسطنبول) وغيرها من المؤتمرات التي تكررت فيها تحذيرات منظمة الأمم المتحدة للعالم من نقص المياه والتلوث البيئي في المدن الكبرى على وجه الخصوص. (رفلة، 1985، ص 93).

فقد أشار التقرير الافتتاحي لمؤتمر إسطنبول إلى أنّ أكثر من مليار ونصف المليار (من البشر) سيواجهون في العام (2025) ظروفًا تهدد حياتهم وصحتهم بالخطر إذا لم يتم اتخاذ تدابير جذرية لحل المشكلات المتفاقمة في هذا المجال، وانعكاسات ذلك على زيادة الفقر والتشرد والبطالة، وانهيار القيم الاجتماعية لمجاميعهم الكبيرة. لقد قدر التقرير عدد الوفيات الناتجة من تناول مياه الشرب الملوثة في جميع مدن العالم الثالث بعشرة ملايين حالة وفاة سنويًا، ولا يقتصر شح المياه على مدن المنطقة بل يشمل مدنًا أوروبية عديدة، حيث تقدر إحصائيات الأمم المتحدة عدد الذين لا يحصلون على مياه الشرب الصحية بأكثر من مليار إنسان. (عيسى، 1993، ص 24)

إنّ سبب هجرة أكثر من 25 مليون إنسان سنويًا هو تدهور ظروف الحياة وانهيار التوازن البيئي في أماكن سكناهم، حتى صار هؤلاء يسمون بـ(لاجئي البيئة)؛ نظرًا لارتباط هجرتهم بعوامل التصحر والجفاف والتلوث، وزيادة مشاكل البطالة والفقر. ويحذر علماء المناخ والمتخصصون من خطر

ارتفاع حرارة الأرض، حيث يعتقد أنّ هناك علاقة مباشرة له بحالات الجفاف في المناطق التي لم تشهد حالات جفاف من قبل كالشمال الأوروبي. (العساف، 2005، ص 88)

كما أنّ الأمم المتحدة خصصت يومًا في السنة هو يوم 22 آذار، أطلقت عليه اسم اليوم العالمي للمياه؛ بهدف جلب انتباه العالم إلى المخاطر الناجمة عن إهمال قضية المياه أو العبث بها. ولقد تمّ إنشاء المجلس العالمي للمياه كأكبر منظمة غير حكومية تعنى بدراسة الشؤون المائية بما فيها شحتها، والمحافظة على نوعيتها، وإيجاد وتطوير أسس وأطر موحدة عالميًا لمعالجة المشكلة المائية برمتها.

إنّ المشكلة كبيرة جدًا، وتستدعي الاهتمام، حيث يعاني 40% من سكان الأرض موزعين في 89 بلدًا من درجات متفاوتة من شح المياه، وللتغلب على هذه المشكلة نشر البنك الدولي لشؤون البيئة تقريرًا مفاده: إنّ المجتمع الدولي قد رصد مبلغًا مقداره (600) مليار دولار، وهو رقم خيالي قياسًا مع إمكانات الدول الفقيرة لتأمين الحصول على المياه، والتي تعد أكثر قربًا من مواطن أزمة المياه وتلوثها.(عبد الحميد، 2016)

وقد تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية، وازدياد الحاجة إلى الماء في مختلف البلدان، إضافة إلى ذلك تخلف طرق الاستهلاك المائي وغياب التخطيط الاستراتيجي له في منطقتنا، مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة نسبة النمو السكاني إلى 3% عن معدلاته. إنّ الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم بصفة عامة، وتشير كل الدلائل إلى أنّ مستقبل المياه في المنطقة هو في غاية الخطورة؛ حتى إنّ الكل يجمع على أنّ الصراع على المياه هو السمة التي سوف يتميز بها العقد القادم في المواجهة بين العرب وإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى بين العرب ودول الجوار المتمثلة بتركيا وأثيوبيا باعتبار أنّ تركيا تمتلك أطول حدود مع دولتين، هما: سوريا والعراق، وتشترك معهما في منابع دجلة والفرات، كما أنّ أثيوبيا ينبع منها نهر النيل الذي يخترق أراضي دولتين عربيتين، هما: السودان ومصر. (راضي، 1999، ص 67)

إنّ ما يثير في هذا الأمر هو التحرك الإسرائيلي والدور الذي تلعبه الصهيونية باتجاه التحالف مع دول المنبع للتنسيق معها؛ لإشعال الأزمة بين دول المنطقة، ومن ثم إلهائها عن هدف الصراع الحقيقي.

إنّ إدراك الصهيونية العالمية المتمثلة بدويلة إسرائيل لمدى أهمية المياه للمنطقة، هو المحور الذي تبني عليه سياساتها المستقبلية حيالها؛ عالمةً بأنّ الوطن العربي تصل مساحته إلى 9% من إجمالي مساحة العالم، ويضم تجمعًا بشريًا يعد الخامس في العالم، في حين لا تتجاوز موارده المائية الـ74% من الموارد المائية في العالم، وبذلك تكون موارده المائية غير كافية لسد حاجته.

3-2-1-3 أزمة المياه كمصدر تهديد للأمن القومي العربي

تمثل مشكلة المياه تحديًا كبيرًا لأمن الوطن العربي من خليجه إلى محيطه، يتمثل ذلك في الإمكانات المائية وقتلها في بعض الأقطار العربية، وإلى سيطرة قوى أجنبية على مصادر المياه العربية، كما هو في فلسطين، حيث سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة بما فيها لبنان والأردن وسوريا، كما أنّ تركها تمثل من هذه الناحية تهديدًا آخر للأمة العربية وخاصة لسوريا والعراق، بالإضافة إلى أثيوبيا وبعض الدول الأفريقية الأخرى التي تسيطر على منابع النيل، والتي يمكن أنْ تمثل تهديدًا أمنيًا مباشرًا للسودان ومصر.

الماء هذه النعمة مصدرًا للحياة والبقاء والاستمرارية لكل الكائنات بعد الهواء، هذه النعمة أصبحت مصدرًا للعديد من الصراعات والنزاعات على الصعيد الدولي، وبالتالي ستتأثر المجتمعات الإنسانية نتيجة للحروب والتصادمات، فالعلاقة بين الأمن المائي والأمن الإنساني متلازمة ومترابطة تفرض على المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تفاقم هذه الصراعات والنزاعات، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين بعيدًا عن المواجهات المسلحة، والحفاظ على الأمن المائي ضرورة؛ لضمان الأمن الغذائي، وتلك إشكالية كبرى يواجهها العالم؛ لأنّ المسألة الغذائية مرتبطة أساسًا بالأمن المائي، وبالتالي فإنّ أهمية الماء لا تقتصر فقط على تلبية الاستهلاكات البشرية المباشرة من مياه شرب فقط، فالماء ضروري للتصنيع للحياة ككل، وليس جديدًا أنْ نؤكد على أنّ معظم الحضارات الإنسانية قد نشأت حول مصادر المياه، والتي تتصارع الدول حاليًا من أجل امتلاكها. (ديدوح ،2017، ص11)

ويعرف الأمن المائي بالحافظة على الموارد والمصادر المائية العربية المتوفرة، واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب، والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها، واستغلالها ورفع كفاءتها، والتعاون الإقليمي في استرجاع ما تم استغلاله أو السيطرة عليه من قبل إسرائيل أو دول الجوار (خدام، 1991، ص 45)، واعتقاد بعض

الدول العربية بوجود أمن مائي؛ كونها تمتلك مصادر مائية ثابتة أمرًا خاطئًا، حيث أثبتت الأحداث أنّ الأمن المائي العربي دخل مرحلة التحديات من قبل دول الجوار، مثل تركيا وإسرائيل وإيران، واثيوبيا، ما يجعل الأمن المائي العربي في وضع خطير.(العساف، 2005، ص 103)، فندرة المياه تؤثر على الأمن الغذائي والصناعي، وتهدد بالتالي أساس المجتمع والإنسان ككائن حي. ومن الواضح أنّ الموارد المائية في الوطن العربي تصبح نادرة أكثر فأكثر؛ بسبب محدوديتها من جهة تنامي الطلب عليه من جهة أخرى، وما هو تاح منها ليس مستقر، فتهدده باستمرار التغيرات المناخية والعوامل الطبيعية التي لا يمكن التحكم بها، إضافة للتهديدات الداخلية والخارجية (خدام، 2003، ص 18)

ويتركز الأمن المائي على مرتكزات عدة يمكن شملها في النقاط الآتية: (شراب، 2015، ص 20)

- اعتبار المياه سلعة اقتصادية، أي أنها ليست سلعة مجانية، أي أنّ هدر الماء أو سوء استخدامه يعني هدر للمقدرات الاقتصادية.
- المياه إحدى المتطلبات الأساسية لعملية التنمية المستدامة، إذ من دون توفر المياه لا يمكن الحديث عن مشروع تنموي حقيقي.
- التنافس الحاد على المياه بين دول الجوار يجعل من هذه السلعة الحيوية ذريعة للحرب والصراعات السياسية.

وعليه؛ فإن الهدف الأساسي للأمن المائي هو تحقيق الكفاية المستدامة للمصادر المائية، والإدارة المستقبلية لها، وهذا يشمل العديد من الخيارات، منه (سيد، 1993، ص 147)

1. خيار تنمية المياه الجوفية من خلال بناء السدود والخزانات التي تعمل على المحافظة على المياه الجوفية.
2. تنقية مياه البحر، التي تساعد على سد حاجات مياه الشرب رغم كلفتها العالية.
3. ترشيد الاستهلاك، سواء في الزراعة أو الصناعة أو في الاستخدام الإنساني.
4. إعادة تدوير مياه الصرف الصحي، واستخدامها في الزراعة والصناعة.

إنّ عدم وجود سياسة مائية عربية ساهم بشكل كبير في زيادة ذلك التحدي المائي الأمني للأمة العربية، ففي بعض الأقطار العربية يتم صرف بلايين الدولارات وبشكل غير منظم لمصادر المياه الجوفية، كما هو الحال في الجزيرة العربية وفي شمال أفريقيا، كما أنّ دول أخري مثل السودان التي

تتمتع بطاقة مائية هائلة لم يتم الاستفادة منها لا على المستوى الوطني ولا على المستوى القومي كما يجب ذلك، ويستطيع السودان وحده إذا توفرت الإمكانات والإرادة أنْ يغذي الوطن العربي بأسره (التركي، 1996، ص 423)

وتعتبر الحقبة القادمة حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل استمرار النقص في كمية ونوعية المياه اللازمة لسد حاجات الأعداد المتزايدة من السكان، وهذا الصراع هو صراع متعدد الأطراف، ولكن أكثرها حدة التطلعات الإسرائيلية لموارد المياه العربية المحيطة بها، حتّى أنّ أكثر الدراسات الإسرائيلية وضعت موضوع المياه على رأس أسباب تمسك إسرائيل بالضفة الغربية، بل ونؤكد على أنّ مشكلة المياه ستكون هي نقطة الانفجار التي يخشاها الجميع، حيث إنّ جميع المصاعب التي من المتوقع حدوثها ستكون مشكلة المياه وراءها والسبب المباشر لها، إذ إنّ توزيع المياه بين الدول العربية والدول الأخرى التي تشاركها في الأنهار يمكن أنْ يتحول إلى نزاع للحصول على النصيب الأكبر من هذه المياه.

ونظرًا لأهمية موضوع المياه في المنطقة العربية فقد تحدث نائب رئيس البنك الدولي للشرق الأوسط "**كايوكوخ فيرز**" في مؤتمر قمة عمان (الأردن) الذي عقد خلال الفترة 29- 31 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1995م، عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربية، إذ ذكر: "إنّ تقديرات البنك الدولي الأخيرة أشارت على أن سبع دول في المنطقة باتت مضطرة الآن إلى استخدام (100%) أو أكثر بكثير من الموارد المائية غير المتجددة كل عام". (كامل، 1996، ص 96)

وتستخدم دول أخرى في المنطقة مثل مصر وإسرائيل الآن نحو 90 في المائة من مواردها المائية غير المتجددة كل عام، ومن جهة أخرى تبلغ حصة الفرد السنوية المتوفرة من المياه في ثمان دول في المنطقة أقل من (500) مترًا مكعبًا، وهو مستوى من الحصص يعتبره البعض عقبة في سبيل النمو الاقتصادي، أو حائلًا دون هذا النمو، إذ عندما تتراجع حصة الفرد السنوية عن هذا المستوى، تصبح المياه همًا أساسيًا في حياة السكان، وتبدأ في التأثير السلبي على عمليات النمو الاقتصادي، وأضاف "خلال السنوات الثلاثين المقبلة ستكون معظم دول المنطقة وصلت إلى هذا المستوى من قلة المياه".

وعلى الجانب الآخر حذرت دراسة قام بها المركز القومي للبحوث بمصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربي في السنوات المقبلة، حيث قدرت الاحتياطات المائية العربية الآن بحوالي (300) مليار مترًا مكعبًا سنويًا المتاح منها حاليًا يقف عند حد (170) مليار مترًا مكعبًا فقط، وهو ما يعني

أنّ نقص المياه في العالم العربي وصل الآن إلى حوالي (43%) مما هو ضروري لخطط التنمية الزراعية والصناعية والاجتماعية.

كما أشارت دراسة أجراها المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "**أكساد**" في آب/ أغسطس عام 1993م، إلى أن إجمالي الطلب على الماء لجميع الاستخدامات المذكورة يقدر بحوالي (368) مليار مترًا مكعبًا عام 2000م بعجز مائي قدره (30) مليار مترًا مكعبًا، وحوالي (620) مليار مترًا مكعبًا، وتشكل كمية المياه المطلوب تأمينها لأغراض الزراعة بين (94%) من إجمالي الطلب على المياه خلال الفترتين المشار إليهما على التوالي. (الرمضاني، 1994، ص 24)

والواقع أنّ خطورة مشكلة المياه في المنطقة العربية تعزى إلى الطبيعة الجغرافية العربية التي تجعل ثلثي الموارد المائية العربية تأتي من أقطار مجاورة غير عربية، وهو الأمر الذي يستدعي الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الخارجية على أنهار الأردن الليطاني ودجلة والفرات، والتحركات المريبة لإسرائيل وبعض الدول الأخرى التي بدأت في إنشاء سدود على نهر النيل، كما تعد الزيادة السكانية في المنطقة العربية، والتي تقدر بنحو (4.3%) سنويًا عامل خطورة آخر، حيث تقدر زيادة حاجات المواطن العربي من المياه بنحو (150%)، فضلًا عن أنّ منطقة الشرق الأوسط تعتبر من المناطق الأكثر معاناة من مشكلة الفجوة الغذائية؛ الأمر الذي يجعل التوسع الزراعي لسد هذه الفجوة يحتاج إلى كميات كبيرة من المياه. (كامل، 1996، ص 98)

وبالرغم من خطورة مشكلة تناقص المياه في المنطقة العربية، فإنّه لم تشرع حتى الآن القوانين التي تحد من استهلاك المياه، بل ولم يتم تبني الأفكار التي تمنع الهدر المائي، بل ولم يتم التفكير في إعادة استخدام مياه المجاري للري الزراعي، وإيجاد التكنولوجيات المحلية المناسبة لتحلية مياه البحر. (كامل، 1996، ص 95-96)

3-2-1-4 أسباب تهديد الأمن المائي العربي

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل من المياه العربية مصدر تهديد للأمن القومي العربي، وأداة في يد القوى الإقليمية والدولية لاستخدام ورقة المياه كورقة ضغط على الدول العربية، ويمكن حصرها في النقاط الآتية: (هلال، 1993، ص 55)

- وقوع منابع الأنهار العربية أو مرور أهم مصادر المياه العربية المتمثلة في الأنهار الكبيرة في دول غير عربية، كما هو الحال في نهر النيل بمنابعه الأثيوبية والأوغندية، وفي نهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية، وفي الفرات بمنابعه التركية، وأخيرًا كما هو الحال في نهر الأردن بمنابعه الخاضعة لسيطرة إسرائيل، وهو ما يجعل خطط التنمية الاقتصادية مقيدة بتصرفات الدول التي تنبع منها المياه، كما يمكن أنْ يؤدي ذلك إلى جعل المياه وسيلة ضغط تستخدم ضد الدول العربية في ظل الخلافات السياسية بين تلك الدول أو عند تعارض المصالح فيما بينها.
- إمكانية حدوث نزاعات إقليمية بين دول عربية تمر بها نفس الأنهار، حيث يمر نهر النيل بمصر والسودان، ويشترك الأردن وسوريا ولبنان في نهر الأردن، كما تشارك سوريا العراق في نهر الفرات.
- الارتفاع الحاد في الزيادة السكانية في الدول العربية، التي يقابلها تناقص في نصيب الفرد من المياه؛ بسبب محدودية مواردها، حيث يشير إحصاء تقديري لتعداد السكان في العالم العربي عام 2030 إلى زيادة تقدر بثلاثة أمثال ما كان عليه عام 1990.
- العجز المستمر في الطاقات الإنتاجية واللجوء المستمر للعالم الخارجي لسد النقص الغذائي المحلي، وفي ظل ارتفاع أسعاره المواد الغذائية على مستوى العالم، ولجوء بعض الدول إلى استغلال الحبوب في إنتاج الوقود، فإن الأمور سوف تزداد تعقيدًا في العالم العربي، ويصبح التوسع الزراعي هو المخرج الوحيد، وهذا لن يتم إلا بحل مشكلة المياه.
- ضعف القدرة المالية لدى بعض الدول العربية؛ للبحث عن حلول بديلة في مواجهة نقص المياه مقابل الزيادة السكانية المستمرة، وتأثير ذلك على اقتصاد البلاد وتنميتها وأمنها.

3-2-1-5 الموقف الأثيوبي من مياه نهر النيل

إنّ مصر وأثيوبيا وسبع دول أخرى يمر بها نهر النيل تخوض محادثات صعبة منذ أكثر من عقد يخيم عليها الغضب؛ بسبب ما يعتبره البعض ظلمًا ناجمًا عن معاهدة سابقة بشأن مياه النيل تم

توقيعها في عام 1929م. ووفقًا للاتفاق الأصلي يحق لمصر أنْ تحصل على (55.5) مليار متر مكعب من المياه سنويًا، وهو نصيب الأسد من إجمالي مياه النيل التي تبلغ 84 مليار متر مكعب رغم أنّ نحو (85%) من المياه تنبع من أثيوبيا.

شهدت العقود الأخيرة – بعد الاستعمار– دخولَ (المسألة المائية لنهر النيل) بوصفها قضية ضمن سياسات دول حوض النيل الاقتصادية، وأصبحت المشروعات التنموية التي تتبناها دول حوض النيل مجالًا للتأويل السياسي، بل استُخدمتْ – ولا تزال – سلاحًا سياسيًّا، حتى في صراع المعارضة مع حكوماتها، في كلّ بلد في حوض النهر، ولم يكن ذلك – في الحقيقة – من فعلِ دول حوض النيل، وإنما كان من إيعاز الاستعمار الخارجي، وبخاصة في العصر الحديث.

لقد كان المستعمرُ على وعي تامٍّ بأهمية المنابع كورقة للضغط والمساومة السياسية، يذكر (ويلكوكس) – المهندس الإنجليزي الشهير في مصر – إلى القول بأنّ "كلّ حاكم يسيطر على بحيرة فيكتوريا؛ يملك بيده زمام الحياة لمصر"، ومن آراء (صاموئيل بيكر) – الذي كانت معارفه عن النيل حُجّةً في أواخر القرن 19، وكان يُصِرُّ على الخطر المُحْدِقِ بمصرَ لو تَرَكَت السودان – أنه "لو استولى عدوٌّ متمدن، أو شبه متمدن، على الخرطوم؛ فإنّه يمكنه أن يُحَوِّلَ مجرى مياه الرهد، والدندر، والنيل الأزرق، والعطبرة، ويبعثر مياهها في الصحراوات؛ مما يؤدي إلى الهلاك المحقّق".(سعودي، 2007، ص 188)

ومارس الاستعمارُ البريطانيُّ دورًا مزدوجًا بالغَ الخبثِ؛ فقد كان يُوعِزُ إلى الآخرين بفكرة الادعاءات بالحقوق المائية، أو التلميح إليها، وفي الوقت نفسه كان يتقدّم إلى مصر – نفسها –في ثوب المدافع الصلب عن (حقوقها المشروعة) ضدّ هذه الادعاءات المزجاة؛ لينال امتنانها ويكسب تمسكها بحمايته. (حمدان، 19833، 193) وعاوَدَ ممارسة اللعبة في صورة مختلفة فيما بعد في السودان وشرق أفريقيا، حيث كانت السياسة البريطانية المخططة هي: الإكثار من السدود والخزانات والمشروعات المائية والزراعية في السودان؛ بما يُفضِي إلى تخفيض مستوى النيل بشكل يتعذّر معه مَلء الحياض، ويُفاقِمُ من خطر الجفاف في سِني الفيضانات الشحيحة، ولعل مثل هذه الحال هي إحدى البواعث على تشييد قناطر نجع حمادي. (محمد، 2001، ص 188)

3-2-1-6الموقف الأثيوبي من الاتفاقيات الدولية

رغم وجود اتفاقيات دولية تنظم حصص مياه الأنهار الدولية واتفاقيات خاصة بين دول حوض نهر النيل لتحديد حصص الدول الأعضاء إلا أنّ العلاقات المصرية الأثيوبية شهدت محاولات متكررة لتغير قواعد اللعبة والتحكم بحجم حصة مصر من مياه نهر النيل الواصلة للقاهرة، ما يؤثر على الأمن القومي المصري على المستويات كافة.

وتحاول أثيوبيا تقليص حصة مصر من المياه رغم أن اتفاقية 1929، تنظم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية، كما تضمنت بنودًا تخص العلاقة المائية بين مصر والسودان وردت على النحو الآتي في الخطاب المرسل من رئيس الوزراء المصري والمندوب السامي البريطاني، حيث جاء فيه: "إنّ الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التي يستخدمها السودان من مياه النيل دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في تلك المياه، وتوافق الحكومة المصرية على ما جاء بتقرير لجنة مياه النيل عام 1925، وتعتبره جزءًا لا ينفصل من هذا الاتفاق، وألّا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى أو أي إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي تنبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية من شأنها إنقاص مقدار المياه الذي يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق ضررًا بمصالح مصر، وتقدم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.(إبراهيم، 2017، ص 15)

ويتمحور الخلاف الرئيسي في مفاوضات سد النهضة – وفق وزير الإعلام السوداني أحمد بلال عثمان–حول زمن ملء بحيرة السد، وإمكانية تأثر منسوب النيل الأزرق، وقواعد تشغيل السد على مدار العام، وسرعة إجراء الدراسات الفنية للآثار السلبية للسد على دولتي المصب السودان ومصر. ويرى متابعون أن الموقف السوداني قد تغير من التزام جانب الحذر إلى الميل نحو الرؤية المصرية، حول ما يمكن أنْ يسببه السد من مشكلات غاية في الخطورة على أمن السودان المائي والبيئي على السواء. ويشيرون إلى زيادة حدة انتقادات خبراء المياه في السودان لبطء المفاوضات وعدم التوصل إلى اتفاق واضح يلزم أثيوبيا بإجراء الدراسات الفنية لتأثيرات المشروع على السودان، فضلًا عن عدم وجود اتفاق ملزم يحدد منافع السد للسودان. (الجزيرة نت،13 يناير 2016)

وانتفضت الدولة المصرية أمام ذلك التوجه باعتباره يحدث خللًا في حصة مصر المائية التي تقدر بـ55.5 مليار متر مكعب، حددتها الاتفاقيات الدولية المتعددة بداية من اتفاقية 1929، إلا أن تضاربًا في المواقف ينشأ على خلفية تنامي الطموحات الإثيوبية، ومن خلفها دول المنابع، بشكل يتعارض مع المصالح المصرية، ففي حين تتمسك أديس أبابا بضرورة مراعاة التطور السكاني، وما تعاني من أزمة داخلية تفرض عليها تبني مشروعات تنموية، وتعلن عدم التزامها بالاتفاقيات الدولية التي تزعم أنها أبرمت في أثناء الحقبة الاستعمارية، نجد مصر على الجانب الآخر تتمسك بموقف يقوم على عدد من الحجج التي تتمثل أهمها في مبدأ عدم الإضرار بمصالح دول المصب؛ بما يعني ألا تقوم أي دولة من المنابع بمشروعات من شأنها الإضرار بالحصة المائية لمصر، فضلًا عن تمسك القاهرة بتوارث الاتفاقيات تاريخيًا؛ ما يعني أنْ تتمسك الدول المستقلة عن الاستعمار بالاتفاقيات التي أبرمت قبل استقلالها بما فيها الاتفاقيات المنشئة لحدودها، وألا تكون ثمة أي مشروعات في المنابع بدون موافقة دول المصب بما يمنح مصر حق النقض (الفيتو) على أي مشروعات مثل سد النهضة وغيره.(مركز سميت، 2018)

أمام ذلك التعارض في المواقف، شهدت العلاقات المصرية الأثيوبية، انحدارًا ملحوظًا خلال السنوات السبع الأخيرة؛ ولا سيَّما مع تعرض الدولة المصرية لهزة شديدة في أعقاب أحداث 25 يناير 2011 التي أطاحت برأس النظام الحاكم ودخول البلاد في دوامة من الاضطراب السياسي والأمني، ويسعى النظام الحالي بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لرأب الصدع الذي مسَّ الأمن المائي المصري بشكل عام، من خلال التحرك في مسارات داخلية وخارجية متوازية.

وتعتبر اتفاقية 1959 الإطار الناظم لتحديد حصص مياه نهر النيل، وهي اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929 وليست لاغية لها، حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة آنذاك، وهي الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر، وإقامة عدد من الخزانات في أسوان. وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها: "احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنويًّا، وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليارات متر مكعب سنويًا، وموافقة الدولتين على قيام مصر

بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق، وما يستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال حصته". (إبراهيم، 2017، ص 16)

3-2-2 المطلب الثاني: الموقف المصري من سد النهضة

باتت قضية المياه واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الراهن، بل والمستقبل أيضًا وزاد من خطورتها مشروع أثيوبيا في بناء شبكة من السدود على النيل الأزرق دون النظر إلى مصلحة مصر والسودان كدولتي مصب.

3-2-2-1 الوضع المائي المصري

تعاني مصر من ندرة مائية، وفي الوقت الذي يتزايد فيها عدد سكانها بمعدل كبير جدًا – ما يقرب من 2% سنويًا، فإنّ احتياجات مصر المائية تتخطى بصورة كبيرة نصيبها واستخدامها. أصبح سد النهضة رمزًا للندرة المائية في مصر. بالطبع، من السهل لمصر – شعبها وحكومتها – أنْ يشيروا إلى أثيوبيا وتوجيه اللوم لها بسبب أي نقص وشيك للمياه. بدون شك، إنّ سد النهضة – الذي سيستخدم لتوليد الكهرباء – وملئ خزانه – ما يقرب من 47 مليار مترًا مكعبًا من المياه – سوف يؤثر مباشرة على مصر، ويقلل من حصتها الحالية من مياه نهر النيل. النهر في حد ذاته يظل أمرًا محليًا شديدَ الحساسية، حيث إنه رمز لتوترات اثنية تاريخية في البلاد. (مركز الحريري، 2018)

يرتبط النيل عند المصريين بشريان الحياة، ويحتل مكانة محورية في الفكر المصري، قديمًا وحديثًا؛ حتى إنّ عبارة "مصر هبة النيل" التي أطلقها المؤرخ اليوناني "هيرودوت"، صارت عند المصريين شعارًا يعكس اعتزازهم بالنهر الذي احتفوا به قديمًا منذ العصور الفرعونية.

باتت قضية المياه واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الراهن، بل والمستقبل أيضًا وزاد من خطورتها مشروع أثيوبيا في بناء شبكة من السدود على النيل الأزرق دون النظر إلى مصلحة مصر والسودان كدولتي مصب، وتعتبر شبكة الري المصرية على مستوى الجمهورية هي الأكبر بحوالي 33 ألف كيلو متر بزمام زراعة حوالى 9 مليون فدان، ويتلخص الموارد المائية المصرية في 60 مليار مكعب من نهر النيل والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر، بينما الاستخدامات المائية الحالية 80 مليار مترًا مكعبًا، 64 مليار مياه الزراعة و11.5 مليار مياه الشرب، و5 مليار مياه الصناعة، وبالتالي هناك فجوة تبلغ 20 مليار، يتم سدها عن طريق إعادة استخدام مياه الصرف

الزراعي 13.50 مليار مترًا مكعبًا والمياه الجوفية بالوادي والدلتا 6.50 مليار مترًا مكعبًا. (جريدة اليوم السابع، 2019)

وهناك تحذيرات من الزيادة السكانية المضطردة، وما تتطلب من تزايد كميات مياه الشرب والتوسع بالرقعة الزراعية لسد الفجوة الغذائية الناتجة عن الزيادة في عدد السكان، وقلة الوعى والإحساس بخطورة مشكلة المياه لدى المواطنين، والتعديات على المجاري المائية، إلى جانب إلقاء المخلفات والقمامة بالمجاري المائية وتأثيرها السلبي في عدم وصول المياه إلى النهايات وما يتطلبه من صرف كميات مياه زائدة لحل مشكلة نقص المياه بالنهايات، وعدم التوسع في استخدام أساليب الري الحديث، والعمل على رفع كفاءة شبكات مياه الشرب وتأثيرها السلبي فيا إهدار وتبديد كميات مياه من التسرب تزيد عن 30%.(جريدة اليوم السابع، 2019)

مع تزايد عدد سكان مصر الذي اقترب من 100 مليون نسمة خلال السنوات الأخيرة، في ظل محدودية واضحة للموارد، طفت مشكلة الندرة المائية على السطح، في وقت تسعى فيه الدولة المصرية لتبني برامج للتنمية قادرة على مواكبة التحديات التي خلقتها الزيادة السكانية والتطلعات المستقبلية في إطار عملية بناء الدولة المصرية الجارية حاليًا وسط تحديات مصيرية داخلية وخارجية. على الجانب الآخر، تسعى دول منابع النيل إلى تبني استراتيجية تنموية مشابهة؛ لتلبية احتياجات شعوبها المتزايدة عددًا، وبخاصة إثيوبيا وبقية دول منابع النيل. فلجأت أثيوبيا إلى تدشين السدود بغرض توليد الطاقة لتلبية احتياجات مخططات التنمية التي تسعى إليها، ليدخل الطرفان مصر كدولة مصب، وإثيوبيا كدولة منبع، في تضارب في الأهداف والمصالح لتسيطر المشكلة المائية على العلاقات بين البلدين، بل على البيئة الإقليمية في منطقة حوض النيل بجميع دولها الإحدى عشرة.(مركز سميت للدراسات، 2018) في حالة إصرار أثيوبيا على إقامة السد سيؤدّي إلى مجاعة لملايين عدة من سكان مصر مع تبوير لملايين أخرى من الأفدنة، ولقد سبق في هذا المكان قبل أكثر من عام أنْ نبّهنا إلى المخاطر الكبرى التي تنتظر مصر من جرّاء بناء هذا السدّ (رضوان، وآخرون، 2017).

إقامة السد بهذا المخطط سوف يضر بالأمن القومي المصري على المستوى المائي والاقتصادي، فثمة ركائز أساسية لسياسة مصر الخارجية، فهي لا تتغير بتغير صانع القرار، هذه الثوابت لا يمكن

الخلاف حولها، حيث تتأثر تلك الثوابت بنوعية النظام الدولي، وما تفرضه المواثيق الدولية، والمعاهدات، وتتمثل هذه الثوابت في: (العايدي، 2019، ص 3)

- الأمن القومي المصري، بمفهومه الشامل، فلا يقتصر على البعد الحدودي، بحدود الدولة، بل يمتد للبعد المائي، ليشمل دول حوض النيل.
- المصلحة الوطنية لمصر، في إطار ما يسمى بدبلوماسية التنمية وتطورها، لتشمل مشاريع وتجمعات اقتصادية، كالكوميسا، ومشروع الشراكة الأورومتوسطي.
- من الثوابت الأساسية تأييد مبادئ الأمم المتحدة، كالحقوق السيادية، وعدم الدخول في أحلاف عسكرية، وقد تجلى ذلك في رفض مصر دخولها في "حلف بغداد" (1955).

3-2-2-2 الموقف المصري أيام المجلس العسكري

ظهرت أزمة سد النهضة عقب اندلاع ثورة 25 يناير والاضطرابات الداخلية المصرية، فقد انتهزت أثيوبيا الفرصة الانشغالات الداخلية المصرية، وأعلنت عن إنشاء السد، في محاولة لاستثمار الفرصة.

وبين مصر وأثيوبيا خلافات كبيرة ومتعددة حول السد، المعروف باسم "سد النهضة" والسودان في وسط المشكلة، ويجري حاليًا تنفيذ تحول جيوسياسي كبير، بمحاذاة أطول نهر في العالم. لقد كان هناك حديث حول بناء سد على النيل الأزرق منذ سنوات عديدة، لكن حينما بدأت أثيوبيا بناء السد، كانت ثورات الربيع العربي قد انطلقت، وكانت مصر حينها منشغلة بأمورها الداخلية (24 فبراير 2018، BBC)

في حقيقة الأمر، لم تكن العلاقات بين مصر ودول حوض النيل، وطيدة، بشكل كافٍ، إبان حكم مبارك، فكانت العلاقات بين أثيوبيا متوترة، خاصة منذ محاولة اغتيال مبارك، حتى نهاية حكمه، ومع عزم أثيوبيا بناء سدود على ضفاف النيل، ولعل من أكبرها سد النهضة، فهذا السد يهدد حصة مصر التاريخية؛ لأنه سوف يقللها بنسبة 20%، أي ما يعادل 12.9 مليار متر مكعب سنويًا، ونظرًا لأن مصر تعاني من عجز في الميزان المائي، بسبب زيادة عدد السكان، إضافة إلى أنّ أثيوبيا لا تعترف بحصة مصر التاريخية، وهو ما يزيد الأمر سوءًا، وتبرر أديس بابا ذلك بزعمها أن اتفاقيتي 1929 وضعت إبان وقت الاستعمار، وعفى عليها الزمن. (القوصي، 3013، ص 70)

خلال فترة حكم المجلس العسكري كانت القاهر منشغلة بالوضع الأمني الداخلي والتطورات السياسية، ولكم تكن مهتمة بشكل كبير بقضية سد النهضة، خاصة أنّ الموضوع كان في بدايته،

ولعلّ ما زاد من القلق المصري، هو انتهاز رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل مليس زيناوي، فرصة أنّ مصر منشغلة، تلملم آثار اندلاع الثورة، حيث وضع زيناوي حجر الأساس لمشروع سد النهضة، في أبريل/ نيسان 2011، ليضع مصر أمام الأمر الواقع، وبذلك أخلت أثيوبيا بمبدأ الإخطار المسبق. ثم عملت كل من القاهرة والخرطوم على إقامة لجنة، على مستوى عالٍ من الخبراء، من مصر، والسودان، وأثيوبيا، اشترك معهم أربعة خبراء دوليين، وذلك لتقييم الآثار المنتظرة للسد على الإيراد الطبيعي لمصر، لكن اللافت أنّ أديس بابا لم تعر اهتمامًا لعمل اللجنة الثلاثية، واستمرت في بناء السد، مع أنها لا تقدم معلومات وافية للجنة، وهو ما قد يؤدى لكوارث بيئية محتملة من بنائه. (العايدي، 2019، ص5)

وقام رئيس الوزراء المصري الأسبق، عصام شرف، بزيارة لأفريقيا تحريكًا للأزمة؛ بهدف الضغط على دول حوض النيل لموقف المشروعات المائية التي بدأت بعض الدول القيام بها. وجاءت زيارة مرسي لأثيوبيا، في يوليو/ تموز 2012، إلى حدوث نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين، فحرصت مصر في الحضور في جنازة زيناوي، على مستوى رفيع، إلا أنّ القضايا الأساسية لم تشهد تحركًا فيها، على الشكل المأمول، فلا تزال أديس بابا تصر على حشد دول حوض النيل الأخرى، على التوقيع على اتفاق عنتيبي، من بعد ما تولى ديسالجن هيلا ميريام الحكم، خلفًا لزيناوى، راودت البعض شكوكًا حول طبيعة سياسته، وهل سيكون أكثر انفتاحًا من سابقه (العايدي، 2019، ص 6)

بدأت أولى اجتماعات اللجنة في 28 –29 نوفمبر 2011م، وقد دخلت مصر سلسلة من جولات المحادثات المصرية السودانية الأثيوبية، حيث اتسمت بالشدة والتعنت الأثيوبي ثم الانتهاء إلى الاحتكام لبيت خبرة عالمي؛ لتقييم السد وتحديد آثاره وتداعياته، وهي المرحلة التي تنتهي في مارس 2015، وقد مرت بالعديد من المراحل بدأت بالاتفاق على تشكيل لجنة الخبراء الدوليين لتقييم المشروع، وقد تشكلت من خبراء من السودان، وخبراء من مصر، وخبراء دوليين في مجالات هندسة السدود وتخطيط الموارد المائية والأعمال الهيدرولوجية والبيئة والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسدود من ألمانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا. وقد صدر تقرير هذه اللجنة واحتوى على تحفظات تتعلق بسلامة السد والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية على الفئات الفقيرة في مناطق إنشاء السد، وتحفظات تتعلق بتأثيره على الموارد المائية لدولتي المصب وقلة تدفق المياه إليهما، وهذه أمور تحتاج إلى مزيد

من الدراسات التفصيلية من جانب الحكومة الأثيوبية لمنع الآثار السلبية للسد. (شراب 2015، ص 155).

الموقف المصري من سد النهضة خلال فترة حكم المجلس العسكري كان يعتبر بداية تشكيل موقف مصري؛ نظرًا أنّ المشروع كان في بدايته، ولم يتم اتخاذ خطوات عملية في تنفيذ المشروع، إلا أنّ المجلس حاول التحرك على المستوى العلاقات الثنائية عبر العديد من الزيارات التي قام بها المسؤولون المصريون في تلك الفترة، لكن انشغال القاهرة بتطورات الأوضاع الداخلية لم يسمح بظهور سياسية مصرية واضحة وثابتة تجاه أزمة السد.

3-2-2-3 الموقف المصري زمن الإخوان

مثَّلت فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر عاملًا أسهم في ضعف الدولة المصرية، لتنتهز أديس أبابا الفرصة، وتعلن عن المزيد في خطواتها نحو تأسيس سد النهضة على خلاف الإرادة المصرية. لقد أثار الخطاب المتشدد لجماعة الإخوان في أثناء وجودهم في السلطة، مخاوف الأثيوبيين، ولا سيَّما مع الاجتماع الشهير الذي ضمَّ النخبة المؤيدة للرئيس المصري السابق محمد مرسي، لتدارس المواقف المعنية بأزمة سد النهضة، فتنوعت الآراء بين مهاجمة أثيوبيا عسكريًا، والتدخل في شؤونها الداخلية، وغير ذلك من التفكير التآمري باجتماع تمت إذاعته على الهواء في واحد من الاجتماعات الهزلية التي كانت تتم – بالضرورة – عن تدني مستوى المهارات السياسية لجماعة تحكم واحدة من أكبر دول المنطقة؛ وهو ما أثار مخاوف الأثيوبيين، وكرّس النزعة الصراعية على العلاقات المصرية الأثيوبية خلال تلك الفترة، فكثفت أثيوبيا جهودها لحشد دول المنابع للتوقيع على اتفاقية "عنتيبي" التي هدفت إلى إعادة النظر في نظام توزيع مياه النيل.(البحيري، 2017، ص 510).

الخبراء المتابعين لملف سد النهضة يؤكدون أنّ الرئيس المصري السابق "محمد مرسي" لم يضع خطة واضحة في التعامل مع ملف الأمن المائي، مستشهدين بموقفه عندما أجاب عن سؤال قبل توليه إدارة شؤون البلاد حول خططه في التعامل مع دول حوض النيل والأزمة القائمة لتقليل حصة مصر، قائلًا: "الأمطار والحصة هتزيد لدول حوض النيل، وهنرفع أيدينا إلى السماء ونقول يا رب، وسنتعامل مع الكل بمبدأ التساوي والشراكة الأساسية، ولا مجال للتعالي، فالمصلحة مشتركة والأفارقة إخوتنا"،

واعتمد على الدعاء دون تحرك منه لتنمية هذه الدول أو حتى كسب ودهم لوقف الحرب الشراسة التي يشنوها ضد مصر. (جريدة اليوم السابع، 29 يونيو 2013)

وعندما قامت أثيوبيا في 28 مايو 2013م بتحول مسار مياه النيل الأرزاق تمهيدًا للبدء في بناء سد النهضة دون إبلاغ الجانب المصري توالت ردود الفعل المصرية، وأصاب الارتباك الإدارة المصرية التي كان على رأسها الإخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي، وجاء هذا الحدث في ظل موجود الرئيس مرسي في أديس أبابا لحضور قمة الاتحاد الأفريقي للاحتفال بمرور 50 عامًا على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في 25 مايو 2013م. (البحيري، 2017، ص 511)

وقام وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو بزيارة لأثيوبيا في 17 يونيو عام 2013م، أجرى خلالها مباحثات مع نظيره الأثيوبي، حاول أن يزيل مشاعر الغير إيجابية التي تكونت لدى الجانب الأثيوبي نتيجة بث الحوار غير الودي على التلفزيون المصري، والذي رعاه رئيس الجمهورية في القصر الاتحادية، والذي ترك سوء فهم كبير لدى الأثيوبيين، ودعا عمرو أثناء مباحثاته إلى وقف بناء السد مؤقتًا، وإعادة النظر في هندسة البناء، وتلافي العيوب التي أشارت إليها اللجنة الثلاثية. (جريدة المصري اليوم، 2013)

مرسي وجماعة الإخوان المسلمين اتخذوا نفس خطى مبارك في التعامل مع الدول الأفريقية، وهو ما يعكس أنهم لم يضعوا خطة واضحة للتعامل مع هذه الدول؛ مما أدى إلى حالة الضعف التي يشهدها الموقف المصري حاليًا، حيث أعلنت دول حوض النيل حربها ضد مصر، وقرر عدد من الدول اعتزامها بناء سدود على النيل، بعد إعلان أثيوبيا عن البدء الفعلي في بناء سد النهضة على النيل الأزرق، على الرغم من عدم انتهاء اللجنة التي تمّ تشكيلها لدارسة آثاره على مصر (نصار، 2013، ص 41).

أما فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، وتوصل مصر لاتفاق مبادئ مع أثيوبيا والسودان، رفضت جماعة الإخوان المسلمين بمصر، وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة التي وقع عليها قادة مصر وأثيوبيا والسودان مساء الإثنين، متهمة السلطات المصرية بالتفريط في حق مصر المائي، فيما أطلق سياسيون مصريون وثيقة للاصطفاف الوطني لتأييد الموقف المصري في ملف نهر النيل.

ووقع الرئيسان السوداني عمر البشير، والمصري عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الأثيوبي هايلي ديسالين، ظهر الإثنين، وثيقة إعلان مبادئ سد النهضة في الخرطوم، وقال محمد منتصر المتحدث

الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين، إنّ الوثيقة "خيانة عظيمة لهذا الوطن"، متهمًا السيسي أنه وقع "اتفاقية لا تنطلي على طفل صغير، وتفتقر لأبجديات الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي العام".(البقاني، 2015)

الموقف المصري تجاه سد النهضة خلال فترة حكم جماعة الإخوان المسلمين اتّسم بالتخبط والعشوائية والسطحية في التعامل مع الأزمة، تمثل ذلك في التصريحات الهوجائية التي صدرت عن الرئيس مرسي تجاه الأزمة أو من خلال إذاعة الجلسة العلانية لقادة الأحزاب المصرية بمشاركة الرئيس مرسي؛ الأمر الذي سمح للقيادة الأثيوبية للبدء بتنفيذ المشروع رغم وجود عيوب فنية وهندسية في تصميم المشروع.

3-2-2-4 الموقف المصري خلال حكم الرئيس السيسي

ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتخذت الأزمة منحى آخر، حيث حرص السيسي على تبني منهج الحوار مع أثيوبيا، إضافة إلى محاولات تقوية الموقف الداخلي وتعدد البدائل في حال تأثر حصة مصر المائية، من خلال تنويع مشاريع الطاقة ومصادرها، وتوسيع مساحة الحركة المصرية في القارة الأفريقية من خلال الزيارات الرسمية والشعبية والتمثيل عالي المستوى لمصر في المحافل الإفريقية. إنّ الأزمة لا ترتبط بالأمن المائي لمصر نفسها بقدر ما يتسع بالأمن القومي العربي بشكل عام، وذلك بالنظر إلى مكانة مصر المحورية في منظومة الأمن القومي العربي، ففي الوقت الذي باتت المخاطر تحيق بالعالم العربي من كل حدب وصوب، بات التضامن العربي لمواجهة مثل تلك المشاكل مخرجًا ضروريًا. (البحيري، 2017، ص 541)

واتخذت مصر عقب ثورة 30 يونيو الخيار التفاوضي في تعاملها مع أزمة سد النهضة مستندًا إلى مجموعة من الثوابت الحاكمة، والتي تنم عن رغبة في تنمية العلاقات الثنائية بين مصر وأثيوبيا والتشارك في مواجهة التحديات التي تواجه القارة الأفريقية توسيع أطر التعاون وتكامل الأهداف، والسعي لإيجاد رؤية مشتركة بين مصر وأثيوبيا لحل تداعيات إنشاء سد النهضة، وإعلاء مبدأ " الكل رابح " في المفاوضات المشتركة بين الدول الثلاث والتعبير في نفس الوقت عن المخاوف بشأن التأثيرات السلبية للسد على الأمن المائي، خاصة بعد صدور إعلان مالابو الذي أدى إلى عودة المفاوضات مرة أخرى بعد انقطاع دام ثمانية أشهر، وتوقيع وثيقة إعلان المبادئ لسد النهضة الأثيوبي(الهيئة العامة للاستعلامات، 2فبراير 2016)

وحاول الرئيس عبد الفتاح السيسي ترميم العلاقات المصرية الأثيوبية، وتلافي الأزمات التي حصلت خلال فترة حكم الإخوان، وسعى للوصول لنقاط مشتركة تأخذ في عين الاعتبار الحقوق المصرية في مياه نهر النيل، والمصالح الأثيوبية في إنتاج الطاقة، لذلك؛ نشطت الدبلوماسية المصرية على مختلف المجالات وعلى جميع المستويات الأفريقية والعربية الدولية؛ لدفع الطرف الأثيوبي للعودة إلى طاولة الحوار للبحث عن قواسم مشتركة، وتكللت بعقد اجتماع بين الرئيس المصري ورئيس الوزراء الأثيوبي كانت بمنزلة بداية العمل المشترك. وعقدت قمة مصرية أثيوبية على هامش مؤتمر الاتحاد الأفريقي في غينيا الاستوائية عام 2014، بين الرئيس عبد الفتاح السيسي وهيلا مريام ديسالحين رئيس الوزراء الأثيوبي، صدر عنها بيان مشترك تضمّن عددًا من البنود، أهمها: (البحيري، 2017، ص 542-543)

- محورية نهر النيل كمحور أسياسي لحياة شعب مصر، والإدراك المشترك لاحتياجات الشعب الأثيوبي للتنمية والتطوير.
- التأكيد على الالتزام المتبادل بين مصر وأثيوبيا بمبادئ التعاون والاحترام وحسن الجوار واحترام القانون الدولي، وتحقيق المكاسب المشتركة لفي العلاقات الثنائية.
- التزام الحكومة الأثيوبية بتجنب أي ضرر محتمل من سد النهضة على استخدامات مصر من مياه نهر النيل.
- عودة عمل اللجنة الثنائية المشتركة، واستئناف عمل اللجنة الفنية الخاصة بمشروع سد النهضة لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدوليين، واحترام نتائج الدراسات المزمع إجراءها خلال مختلف مراحل تنفيذ المشروع.
- الاتفاق على وأولوية إقامة مشروعات إقليمية لتنمية الموارد المائية لسد الطلب المتزايد على المياه ومواجهة النقض فيها.

خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي سعت الدبلوماسية المصرية لترميم العلاقات الأثيوبية والسودانية مرة أخرى، من أجل التوصل لتفاهمات بين الدول الثلاث لتلافي مخاطر بناء السد بشكله الحالي؛ مما نتج عن ذلك صدور بيان مشترك عن قمة الزعمين عام 2014، والاتفاق على إعلان المبادئ كإطار منظم لمشروع بناء السد، لكن رغم ذلك ما زالت أزمة سد النهضة مستمرة؛ بسبب إصرار الطرف الأثيوبي على تجاهل تقرير اللجان الدولية ما حاولت فرض أمر واقع على الأرض.

3-2-3 المطلب الثالث: مستقبل العلاقات المصرية الأثيوبية:

يمثل سد النهضة معضلة للمصريين؛ التنمية أحادي الجانب لنهر النيل بواسطة الدول المطلة عليه، في ظل غياب أي اتفاقية إدارية مؤثرة، ذات تأثير محدد النتائج على مصر وحصتها المائية. من وجهة النظر المصرية، هذا النشاط – من جانب أثيوبيا أو غيرها من الدول – لا يمكن تركه يستمر بدون حساب، خاصة في ظل دفع المسؤولين بأن هذا النشاط على طول النهر يمثل تهديدًا للأمن القومي. لمصر مصلحة كبيرة في ضمان أن مفاوضات سد النهضة ينتج عنها استعادة موقعها كقوة مهيمنة في منطقة حوض النيل، على الرغم من جودها كآخر دولة على مسار نهر النيل، على الرغم من أن مصر يبدو أنّها لم تعد قادرة على محاولة أنْ تكون في مقدمة مشروع سد النهضة، وتكون شريكًا لا يتجزأ في عملية تطويره، توجد الآن فرص اقتصادية كنتيجة لحقيقة عدم وجوب تجاهل المصريين للسد. (حفظة، 2018، 44)

3-2-3-1 تحديات الدبلوماسية المصرية في حوض النيل

تواجه الدبلوماسية المائية بوجه عام في حالات التفاوض حول مشاكل حصص المياه في الأحواض المائية الدولية المشتركة بين دولتين أو مجموعة دول عددًا لا حصر له من التحديات؛ غير أنها في الحالة الراهنة (حالة حوض النيل) إزاء عدد متزايد من التحديات والصعوبات في ظل المنافسة التاريخية بين دولة المنبع (أثيوبيا) والدولة الرئيسية من دولتي المصب (مصر). ويمكن القول: إنّ تحديات الدبلوماسية المائية في حالة العلاقات المصرية الإثيوبية تتركز على عدد من المعطيات، على النحو الآتي:

1- تناقض المواقف الأثيوبية:

بعد الإعلان عن وثيقة الخرطوم(وثيقة الخرطوم،2015،ص21) الخاصة بسد النهضة بين وزيري الخارجية والري لدى كل من مصر والسودان وأثيوبيا، عاد المفاوضون الأثيوبيون وأدلوا بتصريحات مخيبة لآمال الجميع، خاصة بعد أن خرجت وثيقة الخرطوم ببنود تتحدث صراحة عن آليات ملء السد وكيفيتها وطبيعة المرحلة الأولى من هذا الملء، وعدد الفتحات، كما أعلن الجانب الأثيوبي عن دعوته الرسمية للسودان ومصر لزيارة سد النهضة من قبل الإعلاميين والبرلمانيين والدبلوماسية الشعبية، وكذلك الفنيين لتفقد الوضع، في إطار المتابعة والشفافية، تأكيدًا لحسن نواياها في إطار بناء الثقة بين الدول الثلاث، غير أنّ وزير الخارجية الأثيوبي، تيدروس أدهانوم، خرج إلى الرأي العام بعد

هذا الإعلان بساعات، وأعلن أن أثيوبيا لن تنتظر موافقة مصر والسودان على العلميات الفنية المتعلقة بالسد، وأكّد فور وصوله أديس أبابا للرأي العام الأثيوبي "أنّ أثيوبيا لم ولن توقف بناء السد تحت أي ظرف من الظروف، وأنه سيرفض أي تعديلات في مواصفات السد قد تتعارض مع المصالح الاقتصادية، أو تكلف أثيوبيا مبالغ مالية في حاجة إليها" (نص تصريح وزير الخارجية الأثيوبي،1يناير 2016)

2- تراكم الأزمات التاريخية بين مصر وأثيوبيا:

على الجانب الأول لا تنسى مصر لأثيوبيا واقعة محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا[1]، والقول بأنّ الإدارة الأثيوبية وراء الحادث، فضلًا عن أنّ "الأزمة الشعبية لدى أثيوبيا نابعة من ثقافتها الداخلية؛ إذ يُربى فيها الطفل الأثيوبي على أن سبب الفقر الذي يعيشونه هي مصر بما تحصل عليه وتستحوذه من مياه النيل، والتي من الممكن أن تحقق لهم تنمية ورخاء، وتوليدًا للطاقة من المياه التي توجد لديهم، وخصوصًا أنهم نافورة المياه بأفريقيا، ورغم ذلك هم لا يتمكنون من الاستفادة منها؛ لأنّهم مقتنعون أن العائق الوحيد لتحقيق ذلك هي مصر".

3- عدم وضوح الموقف السوداني من الأزمة:

على الرغم من أن السودان أولى دولتي المصب، وفي حالة تعرض السد لأي مشاكل جيولوجية، فإنّ السودان ستتعرض لضرر جسيم إذا ما حدث انهيار لهذا السد؛ إلا أنّ الخرطوم تعتمد سياسة غير متوازنة وغير شفافة، مع التسليم بعدم توقيعها على اتفاقية عنتيبي ابتداء، وهو أحد أهم التحديات التي تواجه المفاوض المصري الذي يتصدى لمباحثات الدبلوماسية المائية في أزمة سد النهضة.

4- توتر السياسة المصرية وعدم استقرارها:

أمام تعاقب المفاوضين المائيين لمصر على مباحثات أزمة سد النهضة، ذلك أنه في السنوات الخمس الأخيرة منذ اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 تعاقب على السلطة في مصر حكومات عدة، ومعها تغير وزراء الخارجية والموارد المائية والري، وهو ما ساعد في حلق حالة من الاستمرارية في خبرات التفاوض، كما أنّ حالة السيولة السياسية التي عاشتها مصر في تلك الفترة

[1] في إشارة إلى محاولة اغتيال فاشلة تعرض لها الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك في طريقه من المطار إلى مقر إقامته لحضور مؤتمر القمة الأفريقية بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا في منتصف صيف 1995.

أعطت مسوغات لأثيوبيا بالمضي قدمًا في بناء السد، خاصة في ظل بعثات الدبلوماسية الشعبية غير المنظمة إلى أديس أبابا، والتي كشفت مدى تفكك السياسة المصرية، وأماطت اللثام عن فجوة حقيقية بين السلطة والنخب السياسية والكوادر الشعبية.

وخاصة السياسة التسليحية بين المعسكرين الغربي والشرقي، وتحولها من اعتمادها المطلق على الولايات المتحدة الأمريكية وفق نظرية "99% من أوراق اللعبة"، إلى توجهها نحو اللاعب الروسي بشكل أساسي، وما استتبعه ذلك من إجراءات عقابية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها "إحدى التكاليف الاستراتيجية التي يلزم على مصر تحملها".(schenker Eric،David،2014)

5- تحركت الولايات المتحدة على محورين:

إحداهما: تقويض التواجد المصري في المحافل الإقليمية وإضعاف تأثيرها لا سيّما في الاتحاد الأفريقي. والآخر: القيام بإجراءات عقابية ضد القاهرة تمثلت في دعم أديس أبابا سياسيًا واقتصاديًا بزيادة قدرات الجيش الأثيوبي التقنية والقتالية، ودعم مكانتها في منطقة شرقي أفريقيا "باعتبارها الوكيل الغربي المعتمد لمحاربة الإرهاب في القرن الأفريقي"(يسري ، 2014، ص150) لإكمال منظومة الخصم من مصر وتحجيم خياراتها في تعاملاتها مع التحديات القارية وعلى رأسها أزمة العلاقات المصرية الأثيوبية حول سد النهضة الموشك على الانتهاء.

6- ضعف مهارات المفاوضين المائيين المصريين:

وعدم تركيزهم في القضايا الجوهرية في أثناء جولات التفاوض، سواء من جانب وزير الموارد المائية أو وزير الخارجية الذي ظهر في صورة الرجل المهزوز غير الواثق من مركزه كمفاوض يجب أنْ[1]

[1] نشرت وسائل الإعلام المصرية الرسمية يوم الثلاثاء 29 ديسمبر/ كانون أول 2015 خبرًا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية السفير أحمد أبو زيد جاء نصه: "غادر وزير الموارد المائية والري حسام مغازي العاصمة السودانية الخرطوم اليوم "الثلاثاء" عائدًا إلى القاهرة، بعد مشاركته في الاجتماع السداسي لوزراء الخارجية والري لمصر والسودان وأثيوبيا، المنعقد حاليًا بالخرطوم، بشأن سد النهضة الأثيوبي، وذلك لارتباطات رئاسية متعلقة بافتتاح مشروع المليون ونصف مليون فدان بالفرافرة".

يتحلى بالصبر والاتزان، والتركيز المطلق على المسائل السياسية والفنية التقنية حول السد، لا أنْ ينشغل بالتعامل مع وسائل الإعلام على نحو لم يرد في أي مفاوضات بين بلدين في العالم[1].

7- تحفز الشعب الإثيوبي واحتشاده للمضي قدمًا في إتمام بناء السد:

ذلك أنّ الشعب الأثيوبي جرى حشده من جانب وسائل الإعلام المحلية في أثيوبيا، وإقناعه بأنّ مشروع السد هو مشروع قومي سينقل البلاد الفقيرة إلى مصاف الدول النامية، وهناك حالة حشد وتعبئة غير مسبوقة لهذا المشروع، زاد من صدقيتها لدى الرأي العام معدلات النمو التي حققتها أثيوبيا، والتي بلغت نحو 10.6% في الفترة من 2004 وحتى 2010 (وفقًا لتقديرات البنك الدولي) بفضل الإنتاج الزراعي، في حين لم يزد معدل النمو في دول جنوب الصحراء عن 5%؛ مما يعني أنه في حالة إتمام بناء السد سوف ترتفع معدلات التنمية، وتصل إلى ما هو أعلى من ذلك.

3-2-3-2 إعلان المبادئ

تم التوصل لاتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الأثيوبي العظيم، وجاء في ديباجة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات ولقاءات ولجان استشارية وتوتر في العلاقات المصرية الأثيوبية والمصرية السودانية على خلفية بناء السد وسنوات ملئ الخزان.

في 23 من مارس الماضي وقّع قادة دول حوض النيل الشرقي الثلاثة: (إعلان مبادئ) حول سدّ النهضة (موقع الأهرام اليومي، 2015)، وقد مثّل الإعلان حلًا وسطًا في قضايا عدة؛ برغم كونه إجمالًا انعكاسًا للأوضاع التي نجحت أثيوبيا في فرضها على الأرض، فبالرغم من أنّ الإعلان قد نصّ على الاتفاق على الخطوط الاسترشادية وقواعد ملء خزان السدّ، وكذا قواعد التشغيل السنوي، فإنه لم يلزم أثيوبيا بإعادة النظر في حجم السدّ ولا سعة خزانه التي تجاوزت- وفي محاولة للحدّ من المماطلة الأثيوبية؛ حدّد الإعلان مهلة زمنية تقدّر بخمسة عشر شهرًا من بداية إعداد الدراسات الموصي بها في تقرير اللجنة الدولية إلى الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل.(الأهرام اليومي، 23 مارس 2015)

[1] في إشارة إلى قيام وزير الخارجية المصري سامح شكري في جولة المفاوضات السداسية التي دارت يوم السبت، 12 ديسمبر 2015، بإبعاد ميكروفون فضائية الجزيرة القطرية التي يتهمها النظام المصري مرارًا بتحريضها على العنف ونشر أخبار كاذبة.

وتتضمن الاتفاق ورقة تشمل 10 مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن سد النهضة، وتم التوقيع عليها من قبل الدول الثلاث ومرفق بها ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث، وأكدت دباجة الاتفاق على التقديرات للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود؛ وإدراكًا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وأثيوبيا والسودان؛ ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة، ومن هذه المبادئ ما يلي: (جريدة اليوم السابع، 23 مارس، 2015)

1) مبدأ التعاون: –التعاون علي أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي. – التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2) مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة: الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3) مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن: سوف تتخذ الدول الثلاث جميع الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي. على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول، فإنّ الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة؛ لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسبًا.

4) مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب: سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب. لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار جميع العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه، وليس على سبيل الحصر: الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.

5) مبدأ أمان السد: – تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتّى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد. – سوف تستكمل أثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

6) مبدأ التسوية السلمية للمنازعات: – تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقًا لمبدأ حسن النوايا. إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول/رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق (إعلان المبادئ) في الخرطوم، السودان في 23 من شهر مارس 2015 بين جمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان. اعتبر هذا الاتفاق أو إعلان المبادئ المخرج السياسي والدبلوماسي لجميع الأطراف من الأزمة، فهو شكل الحل الوسط لجميع الأطراف للحفاظ على حقوقهم المائية، وعلى الوصول لحل وسط في للمشاكل والأزمات التي تتعلق بتصميم السد وسنوات ملئ الخزان، وحصص المياه وعدم الإضرار بمصالح مصر والسودان من عملية بناء السد وملئ الخزان.

وعليه يمكن القول: إنّ إعلان المبادئ الذي تمّ توقعيه في عام 2015 بواسطة اللجنة الثلاثية في الخرطوم كان نجاحًا دبلوماسيًا لمصر. يلزم هذا الاتفاق أثيوبيا أنْ تقوم بدراسات مستقلة لتأثير السد والوقت الذي يحتاجه السد لمليء خزانه واستخدامات السد، إلا أنّ مصر ما تزال تعاني مع مسألة التوصل لتسوية دبلوماسية مع شركائها الأفريقيين. الهاجس المبدئي هو الجدول الزمني لمليء الخزان خلف السد وما هي النتائج لانخفاض حصة مصر من المياه على الاقتصاد المصري والمجتمع.

3-3المبحث الثاني: تداعيات سد النهضة على الأمن القومي المصري

يجمع الخبراء على وجود آثار كارثية مدمرة لسد النهضة على مصر سواء عند تشغيله، وبدء عملية تخزين المياه وتفاقم الأزمات مع مرور الوقت بعد التشغيل. فالآثار سوف تكون كارثية حال سقوطه وانهياره لوجود احتمالات كبيرة بانهيار السد. وقد ذكر عبد الحافظ الصاوي الخبير الاقتصادي عن تداعيات سد النهضة أنّ الإحصاءات كشفت أنّ نصيب الفرد في مصر كان يبلغ عام 2013 من المياه يبلغ نحو 750 مترًا مكعبًا سنويًا، وهو دون المتوسط العالمي لاستهلاك الفرد من المياه، والبالغ ألف متر مكعب سنويًا. ويتوقع أنْ ينخفض نصيب المصري من المياه إلى 525 مترًا مكعبًا سنويًا عام 2050. (إبراهيم، 2017، ص 6)

وقالت صحيفة واشنطن تايمز إنّ مصر تواجه ما وصفته بفقر مائي؛ بسبب السد العملاق الذي تبنيه أثيوبيا على مجرى نهر النيل الأزرق. ففي تقرير حصري من القاهرة، تورد الصحيفة أنّ القلق بدأ يزداد في مصر بينما يمضي القادة الأثيوبيين قدمًا في بناء سد النهضة الذي يُعد أكبر منشأة للطاقة الكهرومائية في أفريقيا. وتضيف أن المسؤولين المصريين يخشون أن يعوق السد تدفق المياه من النيل الأزرق إلى بلدهم. تشير إلى أنّ أديس أبابا شرعت في بناء سد النهضة العملاق في عام 2011، عندما كان القادة المصريون منشغلون بالانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك. وتضيف أن السد –الذي تبلغ تكلفته 4.8 مليارات دولار–هو السابع من نوعه في العالم والأكبر في أفريقيا، ومن المتوقع أنْ يكتمل تشييده في 2022، أي بتأخير أربع سنوات عما كان مقررًا. (الجزيرة نت، 1 أبريل 2019)

3-3-1 المطلب الأول: التداعيات والآثار الجيولوجية والبيئة

تتعرض كل الأنهار التي تجري على الهضبة الحبشية إلى إطماء بحيرات السدود، نتيجة للتركيب الجيولوجي الصخري كثير الفوالق والانكسارات. هذا الطمي المرسب في قاع البحيرة سرعان ما يقلل حجم حوض التخزين للسد. وكمثال، فإنّ سد خشم القربة على نهر العطبرة في السودان فقد 21 من حوض التخزين في نحو عشر سنوات من بنائه إلى جانب التسرب والتبخر، وتعتبر مناطق شرق إفريقيا من المناطق النشطة زلزاليًا مع تكوين الأخدود الأفريقي في أثيوبيا والبحر الأحمر. وخلال القرن العشرين، سجل 16 زلزالًا قوتها أكثر من 6.5 درجة حسب مقياس ريختر. ومعروف أيضًا أنّ

بحيرات السدود حين تكتمل تحدث كثيرًا من الزلازل مختلفة الدرجات لفترة زمنية محدودة؛ لثقل كمية المياه المخزنة، وذلك حسب نظرية التوازن الأرضي. (رياض، 2016، ص 88)

ويرى خبراء أنّ خطورة بناء سد الألفية تكمن أيضًا في أنّ السعة التخزينية له تفوق 70 مليار مترًا مكعبًا، وهي نسبة خطيرة في منطقة قابلة للتعرض للزلازل والهزات الأرضية، بجانب تحكم أثيوبيا في مياه النيل الأزرق المغذي للسودان بنسبة 86% من حصته المائية، فضلًا عن نقل المخزون المائي من أمام بحيرة ناصر إلى الهضبة الأثيوبية. (جريدة المصري اليوم، 2013)

ويرى العالم الأمريكي "اصفو بيبتي" أستاذ الهندسة الميكانيكية بجامعة سانتياجو بولاية كاليفورنيا، أنّ سعة بحيرة السد وحجمه مُبالغ فيهما بما لا يقل عن 300%، وقال ينبغي تقليص السد إلى ثلث موصفاته الحالية لكي صبح آمنًا، وأنّ التخزين الأمثل له لا ينبغي أنْ يزيد عن 14ز5 مليار مكعب من المياه، وليس 74 كما هو مخطط، كما أنّ ارتفاع السد الأمثل لا ينبغي أنْ يزيد عن 85 مترًا. (البحيري، 2017، ص503)

كما شكل تقرير اللجنة الثلاثية الدولية لدراسة وتقييم مشروع سد النهضة بناء على مقترح وافق عليه مليس زيناوي ورئيس وزراء أثيوبيا الأسبق، وعصام شرف رئيس وزراء مصر الأسبق في سبتمبر 2011، والذي ترتب عليه عقد اجتماع لوزراء المياه في مصر والسودان وأثيوبيا، حيث اتفقوا على تشكيل لجنة عشرة خبراء، منهم خبيران من كل دولة وأربع خبراء دوليين في مجالات هندسة السدود والموارد المائية والتأثير الاجتماعي والبيئي، وبعد عام من الاجتماعات واللقاءات قدمت اللجنة تقريرها، واحتوى التقرير على تفاصيل واسعة عن حجم السد وهندسة بنائه وآثاره ومخاطره، وفي ضوء ما جاء فيه، نعرض أهم النقاط (البحيري، 2017، ص 498):

- أوضح التقرير أنّ الحكومة الأثيوبية لم تنتبه من دارسة مخاطر السد أو احتمالات انهياره، والتأثيرات البيئة على الكائنات الحية في محيط السد، وفي بحيرة التخزين الخاصة به، كما لم تكتمل الدراسات الخاصة بالأثر الاجتماعية والاقتصادية للسد، وبعض الأمور التي تخص توليد الطاقة الكهربائية، وكيفية تشغيل بحيرة السد، واحتياطات الأمان.
- وطالبت اللجنة في التقرير النهائي بضرورة إعادة دراسة التصميم الهندسي للسد، وإرفاق التفاصيل الخاصة بالتصميم في التقرير الذي قدمته أثيوبيا، مع ضرورة دراسة الظروف الجيولوجية والهندسية لموقع المشروع، والتي لم توضع في الاعتبار، مع ضرورة أنْ تجمع بيانات

التصميم الإنشائي والهندسي في تقرير واحد، وعدم بعثرتها في تقارير مختلفة مثل تقارير تصميم السد المساعد، وتحويل المجرى الملاحي وموقع التوربينات.

كما سيؤدى السد لإحداث خلل بيئي، ولتحريك النشاط الزلزالي في المنطقة، نتيجة الوزن الهائل للمياه المثقلة بالطمي والمحتجزة أمام السد، وسيبلغ العجز المائي لمصر 94 مليار مترًا مكعبًا عام 2050، أي سيحرم مصر من مياه النيل كاملة لمدة عامين، حيث تبلغ حصة مصر من مياه النهر 55 مليار مترًا مكعبًا سنويًا. (جريدة المصري اليوم،8 مارس 2013)

هناك فرض كبيرة لتعرض السد للانهيار نتيجة العوامل الجيولوجية، وسرعة اندفاع مياه النيل الأزرق، والتي تصل في بعض الأيام (سبتمبر) إلى ما يزيد عن نصف مليار مترًا مكعبًا يوميًا، ومن ارتفاع يزيد على 2000 م نحو مستوى 600 م عند السد، وإذا حدث ذلك فإنّ الضرر الأكبر سوف يلحق بالقرى والمدن السودانية خاصة الخرطوم، التي قد تجرفها المياه بطريقة تشبه التسونامي الياباني 2011. كما أنّ نقص كميات مياه النيل المُتدفّقة إلى البحر المتوسّط وبالتالي؛ زحف مياه البحر المالحة إلى أراضي الدلتا والمياه الجوفية، ووقف جميع مشروعات استصلاح الأراضي والتوسّع الزراعي في مصر، وحصول نقص كبير في كميات مياه المصارف الزراعية التي تُعيد مصر استخدامها في الريّ مرة أخرى، وارتفاع معدلات تصحّر الأراضي الزراعية، وزيادة تركيز التلوّث في النيل والتِرَع والمصارف؛ بسبب نقص التدفّقات المائية، وزيادة الفجوة الغذائية المصرية وارتفاعها إلى 75% من إجمالي احتياجاتها من الغذاء بدلًا من 55% حاليًا وخاصة مع الزيادة السكانية .(محمد، 2019، ص 2)

ويمكن شمل الآثار الجيولوجية في النقاط الآتية: (فرج، 2017، ص 6)

- يُعطي السدّ سيطرة أكبر لأثيوبيا على تدفق إمدادات النهر، خصوصًا في ظل مُعامِل استيعاب السدّ الذي يصل إلى 1.3 (28)، كما أنّه لن يكون السدّ الأخير على النيل الأزرق أو على غيره.
- تتميز أنهار الحبشة – أثناء موسم الفيضان – بغزارة المياه، وتسهم سرعة اندفاعها وحمولتها من المفتتات كبيرة الحجم واصطدامها المتكرر بجسم السدّ إلى تقليل عمره الافتراضي، وتهديده بالانهيار، كما أنَّ كثافةَ الإرسابات الطميْيِّةِ كفيلةٌ بإطماء أي سدّ، ليفقد بعدها سعته التخزينية، ويحيل الماء عليه إلى طوفان مهلك.

- تمثّل عملية ملء الخزان الضخم المرتبط بالسدّ أمرًا مثيرًا للجدل، له تداعياته الخطيرة على الأمن المائي في مصر، التي تعتمد بشكل كليٍّ – تقريبًا – على النهر، فإذا ما استغرقت فترة الملء من (5 – 7) سنوات؛ فإنّ مَلء الخزان بسعته الإجمالية (74 مليار م3) يعني خفض تدفقات المياه القادمة من النيل الأزرق إلى مصر من 10.6 مليارات م3 إلى 14.8 مليار م3، بنسبة بين (19٪ – 27٪) من الحصة المائية السنوية لمصر خلال تلك الفترة، ووفقًا لحصة الزراعة – في الميزانية المائية المصرية، والمساحات الزراعية القائمة.
- سيكون للسدّ تأثير سلبيّ في السودان، الذي سوف يُحرم من الطمي – مثلما هي الحال في مصر – وانعكاس ذلك على تدهور التربة، وصناعة الطوب. كما أنّ موقع السدّ الحالي بالقرب من الأخدود الإفريقي العظيم النشط تكوينيًا، وفي مناطق تتميز بشدة الانهيارات الصخرية، وزحف التربة، وتدفق الطمي؛ قد يسبّب فشلًا للمشروعات المائية، كالانهيار الذي حدث لنفق مشروع جيبي الثاني. كما أنّ ملء بحيرة السدّ بسعتها الضخمة التي تبلغ 74 مليار م3 سوف يُحدث ضغطًا عظيمًا على القاع؛ مما يُنذر بحدوث نشاط زلزالي في محيط البحيرة، ويهدّد أيضًا بانهيار السدّ، وتدمير سدَّي الروصيرص وسنار السودانيين، وغرق المناطق الواقعة في مسار النهر (فرج، 2017، ص 7)

3-3-2 المطلب الثاني التداعيات والآثار الاقتصادية والزراعية والاجتماعية

3-3-2-1 الآثار والتداعيات الزراعية والمائية

جاء في تقرير لحنة الخبراء الدوليين التي تم الإشارة إليه سابقًا، أنّ الدراسات "الأثيوبية" لم تكن جميعها قادرة على تقييم آثار السد، فلم تكن جميعًا ذات صلة بالموضوع أو أنها قديمة، وخاصة الدراسات البيئية والاجتماعية التي لم تكن قادرة على إثبات تأثير السد على دول المصب "مصر والسودان". وشمل أيضًا دراستين عن الآثار البيئية ودراسة اجتماعية، و7 دراسات عن هندسة السد، و3 عن هيدرولوجيا المياه، و16 دراسة جيولوجية. (جريدة اليوم السابع، 27 أبريل 2014).

وأظهرت نتائج الدراسات المصرية الحديثة للسدود الأثيوبية أنه حتى في حالة قيام أثيوبيا بإنشاء هذه السدود وملئها خلال فترة 40 عامًا كاملة، فإنها سوف تتسبب في حدوث عجزًا مائيًا لدولتي المصب أثناء سنوات الملء، وأنّ هذا العجز سوف يحدث مرة على الأقل كل 4 سنوات، ويصل العجز المائي إلى 8 مليار مترًا مكعبًا في السنة كحد أقصي؛ وذلك في حصة مصر وحدها، ويحدث عجزًا مماثلًا في حصة السودان، وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالي وخزان أسوان بحوالي 20% سنويًا (600 ميجاوات سنويًا، وقد يصل العجز إلى 19 مليار مترًا مكعبًا سنويًا كحد أقصى في حصة مصر ومثلها السودان (أكبر من إجمالي حصة السودان التي تبلغ 18.5 مليار مترًا مكعبًا). (جريدة صوت العروبة، 30 مايو 2013)

وحول تأثير السدود الأثيوبية على مصر قال دكتور عادل عامر، رئيس مركز المصريين للدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية: أنّ هناك عنصرين رئيسيين يتمثلان في السعة التخزينية للسد، وفي استهلاك المياه في الزراعات المروية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المروية زادت الآثار السلبية. السعة التخزينية للسدود ستكون خصمًا من مخزون المياه أمام السد العالي الذي يستخدم لسد العجز المائي لا يراد النهر في السنوات التي يقل فيها الإيراد عن قيمته المتوسطة، وبالتالي سيظهر بعد إنشاء هذه السدود ظاهرة الجفاف والعجز المائي في سنوات الفيضان المنخفضة، كما كان الوضع قبل بناء السد العالي، أما المياه التي سوف تستخدم للري ستكون خصمًا مباشرًا من حصتي مصر والسودان السنوية. والعنصر الثانوي الذي قد يؤثر أيضًا في إيراد النهر، ولكن بدرجة أقل كثيرًا يتمثل في السياسة التشغيلية للسدود. (عامر، 2013)

ومن الملفت للنظر أنّ دراسات وتصميمات هذا السد قد تمت في سرية تامة، وفي غفلة من مبادرة حوض النيل وبدون علم مصر والسودان. فيما أكد هنري فيرهوفن طالب الدكتوراة بجامعة اكسفورد بالمملكة المتحدة في بحث نشره المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية يونيو 2011: إنّ السدود الأثيوبية تمثل مكونارئيسيا من استراتيجية أثيوبية قومية لتحويل أثيوبيا من دولة ضمن أشد دول العالم فقرًا حاليًا، حيث يقع ترتيبها رقم 171 من 182 دولة على مستوى العالم إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة 2020–2025. تقدر كميات الطاقة الكهرومائية التي يمكن توليدها على الأنهار المختلفة في أثيوبيا، حوالي 45000 ميجاوات، منها 20000 ميجاوات من النيل الأزرق وروافده. إضافة إلى أهداف أخرى منها إعطاء دور القيادة لأثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، واحتكار الطاقة الكهربية في المنطقة، واستغلال السدود في الزراعات المروية في أثيوبيا، وخاصة في حوض النيل الأزرق باحتياجات مائية في حدود 5 مليار مترًا مكعبًا سنويًا.(جريدة صوت العروبة، 30 مايو 2013)

يؤكد خبراء المياه على المخاطر التي تنتج من اكتمال سد النهضة، وملء خزّان مياهه على الأمن القومي المائي المصري، وتقليل مساحات الزراعات ذات الاحتياجات المائية المرتفعة في مصر مثل القصب، وبالتالي زيادة فجوة السكر (32 % حاليًا)، وتقليل مساحات الأرز (هو محصول الحبوب الوحيد الذي تكتفي منه مصر ذاتيًا)، بالإضافة إلى تقليل حصّة مصر السنوية من مياه النيل بكمية تتراوح بين 10ـ 12 مليار مترًا مكعبًا سنويًا، ما يكفي لزراعة 2.5 مليون فدّان، وبالتالي ستنقص المساحة الزراعية بنفس النسبة (محمد، 2019، ص 3)

أما بالنسبة إلى الإنتاجية الزراعية وتأثيرات سدّ النهضة عليها، فيتوقّع أنْ تنخفض لأكثر من سبب؛ الأول: نتيجة لقصور المياه عن استيفاء الاحتياجات المائية للمحاصيل، والثاني: هو تدهور نوعية المياه بسبب زيادة درجة الملوحة، وزيادة معدّل تدوير المياه. في المُجمل إذا كان الناتج المحلي الإجمالي حاليًا يبلغ 250 مليار جنيه مصري، فإنّ قيمة الفقد في الإنتاج الزراعي تتراوح ما بين 42 و 80 مليار جنيه في السيناريوهين الأفضل والأسوأ على الترتيب. أما في ظلّ السيناريو الأكثر سوءًا على الإطلاق فينخفض الناتج الزراعي إلى النصف. ويتوقّع أنْ تتفاقم الفجوة الغذائية وتتجّه إلى الاتّساع بشكل جوهري؛ نظرًا لأنّ محاصيل الحبوب وهي عَصَب الأمن الغذائي سوف تتأثّر سلبًا

بدرجة أكبر بالمقارنة للزروع البستانية، وتتركّز محاصيل الحبوب في منطقة الدلتا التي ستضرَّر أكثر من غيرها من المناطق الزراعية. (أحمد، 2016)

التأثير الدقيق للسد على دول المصب غير معروف. مصر تخشى من انخفاض مؤقت من توافر المياه؛ نظرًا لفترة ملء الخزان وانخفاض دائم؛ بسبب التبخر من خزان المياه. يبلغ حجم الخزان حوالي ما يعادل التدفق السنوي لنهر النيل على الحدود السودانية المصرية (65,5 مليار مترًا مكعبًا) . من المرجح أنْ تنتشر هذه الخسارة إلى دول المصب على مدى سنوات عدة. وقد ورد أنه بخلال ملء الخزان يمكن أنْ يُفقد من 11 إلى 19مليار مترًا مكعبًا من المياه سنويًا؛ مما سيتسبب في خسارة مليوني مزارع دخلهم خلال الفترة من ملء الخزان. ويزعم أيضًا، بأنها ستؤثر على امدادات الكهرباء في مصر بنسبة 25 % إلى 40 %، في حين يجري بناء السد حاليًا. حسابات الطاقة الكهرومائية في الواقع أقل من 12 في المئة من إجمالي إنتاج الكهرباء في مصر في عام 2010 (14 من أصل 121 مليار كيلو وات في الساعة) (African Development Bank ،2013)

وسوف يتسبب السد في تناقص الثورة السمكية في نهر النيل لزمن لا يقل عن خمس سنوات؛ مما يؤثر على البيئة النهرية، ويضر بمصالح عشرات الآلاف من الصيادين المصرية، الذين تمثل لهم الأسماك مصدر دخل لهم، كما سوف يؤثر السد بالسلب على مشروعات التنمية الزراعية، وهو أمر يهدد استمرار الحياة بشكلها الطبيعي في مصر (طايع، 2014، ص 59)

من المتوقع أن يؤدي وقت مليء السد إلى خفض حصة مصر من المياه بنسبة 10% خلال ست سنوات، هذا سوف يكون له تأثير مدمر كبير على قطاع الزراعة على طول نهر النيل. حاولت مصر فرض جدول زمني لمليء السد يمكن أنْ يستمر على مدار عشرين عامًا من أجل تقليل الآثار السلبية على الزراعة في مصر، ولكن مفهوم في الغرف المغلقة أنّ مصر تخلت عن هذا الخيار، نتيجة للخلافات الدبلوماسية والأمنية، سحبت السودان دعمها لمصر (الذي كان موجودًا بعد توقيع إعلان المبادئ)، وغيّرت من مواقفها من أجل دعم أثيوبيا. الحصول على مكاسب دبلوماسية بواسطة السودانيين والتغيير الأخير في القيادة في أثيوبيا يمثل مجموعة جديدة من التحديات للمصريين. خلف الأبواب المغلقة اعترف المصريون على مضض بالهزيمة وبالتأثير الذي يمكن أنْ تشهده الدولة المصرية. (مركز الحريري، 2018)

3-3-2-2 الآثار والتداعيات الاقتصادية

حسب الدراسات وتقارير اللجان الفنية والدولية هناك تداعيات كبيرة على اقتصاد دول المصب وخاصة الاقتصاد المصري في ظل ارتفاع معدل السكان، وزيادة الطلب على المياه.

وأشار التقرير الدولي إلى أنه لا يوجد تحليل اقتصادي من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الأثيوبي، فيما يخص حجم السد وارتفاعه والقدرة التصميمية لمحطة الكهرباء، حيث أكّد الجانب الأثيوبي أنّ قرار إنشاء السد بهذه المواصفات خاص بالحكومة الأثيوبية، وليس من اختصاص اللجنة. (اليوم السابع،24 أبريل 2014)

ففي حال تمّ تشغيل سد النهضة، فإنّ حصة مصر من مياه نهر النيل ستنخفض بنحو 9 إلى 12 مليار مترًا مكعبًا، وخطورة هذا الأمر تكمن في أنّ مشروعات استصلاح الأراضي بمصر ستتوقف بسبب ما سينتج من عجز في كميات المياه المتاحة، وبالتالي؛ ستتوقف المساحات الزراعية بمصر عند معدلها الحالي، وهو قرابة ثمانية ملايين فدان. يعني ببساطة فقدان عدد كبير من مواطنيها لفرص العمل التي يتيحها لهم قطاع الزراعة الذي يستوعب نحو 6.5 ملايين عاملًا. وهذا سيضيف أعباء اقتصادية جديدة على كاهل الاقتصاد المصري، تتمثل في تكاليف تحلية مياه البحر لسد العجز في المياه الصالحة للشرب، أو ما يمكن عمله من خلال إعادة المعالجة لمياه الصرف للاستفادة منها في ري الأراضي الزراعية. (إبراهيم، 2017، ص 7)

ومن شأن التأثير على حصة مصر من المياه أنْ تنخفض الكهرباء المنتجة من السد العالي الذي يوفر نسبة 10 إلى 12% من الطاقة المنتجة في البلاد. ويعتبر التأثير على هذه الحصة رغم صغرها نقطة ضغط على الاقتصاد المصري؛ لأنّ خفض حصة السد العالي من إنتاج الكهرباء يعني تعويضها من مصادر أخرى ذات تكلفة اقتصادية عالية، فضلًا عن نظافة المصادر المائية في توليد الكهرباء. والتفكير في مصادر بديلة للكهرباء المتحصل عليها من السد العالي، يستغرق وقتًا حال اللجوء إلى المصادر الجديدة والمتجددة، مثل: الرياح أو الطاقة الشمسية أو تدوير المخلفات، كما أنّ اللجوء إلى الطاقة النووية محفوف بكثير من المخاطر رغم أهميته لمصر، وكذلك اللجوء إلى مصادر أحفورية من خلال النفط والغاز ذوي التكلفة العالية، وخاصة بعدما أصبحت مصر تستورد أكثر مما تصدر من النفط والغاز؛ بسبب سياسات التصدير الخاطئة التي نفذتها قبل ثورة يناير. (إبراهيم، 2017، ص8)

ويصف الدكتور "محمد حافظ" خبير السدود والهندسة المدنية بجامعة يونيتن بماليزيا أنّه في عام 1990 كانت حصة مصر تكفي تعداد سكانها، ويزيد عليها بعض الفائض، والذي كان يخزن ببحيرة السد العالي في عام 2000، وتعادل حجم الإيرادات المائية لدولة مصر مع حجم الاستهلاك السنوي. وفي عام 2015 وصل العجز لقرابة 18 مليار مترًا مكعبًا؛ مما استلزم تدوير مياه الصرف الزراعي والصحي لري أكثر من مليون فدان، وهذا بعدما وصلت حصة المواطن المصري عام 2017 لأقل من 620 مترًا مكعبًا سنويًا؛ أي بعجز قدره 40% عن خط الفقر المائي العالمي. كل هذه الأرقام قبل بدء تشغيل سد النهضة، الذي سيزيد من الفقر المائي لمصر في المستقبل القريب (Ethiopia's biggest،2011)

وفيما يلي بعض الآثار الاقتصادية الخطيرة المحتملة للسد :(رضوان، وآخرون، 2018)

1) من المحتمل أنْ تتضرّر مصر من أنّ حصّتها من المياه والمُقدّرة ب(55.5 مليار مترًا مكعبًا) سوف تنخفض مباشرة بمجرّد البدء في ملء خزانات المياه لهذا السدّ، وقد بدأت بالفعل في تموز/يوليو 2017 لتصل إلى ما قيمته 18 مليار متر مكعب؛ الأمر الذي يُهدّد قرابة 5 ملايين فدان مصري بالبوار، مع انخفاض في توليد الطاقة والكهرباء من السدّ العالي بما قيمته (4500 جيجاوات) أي بما يعادل 37%، مع حدوث عجز كلّي في توليد الكهرباء ليصل إلى 41 عامًا مع آثار أخرى أشدّ خطرًا.
2) من الآثار الخطيرة أيضًا، والتي تعلمها جيّدًا قطر وإسرائيل، (الثنائي المُسانِد لأثيوبيا في جريمتها التاريخية)، وتمّ إبلاغهم رسميًا من قِبَل وزارتي الخارجية والري المصريتين منذ سنوات، بهذه الآثار السلبية لهذا السدّ، والذي بدأ امتلاؤه وتخزينه بالمياه – فعليًا–في تموز/يوليو 2017، سوف يكون بمنزلة كارثة على مصر، ومع ذلك هم ذهبوا ليدعموه.
3) زيادة مديونية مصر الخارجية وعجز الموازنة؛ بسبب زيادة الاقتراض لاستيراد الخضروات والفواكه؛ وذلك لسد العجز الحادث.

3-3-2-3 الآثار والتداعيات البيئة والاجتماعية

النيل هو الحبل السري ومصدر الحياة لمصر المصريين، فلا وجد لهم بدونه، فمصر بدون النيل قاحلة، وهي بدون مجرد صحراء، لذلك؛ فهي تدين بوجودها لهذا النهر العظيم، لا يوجد بلد في العالم يتوقف بكيانه ووجوده، وحياة سكانه على ماء نهر كما تتوقف حياة مصر على مياه النيل، هذا النهر

الذي خلق الله به مصر، وأجراه فيها ليدر الخير على قاطنيها جيلًا بعد جيل. ولنهر النيل والبيئة المحيطة به قصة نادرة في تكوينه، حيث ترتبط تلك القصة ارتباطًا وثيقًا بقصة تكوين ذاتها بقدر ارتباطها بالمؤثرات الحضارية والإبداعية للإنسان المصري نفسه، فلولا النيل ما كانت قد توفرت تلك البيئة النهرية الطبيعة القادمة من الجنوب والمتجهة نحو الشمال، هذه البيئة هي التي مكنت المصريين من المبادرة بإقامة أقدم الحضارات الإنسانية على دلتا ذلك النهر ووواديه. (رضوان وآخرون، 2017)

أما عن الآثار الاجتماعية، فإنّ السدّ سوف يُنشئ ظروفًا غاية في الصعوبة لقطاعات عريضة من السكّان الريفيين خاصة في المناطق المُتضرِّرة بنقص الموارد المائية. وبصفة عامة يمكن تقدير عدد السكّان الزراعيين المضارين بشكل تقريبي؛ وذلك على أساس أنّ العدد الكلّي للسكّان الزراعيين 40 مليون نسمة يتعيّشون على المساحة الزراعية الإجمالية البالغة 9 ملايين فدان، فتكون حمولة الفدان من السكّان 4.4 أفراد، أي أنّ كل مليون فدان يعول 4.4 ملايين نسمة. وفي حال السيناريو الأول (أي طول فترة تخزين المياه خلف سدّ النهضة لأكثر من 6 سنوات والتي سيتم فيها فقد 1.6 مليون فدان)، يفقد 7 ملايين نسمة مصدر دخلهم الرئيسي، أما في حال السيناريو الثاني (أقل من 6 سنوات تخزين مياه) فيزيد عدد السكّان الزراعيين الذين يفقدون مصدر دخلهم إلى 12.8 مليون نسمة. وفي السيناريو الثالث (3 سنوات) (أحمد، 2016)

من الآثار الاجتماعية لسد النهضة على مصر يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع نتيجة بوار الأراضي الزراعية، وهجرة الفلاحين للمدن بحثًا عن العمل، ومن المتوقع أنْ يكتمل بناء السد تمامًا، وحينها ستدخل مصر في مرحلة من الجفاف والشح المائي. والجدير بالذكر أنّ مصر حاليًا تعد من الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي بنصيب 860 مترًا مكعبًا للفرد سنويًا، وهو أقل من خط الفقر المائي الذي يبدأ من 1000 مترًا مكعبًا سنويًا للفرد، وحسب تقرير صادر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري، من المتوقع أن تبلغ احتياجات مصر المائية في العام 2017 نحو 86.2 مليار مترًا مكعبًا، وهو ما يقل عن مواردها المائية البالغة 71.4 مليار مترًا مكعبًا، من بينها 55 مليار مترًا مكعبًا حصة مياه النيل، والباقي يأتي من المياه الجوفية والأمطار ومعالجة المياه. وتستخدم مصر نحو 10% من المياه في الشرب ونحو 80% في الزراعة، والباقي في الاستخدامات الصناعية والصرف الصحي. (شراقي، 2010، ص 177)

وقال خبراء آخرون أنّ الأثر السلبي قد يكون أقل بكثير إذا تعاونت مصر مع أثيوبيا عبر تبادل المعلومات، وتعديل وتيرة ملء الخزان لضمان بقاء بحيرة ناصر الضخمة على النيل ممتلئة بما فيه الكفاية.

إنّ القضايا المتعلقة بسد النهضة تتجاوز التأثيرات الاقتصادية الاجتماعية المحلية، على المستوى السياسي، في ظل فرض خطوطها الحمراء – اللعبة الصفرية لجعل السياسات الأثيوبية تتواءم مع المطالب المصرية، بشكل عام يشكل سد النهضة معضلة للمصريين؛ التنمية أحادية الجانب لنهر النيل بواسطة الدول المطلة عليه، في ظل غياب أي اتفاقية إدارية مؤثرة، ذات تأثير محدد النتائج على مصر وحصتها المائية. من وجهة النظر المصرية، هذا النشاط – من جانب أثيوبيا أو غيرها من الدول – لا يمكن تركه يستمر بدون حساب، خاصة في ظل دفع المسؤولين بأنّ هذا النشاط على طول النهر يمثل تهديدًا للأمن القومي. (مركز الحريري، 2018)

3-3-3 المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل العلاقة بين الجانبين

في الوقت الذي يتحركون فيه نحو الحل، يجب أنْ تركز الأطراف على الفرص الموجودة فيما يتعلق بمبيعات الكهرباء وواردات الغذاء والمستقبل المحتمل للانخراط في التنمية المشتركة للمشروعات في الزراعة التي يمكن أنْ تستفيد منها الدول الثلاث. إنّ أي اتفاقية متعلقة بالنهر يجب أنْ تشتمل، نتيجة لذلك، تعاون اقتصادي مشترك فيما يتعلق بتنمية النهر والمشروعات المستقبلية في الزراعة والري والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة الهيدروليكية. (حفظة، 2018، 44)

وعلى الرغم من الاتفاق على إعلان المبادئ بين الأطراف الثلاث مصر وأثيوبيا والسودان إلا أنّ العلاقة ظلت متوتر بين جميع الأطراف، ما جعل احتمال تعقد الأزمة مرة أخرى، خاصة في ظل تصاعد حدة الجدل حول جدوى السد واحتمال انهياره.

حيث قال الدكتور محمّد عبد العاطي وزير الموارد المائية والري، بأنّ اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بسدّ النهضة على المستوى الوزاري، الذي استضافته القاهرة يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 السابق بمشاركة وزراء الموارد المائية لكل من مصر والسودان وإثيوبيا، قد فشل (ولم يتوصّل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، والمُقدَّم من الشركة الاستشارية المنوط بها إنهاء الدراستين الخاصتين بآثار سدّ النهضة على دولتي المصب)، ماذا تعني هذه المعلومات؟ إنها ببساطة تعني أنّ أثيوبيا وبتواطؤ واضح مع السودان قرّرتا التسويف والمُماطلة

إلى حد إجبار مصر على الخضوع وفرض الشروط المائية عليها، والتي تعني تقليص كامل حصتها المائية. (رضوان، وآخرون، 2017)

في ضوء ما تقدم من معلومات وبينات حول الآثار والتداعيات السلبية لسد النهضة على الأمن القومي المصري والاقتصاد والزراعة المصرية، وإمكانية انهيار السد في حالة إنشائه على نفس المقاييس الحالية، وفي ظل تنكر الجانب الأثيوبي لتقارير اللجان الدولية والفنية، يصبح مستقبل العلاقات المصرية الأثيوبية على المحك.

وفي خضم الحديث عن مستقبل العلاقات المصرية الأثيوبية، يتضح أنّ هناك ثلاثة من السيناريوهات تدور في فلكهما مستقبل العلاقات بين البلدين، يمكن عرضهما على النحو الآتي:

3-3-3-1 سيناريو التعاون

يميل هذا السيناريو إلى افتراض أنّ مسار العلاقات الأثيوبية المصرية سوف يتخذ إطارًا تعاونيًا يسوده حظ وفير من الترابط والتفاهم، يمكن من خلاله تسوية الخلافات والنزاعات بين الطرفين، والتي يأتي في مقدمتها ملف المياه على نحو يرضي جميع الأطراف بما يضمن الحفاظ على الأمن المائي المصري ومن ثم الأمن القومي المصري، ويلبي متطلبات التنمية في أثيوبيا، ويُفترض هذا السيناريو في ظل التحركات المصرية الواعية تجاه ذلك الملف، ومدى قدرتها على تطويع آلياتها سواء كانت على المستوى السياسي من حيث مدى قدرتها على إثبات الحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في حوض النيل بل والحصول عليها.

3-3-3-2 سيناريو الصراع

قد تتطور الأوضاع والعلاقة المصرية الأثيوبية وصولاً لمرحلة المواجهة العسكرية، خاصة في ظل إصرار الحكومة الأثيوبية على بناء السد وفق المخططات الحالية التي تشكل تهديداُ للأمن القومي المصري والأثيوبي.

يميل لهذا السيناريو إلى تصوره المظلم لمستقبل العلاقات المصرية الأثيوبية، وذلك متأثرًا بمستوى التوترات والخلافات بين البلدين على مرِّ التاريخ، والتي تتضح أبرز معالمه في تمسك القيادة المصرية بالحقوق التاريخية في نهر النيل، ومحاولة إثباتها دون السعي حول وضع حلٍ يرضي جميع الأطراف، والنظرة الأثيوبية لسد النهضة باعتباره حلمًا قوميًا تَعْبر من خلاله إلى بوابة التقدم والتنمية

متخذة موقفًا تعسفيًا تجاه أي اتفاقية أعطت لمصر حقوق تاريخية، تمت في عهد الاستعمار، الأمر الذي يقود إلى حالة الصدام السياسي والعسكري، في حالة استمرت الأوضاع على ما عليه.

3-3-3-3 سيناريو استمرار الأوضاع

استمرار الوضع القائم بدون حلول عملية على الأرض تهني حالة الخلافات بين مصر أثيوبيا هو أقرب السيناريوهات تحققا في ظل رفض المساعي الأثيوبية لتثبيت حقائق جديدة على الأرض، وإصرار الحكومة الأثيوبية على تجاهل توصيات اللجان الدولية والفنية والوزارية.

يفترض هذا السيناريو استمرار وبقاء الاوضاع التي تنبثق عنها طبيعة العلاقات المصرية الأثيوبية، وعدم وحدوث أي تغيرات أو تطورات من شأنها تغير مسار العلاقات بين البلدين، سواء في شكلها التعاوني أو الصراعي على نحو يحفظ صيغتها وأبعادها.

لا شك أنّ سد النهضة يشكل تهديدًا حقيقًا للأمن المائي المصري، ومن ثم الأمن القومي، حيث يحمل في طياته تداعيات كارثية لا تقارن بالمنافع المزعومة لهذا السد، والتي تعكسها بوضوح المواصفات الموضوعة للسد وفقًا لعام (2015) ولا سيّما حجم السد وسعته التخزينية. وترى الباحثة أنّ مستقبل الأزمة في حوض النيل، ومن ثم أزمة خلافات بين مصر وأثيوبيا، وحرب المياه تتوقف على مدى فعالية الأجهزة المصرية في التعامل مع الأزمة ومدى قدرتها على التصدي للتحركات الإسرائيلية في أثيوبيا، ومدى قدرتها على انتزاع استعادة دورها القيادي في أفريقيا.

3-4خاتمة الفصل

هدفت الدراسة في هذا الفصل الثالث إلى الإجابة على التساؤلات التي تتعلق بالعلاقات المصرية الأثيوبية والانعكاسات السلبية لسد النهضة على علاقة مصر المتوترة أصلًا بدول جنوب أفريقيا. فتناول المبحث الأول موقف دولة أثيوبيا من مشروع بناء سد النهضة المبررات التي طرحتها في سياق تنفيذ المشروع، كما تناول المبحث المواقف المصرية المختلفة خلال أنظمة الحكم التي تعاقبت على إدارة الشأن المصري خلال السنوات الماضية، وهي سنوات الأزمة، وكما تناولت الدراسة سيناريوهات العلاقات المصرية الأثيوبية في ضوء استمرار الخلافات، حتى عقب التوقيع على مذكرة إعلان المبادئ.

وتناول المبحث الثاني التداعيات والآثار السلبية المتوقعة من عملية تشغيل السد على الاقتصاد المصري والبيئة المصرية من مختلف الجوانب. وبمكن لنا التأكيد على الحقائق الآتية:

- أصبح نهر النيل يشكل أكبر تهديد للأمن القومي المصري؛ بسبب سياسة فرض الأمر الواقع التي تعمل عليها أثيوبيا في محاول لفرض وجود السد، بما يشكل من مخاطر على الأمن المصري، على الرغم من جهودها الدبلوماسية في مختلف الدول في الإقليم، خاصة أثيوبيا، لمنع حدوث ضرر بالحصة المائية المصرية مع استمرار بناء سد النهضة واقترابه من النهاية. ويمثل نهر النيل أهمية كبيرة منذ القدم لمصر، فله يرجع الفضل لوجود مصر القديمة، حيث كانت تعتمد على النيل في توفير المياه.
- جاء إعلان الجانب الأثيوبي في أبريل 2011 عن بناء السد في ظل ظروف دقيقة عاشها الشعب المصري اتّسمت بحالة عدم الاتزان عقب ثورة 25 يناير 2011، وما صاحب ذلك من تحديات داخلية وخارجية.
- أصبحت مشكلة المياه تمثل تحديًا كبيرًا للأمن القومي العربي من خليجه إلى محيطه، يتمثل ذلك في الإمكانات المائية وقلتها في بعض الأقطار العربية، وإلى سيطرة قوى أجنبية على مصادر المياه العربية، كما هو في فلسطين، حيث سيطرت إسرائيل على معظم مصادر المياه في المنطقة بما فيها لبنان والأردن وسوريا.

- عدم وجود سياسة مائية عربية ساهم بشكل كبير في زيادة ذلك التحدي المائي الأمني للأمة العربية، ففي بعض الأقطار العربية يتم صرف بلايين الدولارات، وبشكل غير منظم لمصادر المياه الجوفية، كما هو الحال في الجزيرة العربية وفي شمال أفريقيا.
- رغم وجود اتفاقيات دولية تنظم حصص مياه الأنهار الدولية واتفاقيات خاصة بين دول حوض نهر النيل لتحديد حصص الدول الأعضاء إلا أنّ شهد العلاقات المصرية الأثيوبية محاولات متكررة لتغير قواعد اللعبة والتحكم بحجم حصة مصر من مياه نهر النيل الواصلة للقاهرة؛ ما يؤثر على الأمن القومي المصري على المستويات كافة.
- وتمحور الخلاف الرئيسي في مفاوضات سد النهضة حول زمن ملء بحيرة السد، وإمكانية تأثر منسوب النيل الأزرق، وقواعد تشغيل السد على مدار العام وسرعة إجراء الدراسات الفنية للآثار السلبية للسد على دولتي المصب السودان ومصر.
- ومع وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتخذت الأزمة منحى آخر، حيث حرص السيسي على تبني منهج الحوار مع أثيوبيا، إضافة إلى محاولات تقوية الموقف الداخلي، وتعدد البدائل في حال تأثر حصة مصر المائية، من خلال تنويع مشاريع الطاقة ومصادرها، وتوسيع مساحة الحركة المصرية في القارة الأفريقية.
- من المتوقع أنْ يؤدي وقت مليء السد إلى خفض حصة مصر من المياه بنسبة 10% خلال ست سنوات، هذا سوف يكون له تأثير مدمر كبير على قطاع الزراعة على طول نهر النيل، ويمثل سد النهضة معضلة للمصريين: التنمية أحادية الجانب لنهر النيل بواسطة الدول المطلة عليه، في ظل غياب أي اتفاقية إدارية مؤثرة، ذات تأثير محدد النتائج على مصر وحصتها المائية.
- في 23 من مارس الماضي وقّع قادة دول حوض النيل الشرقي الثلاثة: (إعلان مبادئ) حول سدّ النهضة، وقد مثّل الإعلان حلًا وسطًا في قضايا عدة؛ وتتضمن الاتفاق ورقة تشمل 10 مبادئ تلتزم بها الدول الثلاث بشأن سد النهضة، وتم التوقيع عليها من قبل الدول الثلاث، ومرفق بها ورقة شارحة حول إيجابيات الاتفاق وانعكاساته على علاقات الدول الثلاث. وأكدت دباجة الاتفاق على التقديرات للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود؛ وإدراكًا لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان.

- يجمع الخبراء على وجود آثار كارثية مدمرة لسد النهضة على مصر، سواء عند تشغيله وبدء عملية تخزين المياه، وتفاقم الأزمات مع مرور الوقت بعد التشغيل. فالآثار سوف تكون كارثية حال سقوطه وانهياره لوجود احتمالات كبيرة بانهيار السد. وقد ذكر عبد الحافظ الصاوي الخبير الاقتصادي عن ويوضح الخبراء أنه إذا ما تعرض السد للتدمير أو القصف ستمتد آثاره الكارثية إلى مصر والسودان، كما سيؤدي لإحداث خلل بيئي، ولتحريك النشاط الزلزالي في المنطقة، نتيجة الوزن الهائل للمياه المثقلة بالطمي والمحتجزة أمام السد، وسيبلغ العجز المائي لمصر 94 مليار مترًا مكعبًا عام 2050، أي سيحرم مصر من مياه النيل كاملة لمدة عامين، حيث تبلغ حصة مصر من مياه النهر 55 مليار مترًا مكعبًا سنويًا.
- حال تشغيل سد النهضة فإنّ حصة مصر من مياه نهر النيل ستنخفض بنحو 9 إلى 12 مليار مترًا مكعبًا، وخطورة هذا الأمر تكمن في أنّ مشروعات استصلاح الأراضي بمصر ستتوقف بسبب ما سينتج من عجز في كميات المياه المتاحة، وبالتالي؛ ستتوقف المساحات الزراعية بمصر عند معدلها الحالي، وهو قرابة ثمانية ملايين فدان، إضافةً للآثار الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع نتيجة بوار الأراضي الزراعية، وهجرة الفلاحين للمدن بحثًا عن العمل، وفيما يتعلق بالآثار السياسية.

الفصل الرابع

تأثير سد النهضة على الأمن السوداني

4-1مقدمة:

زادت التغيرات المناخية؛ وما أعقبها من قلة الأمطار، وانتشار الجفاف والتصحر، وازدياد السكان، والحاجة لتوفير الغذاء، وتحقيق الأمن الغذائي، وازدياد الطلب على الماء على قلته، وتدهور نوعيته الأمر تعقيدًا. وجعلت الأوضاع الهيدروجيولوجية غير المواتية معظم مصادر السودان المائية 77% خارج نطاقه الجغرافي (نهر النيل ونهر القاش وبركة وازوم)، ويعاني السودان من ندرة في موارده المائية وتزداد هذه الندرة عامًا بعد عام، ونصيب الفرد السوداني من المياه في تناقص مستمر. وتشير الدراسات إلى أنّه وخلال العقدين القادمين، فإنّ نسبة الحاجة إلى المياه ستفوق المياه المتاحة بأكثر من 60%. وتقدر كمية الموارد المائية المتاحة حاليًا بـ 5 .30 مليار مترًا مكعبًا (20.5 من نهر النيل وروافده، 6 مليارات من الأنهار الموسمية والوديان و4 مليارات مياه جوفية). وتقدر حاجة السودان المائية في الفترة من عام 2012م 2027م بحوالي52.6 مليار مترًا مكعبًا؛ ويلاحظ العجز الواضح مع الطلب على المياه في تلك الفترة، وهذا نتاج طبيعي للتوسع في المشروعات المقترحة والتطور الصناعي، وازدياد احتياجات الإنسان والزيادة المطردة في استهلاك الحيوان. (جريدة العرب، 24 نوفمبر 2015)

ستعرض الدراسة في هذا الفصل العلاقات السودانية الأثيوبية، تاريخها وتطورها، وموقف حكومة البشير من سد النهضة، وتداعيات السد على الأمن المائي السوداني.

4-2المبحث الأول: العلاقات الثنائية بين السودان وأثيوبيا

4-2-1 المطلب الأول: العلاقات السودانية الأثيوبية

لم تكن العلاقات السودانية الأثيوبية علاقات خالصة، وإنما ساعدت فيها قوى خارجية ودولية ومراكز بحوث مشهود لها بالكفاءة والقدرة على تحسس مفاجآت المستقبل؛ بسبب الإصرار على إبقاء العلاقات في حالة من الهدوء بالرغم من اختلاف الرؤى وتصادم المصالح. (دراسة: وكالة شهادة، 27 مارس 2018)

4-2-1-1 لمحة تاريخية

شهدت العلاقات السودانية الأثيوبية استقرارًا معقولًا أغلب فترة تسلم الرئيس ملس زيناوي السلطة في أثيوبيا (1991– 2012) بعد صراع كبير بين البلدين طوال فترة حكم الدرگ 1974، والرئيس منگستو هايله مريم منفردًا 1977–1991، ويرجع تحسن العلاقات جزئيًا إلى الدعم والمساندة اللذين وجدتهما جبهة تحرير التكراي، ومن بعدها الجبهة الثورية لتحرير الشعوب الأثيوبية المكونة أساسًا من التگراي كقوى رئيسية والأرومو وبعض معارضي الأمهرة من قبل حكومات السودان، وجاءت كذلك كرد فعل لمساندة أثيوبيا الاشتراكية الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تأسست عام 1983. وكانت نشأتها الأولى برعاية مباشرة من أثيوبيا، وإشراف لصيق من الأجهزة الأمنية الأثيوبية، حتى أنّ منگستو الحركة الشعبية وبيان تأسيسها الأول كان متشابهًا إلى حد بعيد مع التوجهات السياسية الاشتراكية الشيوعية التي كانت تطبع النظام الأثيوبي المهيمن على السلطة يومئذٍ[1] (احمد آمين، 2013، ص12–13)

ويرجع عمق العلاقات السياسية بين السودان وأثيوبيا إلى أكثر من 5000 عام قبل الميلاد، ولعلّ أبرز سبب لعراقة هذه العلاقات كان الحاجة المشتركة لنهر النيل، والتي لا تزال مستمرة إلى عصرنا هذا. في حين يسجل التاريخ الحديث اسم عثمان خالد كأول سفير للسودان لدى أثيوبيا في عام 1897، والذي جعل من السودان في قائمة البلدان الأوائل التي أقامت علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا، إلا أنّ هذه العلاقة لم تصل للجدية المطلوبة إلا بعد استقلال السودان لتأخذ منحى أكثر قوة ابتداء من عام 1956 (دراسة: وكالة شهادة، 27 مارس 2018).

[1] تمتلك أثيوبيا استراتيجية ما تجاه السودان ربما وُضعت بعد سقوط الرئيس منقستو هايلاماريام 1991م ، حيث تعمل الدولة الأثيوبية في عهدها الجديد على إنفاذها برغم المتغيرات السياسية.

وكان جوهر الخلاف بين الخرطوم وأديس أبابا في جوهره قبلي؛ أي أنّه بين قبائل هنا وأخرى هناك؛ الأمر الذي يمهد الطريق لقيادات البلدين للبحث عن تسوية توافقية، لكنه رجّح أنْ تكون المعارضة على الجانبين تلعب دورًا حيويًا في هذه القضايا المثيرة، ورغم ذلك شهدت العلاقات بين الخرطوم وأديس أبابا، تطورات إيجابية خلال الأعوام الماضية، على مستوى سد النهضة والتجارة البينية، غير أنّ الأولى لن تنسى للأخيرة أنها ساهمت بقواتها المنتشرة بجنوب السودان في فرض الاستقرار، عقب اندلاع صراع بين رئيس جنوب السودان سِلفا كير ونائبه رياك مشار، وهو ما حرم الخرطوم من فرض أمر واقع لصالحها في مسألة الحدود المتنازع عليها مع جوبا في أبيي الغنية بالنفط. (جريدة العرب، 24 نوفمبر 2015)

ويمكن النظر إلى العلاقات السودانية الأثيوبية باعتبارها واقع جغرافي وتاريخي وتواثق حضاري يمتد لآلاف السنين بين شعبين ظلا متداخلين في الحياة بجميع جوانبها، ويمكن اعتبارها حقيقة حضارية ثابتة في الوحدة الجغرافية والحضارية للشعبين الأثيوبي والسوداني متطرقة لما يجمع بينهما من وحدة ثقافة وعادات، فضلًا عن المسميات التي ظلت تطلق على حضارة المنطقة تارة السلطنة الزرقاء وأخرى أثيوبيا كتأكيد لمعنى واحد في المعنى المقصود؛ وهو عنصر السواد المقصود به أهل المنطقة في الحبشة والسودان. واقع العلاقات المتبادلة بين الشعبين السوداني والأثيوبي وتداعيات التقارب الذي يشمل أطر مختلفة وتعاون ومشاريع مشتركة، كما يجري من تأثيرات متبادلة على النطاق السياسي مشيرة تنظيم للعلاقة في أعلى المستويات تنسيقًا مشتركًا وتطويرًا ومتابعة لمعطيات العلاقة في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (حامد، 2018، ص 3).

4-2-1-2 العلاقات السياسية بين البلدين

تعتبر العلاقات السودانية الأثيوبية بمنزلة علاقات أزلية تربط بين الشعبين من النواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، ورغم ذلك شهدت العلاقة بين البلدين بعض التوتر خلال فترة الاستعمار البريطاني للسودان، لكن عقب استقلال السودان تأرجحت العلاقة بين الاستقرار أحيانًا والتوتر أحيانًا أخرى، بسبب التجاذبات الدولية خلال فترة الحرب الباردة (عبد الجبار، 2008، ص 21) ، ولم تعرف أثيوبيا الاستعمار إلا فترة محدودة، حيث وقعت تحت الاحتلال الإيطالي في الفترة ما بين (1941/1936)، وحصلت على استقلالها بمساعدة بريطانيا، حيت قامت قوة الدفاع البريطانية هزيمة الإيطاليين وعودة الإمبراطور هيلاسلاسي لعرشه عام 1941، بينما استقل السودان

عام 1956 بعد زوال الاحتلال البريطاني عقب استقلال مصر مباشرة. (عبد الجبار، 2008، ص 66).

وتم الاعتراف المتبادل بين أثيوبيا والسودان كدولتين مستقلتين عام 1956 عبر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بإنشاء سفارة أثيوبية في الخرطوم، وسفارة سودانية في أديس أبابا عقب استقلال السودان مباشرة. (عبد القادر، 1998، ص 120).

وفي عام 1991 سجلت أول زيارة رسمية للرئيس السوداني عمر البشير لأثيوبيا استجابة لدعوة رئيس الوزراء الأثيوبي السابق ملس زيناوي لتوقيع جملة من الاتفاقيات بين البلدين تدفعها مصالح الموقع الجغرافي، وزيادة الحاجة لإقامة علاقات عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية تكفل استمرار الارتباط السوداني الأثيوبي، ونتيجة هذه الاتفاقيات وجدت أثيوبيا البلاد التي تفتقد لسواحل بحرية وجدت في ميناء بورتسودان متنفسًا كممر مائي لحركة التصدير والاستيراد التي تمثل عصب التجارة الخارجية لأثيوبيا، ولكن وبالرغم من توقيع الكثير من الاتفاقيات بين البلدين وفي العديد من المجالات، إلا أنّ مستوى التنفيذ لهذه الاتفاقيات يصنف متدنيًا، ويرجع هذا التدني للبيروقراطية التي أضعفت قدرات النظامين الحاكمين لتطبيق بنودها والاستفادة منها. (دراسة: وكالة شهادة، 27 مارس 2018)

وتمّ التوقيع على اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين خلال الزيارة التي قام بها الرئيس عمر البشير لأديس أبابا عام 1991، وتمّ تشكيل لجنة للتعاون بين البلدين تحت عنوان اللجنة الوزارية المشتركة، التي عقدت أول اجتماعاتها بالخرطوم في ديسمبر 1991م، وكان برئاسة اللواء الزبير محمد صالح نائب رئيس الجمهورية السوداني، وتمارت لايتي عن الجانب الأثيوبي، وتفرعت عن هذه اللجنة لجان فرعية لبحث مستقبل العلاقات الأثيوبية السودانية على مختلف المجالات. (البرير، 2013، ص 28)

ودليل على قوة العلاقات الأثيوبية السودانية ذكر الرئيس السوداني في مؤتمره الصحفي بأديس أبابا عام 2017 أنّ "التكامل مع أثيوبيا يشمل كل المجالات، خاصة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية"، وأشار إلى أهمية الاستفادة من الموارد المائية لدول حوض النيل بصورة عادلة، مضيفًا "نحن متفقون حول سد النهضة الأثيوبي الذي سيمد السودان وأثيوبيا بالطاقة الكهربائية". بدوره أعلن رئيس الوزراء الأثيوبي عن بدء مرحلة جديدة من التكامل بين البلدين، وأردف "إننا متفقون في جميع المجالات، وسنعمل من أجل تحقيق الاستقرار وحل النزاعات في الإقليم". وزاد "نعمل معًا برؤية مشتركة خاصة في التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي والسياسي"، مشيرًا إلى أنّ أي تهديد

للسودان "هو تهديد للأمن القومي الأثيوبي"، وقد وقّع البلدين عددًا من اتفاقيات التعاون بما في ذلك اتفاقيات بشأن الطاقة والأمن والبنية التحتية وغيره. (عبد الهادي، 2017)

ورغم وجود عنصر التنافس الإقليمي بين البلدين وخصوصيات كل بلد، وما يشكله ذلك من ثغرة تنفذ عبرها أجندة القوى الدولية المتربصة، فضمن عنصر التنافس الاقليمي وتحديات البلدين، جاء مشروع (سد النهضة) لكي يشكل تحديًا حضاريًا لأثيوبيا كونه يفضي لواقع جديد بالنسبة لها وللمنطقة برمتها. (حامد، 2018، ص 3)

واعتبر عضو المكتب القيادي في حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالسودان إسماعيل الحاج موسى أنّ ما أعلنه البشير وديسيلين لا يخرج عن إطار العلاقة المتميزة والتاريخية بين البلدين، معتبرًا أنها لا تعكس بأي حال من الأحوال إرسال رسالة لدولة أخرى في المنطقة. وأوضح موسى للجزيرة نت أنّ بلاده تقف على مسافة واحدة بين كل الدول المتصارعة في المحيط الدولي والإقليمي، "وتعمل على تقريب وجهات النظر بين أثيوبيا ومصر بشأن سد النهضة". واعتبر أستاذ العلوم السياسية أسامة بابكر أنّ الإعلان قصد به تحذير أخير للحكومة المصرية للكف عن لغة التهديد والوعيد في تعاملها مع ملف سد النهضة، وقال للجزيرة نت: جوهر حديث الرئيسين نداء للحكومة المصرية إنْ كان يهمها أمنها القومي أنْ تكف عن ذلك. ووفق بابكر، فإنَّ تعهدات الرئيسين نابعة من وجدان صادق وندية في التعامل "لكن ذلك لا يعجب حكومة مصر التي تعتقد بتواطؤ السودان مع أثيوبيا في سد النهضة"(الجزيرة، نت، 2017)

بينما يخالف تلك الآراء أستاذ العلوم السياسية بجامعة أم درمان الإسلامية الطاهر عبد القادر الفادني بابكر، حيث يرى أنّ التصريحات تعكس وصول علاقة البلدين إلى قمتها المتمثلة في "الأمن القومي"، وليس بالضرورة أنْ تكون موجهة ضد مصر.

4-2-1-3 التعاون الاقتصادي

عقدت في عام 2004 سلسة اجتماعات بين الحكومة السودانية الأثيوبية لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين، في مدينة سجنه بولاية سنار، وحضر عن الجانب السوداني والي ولاية النيل الأزرق، ووالي ولاية القضاف، ووزراء الصحة والزراعة في بعض الولايات الأخرى، وعدد من المسؤولين في الوزرات الاتحادية، من الخارجية والتعاون الدولي، وشارك من الجانب الأثيوبي ولي ولاية إقليم بني شنقول، وسفيرة بوزارة الخارجية الأثيوبية المسؤولة عن الشؤون الأفريقية، وتم خلال اللقاءات بحث

تفعيل التبادل التجاري بين البلدين تكللت بمشاركة السودان مشاركة فعّالة في المعرض الدولي السادس في أديس أبابا عام 2005 (عبد الجبار، 2008، ص81) .

وقام في 3 ديسمبر 2013 الرئيس السوداني عمر البشير ورئيس الوراء الأثيوبي هايله مريم دسالگنه بافتتاح شبكة ربط كهربائي في ولاية القضارف على الحدود السودانية الشرقية مع أثيوبيا، وفي خطاب جماهيري عقب التدشين، أعلن البشير دعم السودان لمشروع سد النهضة الأثيوبي، مشروع لبناء سد على النيل الأزرق. وأضاف البشير أنّ بلاده لديها قناعة راسخة بأنّ المشروع فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر، وأنّ السودان سيعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يدًا بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة. وهي المرة الأولى التي يعلن فيها البشير مساندة بلاده لسد النهضة. (جريدة الشروق المصرية، 4 ديسمبر 2013)

يبدو واضحًا حرص كل من أثيوبيا والسودان على دوام الاستقرار في علاقاتهما حتّى أضحت حسب ما أكدته وكالة الإذاعة والتلفزيون الأثيوبية الشركات التجارية السودانية ثاني أكبر المستثمرين الأجانب في أثيوبيا بعد الصين، ولكن بالنظر لتاريخ العلاقات بين البلدين وللاختلاف الأيديولوجي لكل منهما، فضلًا عن أهمية المنطقة في الصراع الدولي، فإنّ هذا الاستقرار لا يعود لمجرد رغبة فردية لكل نظام منهما، ولكن يأتي ليتماشى ومصالح التوازن الدولي في المنطقة، وليصب في خط التنافس المحوري الذي دفع بإعلان التحالفات العسكرية المشتركة، وبناء الاحلاف الاستراتيجية المتنافسة، ويعكس الدور الغربي في حفظ النظام المسيحي الأثيوبي، والحرص على ثباته في وسط ظهرت فيه رغبات النهضة الإسلامية الجديدة للريادة. (دراسة: وكالة شهادة، 27 مارس 2018)

وفرضت التحديات الكبيرة التي تتسببها ظروف البلدين تعاونًا مشتركًا بينهم، لقد فرضت هذه التحديات الجامعة للدولتين ما يجعلهما أكثر اهتمامًا بتوثيق عرى العلاقة والقفز بها إلى رحاب التعاون المتكامل في شتى المضامين سياسيًا، واقتصاديًا، وعسكريًا، وتحقيق الترابط بين الشعوب وفق برامج حقيقية في الجعل من علاقة البلدين واقعًا معاشًا، بما يؤدي لانفتاح على العالم بسياسة موحدة ترعي المصلحة الإقليمية لدول المنطقة؛ ما يؤدي إلى إقناع القوى الخارجية بحقيقة واقع علاقة الدولتين ضمن الرؤى السياسية الجامعة لهما؛ مما يقود هذه القوى للتعامل مع الدولتين وفق سياسة تحترم مصالحهما المندمجة محليًا وإقليميًا. (حامد، 2018، ص201)

لذلك لم تتوقف العلاقات السودانية الأثيوبية عند حدود التعاون المشترك الذي أعلنته كل من الخرطوم وأديس أبابا من قبل، بل تعدته لتتطور باتجاه التكامل والدفاع المشترك من أي تهديد يواجهه كل منهما في المستقبل القريب على الأقل حتّى الآن، ولم تكتفِ الخرطوم وأديس أبابا بإعلانهما تعاونًا يبدو في ظاهره اقتصاديًا وسياسيًا. (عبد الهادي، 2017)

وفي إطار تعزيز العلاقات الأثيوبية السودانية بين البلدان، أرسي رئيس الوزراء الأثيوبي مليس زيناوي للسفارة الأثيوبي في الخرطوم بمدنية العمارات عام 2000، كما تمّ الاتفاق على إنشاء خط سكة حديد تربط مدينة بورتسودان بمدنية موبالي في جنوب أثيوبيا، وتمّ الاتفاق على تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في المجالات الآتية: (البرير، 2013، ص 16-17)

1. في مجال الطيران: بما يؤدي لزيادة الرحالات الجوية بين البلدين؛ لكي تصبح خمس رحلات أفراد، ورحلتين بضائع.
2. في مجال الجمارك: حيث حددت اتفاقية الجمارك والحدود، وتكونت لجنة لمحاربة التهرب الجمركي والتجارة غير القانونية.
3. في مجال النفط: إذ وافق السودان على بيع مشتقات النفط السودانية لأثيوبيا.

ويتضح أنّ العلاقات السودانية الأثيوبية لم تشهد توترًا كبيرًا، بل اتسمت العلاقات بين البلدين بالتعاون رغم اختلاف توجهات أنظمة الحكم بين السودان الذي يغلب على نظامها السياسي الطابع الإسلامي أو الأثيوبي الذي يغلب على نظامها الحاكم الطابع المسيحي الاشتراكي.

وتحدث الباحث السوداني هاشم علي حامد طبيعية العلاقات السودانية الأثيوبية عن المحددات التي تربط علاقة البلدين على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من أهمها (حامد، 2018، ص 6):

- الوعي بأنّ ما يجمع بين البلدين من أواصر ومصالح متبادلة يفوق أي إغراءات يمكن أنْ تقدمها قوى دولية تبحث عن مصالحها، وتضعها فوق تقدم ورفاهية شعبي البلدين والمنطقة الإقليمية.
- العلاقة السودانية الأثيوبية تعني جغرافية كونية، وعلائق تاريخية، وتداخلات أسرية، ومصير مشترك، فهي تفرض نفسها في مواجهة أي تقاطعات مع مصالح قوى دولية كلما توثقت في حميّتها.

- تشترك الدولتان في الكثير من التقاليد ويجمعهما سلم فني واحد وثقافة مشتركة وتذوق حقيقي لفنون بعضهم البعض، لا يقابل ذلك على المستوى الرسمي اهتمام تجاه استغلال جانب الفن كرابط شعبي عبر إنشاء فرق فنية مشتركة وتحقيق تداخل شعبي.

تتميز العلاقات السودانية الأثيوبية القوة الاستقرار رغم العديد من الأزمات التي وقعت بين البلدين، كون وجود ترابط ثقافي واثني بين القبائل الأفريقية عابرة الحدود، والتي تتمير زبها القارة الأفريقية، ما ساعد البلدين على إقامة علاقات سياسية واقتصادية مستقرة إلى حد ما في ظل استمرار ازمة سد النهضة.

4-2-2 المطلب الثاني: الموقف السوداني من سد النهضة

4-2-2-1 موقف نظام البشير

بدأت السودان في استخدام مياه نهر النيل في الزراعة على نطاق واسع مع إنشاء خزان سنار في 1924 لزراعة 300000 ألف فدان في أراضي منطقة الجزيرة، وهو المشروع الذي سعت إليه بريطانيا لزراعة القطن طويل التيلة الذي كان يلزم لمصانعها للعزل والنسيج، وتوفير الحبوب اللازمة للشعب السوداني (زكي البحيري، 2014، ص 40)

واختلف الموقف السوداني من موضوع سد النهضة حسب التوتر السياسي بين السودان ومصر من جانب والسودان وأثيوبيا من جانب آخر، وتراوح ما بين المؤيد للموقف المصري والمختلف عنه، والمتناقض معه في فترات كثيرة، فأسباب تغير الموقف السوداني عن الموقف المصري بخصوص قضايا مياه النيل في الواقع تتعلق بالوضع الداخلي السوداني أو التطورات الإقليمية السياسية والأمنية.

فقد أعلن الرئيس السوداني السابق عمر البشير في ديسمبر 2013، وهو يقف بجوار رئيس الوزراء الأثيوبي ديسالجين في منطقة القضارف بشرق السودان "أنّ سد النهضة سيكون له فوائد كبري على دول المنطقة بما فيها مصر، نافيًا ما تردد عن وجود أضرار للسد على الدول المحيطة. (الأهرام، 20 فبراير، 2014)

وعقب قيام أثيوبيا بتحول مياه النيل الأزرق في مايو 2013 دون إبلاغ مصر رسميًا بذلك أعربت الحكومة السودانية عن موافقتها على ذلك التحويل، وعلى إقامة السد، معلنة أنه لا يضر بمصالحها، وفي 13 يونيو 2013 صرّح وزير الإعلام السوداني "حمد بلال" في مؤتمر صحفي بالخرطوم أنّ

أثيوبيا قد اشتركت السودان في كل تفاصيل بناء السد، وطلبت مساعدة المهندسين السودانيين، كما قال مستشار الرئيس السوداني "إنّ سد النهضة لا يشكل قضية سياسية بالنسبة للسودان بل قضية تنمية ومصالح" (البحيري، 2017، ص 568-569)

وعلى الرغم من أنّ السودان دولة مصب في نهر النيل إلى جانب مصر، فإنّ موقفه تحول داخل المفاوضات، ليبدأ بالرفض والوقوف في معسكر القاهرة خلال العامين الأولين من مشروع إنشاء السد المائي، ثم إعلان التأييد والانحياز إلى موقف أثيوبيا خلال السنوات الأربع الماضية. وتجلى ذلك التحول في أحدث تصريح لوزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، حين قال بوضوح: إنّ مصلحة بلاده في سد النهضة الأثيوبية تتمثل في أنّ "السد يحافظ على حصة مياه السودان التي كانت تذهب إلى مصر"، وأوضح غندور أنّ "مشكلة السودان كانت ولا زالت في أنّه لم يستخدم مياه النيل التي منحتها لها اتفاقية 1959، والتي كانت تذهب لمصر طوال السنوات الماضية". (تقرير صحفي، 21 نوفمبر 2017)

ورأى خبراء سودانيون أنّ موقف الخرطوم غير التصادمي مع أثيوبيا إزاء بناء سد النهضة على نهر النيل، والتي أطلقت أديس أبابا إشارة البدء لتنفيذه، مرده علاقات السودان الوثيقة مع أثيوبيا، كما أنه ربما يعكس توجهًا سودانيًا للضغط على مصر بورقة المياه مقابل تنازل القاهرة عن المثلث الحدودي المتنازع عليه بين البلدين في منطقة حلايب وشلاتين، وكان موقف السودان تجاه القرار الأثيوبي بخصوص سد النهضة مفاجئًا، حيث بدا موقفها محايدًا، وذلك خلافًا للسنين الماضية التي شهدت تكتل دولتي المصب "مصر والسودان"، ضد دول المنبع بسبب اتفاقية عنتيبي، التي تؤسس لتقليل حصتي مصر والسودان من مياه النيل. (جريدة الأهرام، 31/مايو/2013)

وأيًا كانت التفسيرات وراء هذخ المواقف السودانية تجاه فضية سد النهضة فمن الواضح وأنّ أثيوبيا والسودان وقفا معًا ضد مصر على الأقل في مشروع سد النهضة، وهو التحالف الذي جعل من موقف مصر ضعيفًا جدًا ومهددًا، ومن المنطقي أنْ تخشى مصر من تداعيات بناء السد الذي سيؤدي تشغيله إلى تأثيرات سلبية على حصتها من مياه النيل، ويهدد بتدمير مساحات من الأراضي الزراعية المهمة لديها، فضلًا عن التسبب في أزمة في مياه الشرب التي لن تكفي عدد سكانها الذي يتجاوز 100 مليون نسمة، لا زالوا يعانون من نقص في الموارد المائية، مع إصرار أثيوبيا على

رفض المطالب المصرية بتأمين السدس من ثروة النيل المائية لصالح مصر. (دراسة: وكالة شهادة، 27 مارس 2018)

وحول التواطؤ السوادني مع أثيوبيا في موضوع سد النهضة والتداعيات السلبية للسد على الأمن القومي المصري، قال الدكتور "محمّد عبد العاطي" وزير الموارد المائية والري المصري، بأنّ اجتماع اللجنة الفنية الثلاثية المعنية بسدّ النهضة على المستوى الوزاري، الذي استضافته القاهرة يومي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بمشاركة وزراء الموارد المائية لكل من مصر والسودان وأثيوبيا، قد فشل (ولم يتوصّل فيه إلى اتفاق بشأن اعتماد التقرير الاستهلالي الخاص بالدراسات، والمُقدَّم من الشركة الاستشارية المنوط بها إنهاء الدراستين الخاصتين بآثار سدّ النهضة على دولتي المصب)، وهذا يعني أنّ أثيوبيا وبتواطؤ واضح مع السودان قرّرتا التسويف والمُماطلة إلى حد إجبار مصر على الخضوع وفرض الشروط المائية عليها، والتي تعني تقليص كامل حصتها المائية. (أحمد، 2017)

واستبقت أثيوبيا بقرارها البدء في تغيير مجرى النيل الأزرق، أحد الروافد الرئيسية لنهر النيل، نتائج التقرير المتوقع أن تقدمه اللجنة الثلاثية الدولية خلال ساعات، ومن بين دول حوض النيل العشرة وقعت 7 دول على اتفاقية "عنتيبي" التي تطرح بشكل غير مباشر إعادة النظر في حصتي دولتي المصب (مصر والسودان). والدول السبع الموقعة هي: أثيوبيا، رواندا، بوروندي، أوغندا، كينيا، تنزانيا، والكونغو الديمقراطية، فيما أعلن سفير جنوب السودان بمصر مؤخرًا عزم بلاده (أحدث دولة عضو بتجمع حوض النيل) التوقيع على الاتفاقية، في المقابل أعلنت كل من مصر والسودان رفضهما الاتفاقية التي يعتبران أنّ فيها "مساسًا بحقوقهما التاريخية" في حصتهما بمياه النيل. (جريدة الأهرام، 31/مايو/2013)

وشدد وزير المياه والري والطاقة الأثيوبي سلشي بقلي، على أهمية سد النهضة كمشروع تنموي سيساعد أثيوبيا للانتقال من الزراعة إلى التصنيع. وقال في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إنّ سد النهضة لن يُلحق ضررًا بدول المصب، مؤكدًا العمل المشترك بين دول شرق النيل، مصر والسودان وإثيوبيا. وكشف أنّ بلاده بدأت في إنشاء شبكة لنقل الكهرباء إلى دول الجوار، أي جيبوتي وكينيا والسودان في المرحلة الأولى، مشيرًا إلى أنه في المرحلة الثانية ستتوسع لتشمل دول شرق أفريقيا، معلنًا أن طموحات أثيوبيا كبيرة لتصدير الكهرباء إلى الشرق الأوسط وأوروبا. (العربي الجديد، 23 مارس 2017)

كان موقف نظام البشير من سد النهضة الأثيوبي موقف يميل للجانب الأثيوبي على حساب المصالح المصرية لوجود خلافات سياسية بين مصر والسودان في العديد من القضايا، منها ما يتعلق بموضوع أزمة حلايب، أو المواقف السياسية من قضايا تتعلق بالإرهاب وقرب نظام البشير من جماعة الإخوان المسلمين، والحروب الإعلامية التي ظهرت على السطح خلال الفترة الماضية، والتي تتعلق بمنح السودان تركيا عقدًا لتطوير جزيرة سومطرة على البحر الأحمر، ما يشكل تهديد للأمن القومي المصري.

وبالتالي؛ يمكن القول إنّ موقف السودان في عهد حكم البشير كان أقرب للموقف الأثيوبي منه للمصري، وهذا ساعد الجانب الأثيوبي على التمسك بمواقفه خلال الفترة السابقة، ما يعني أنّ خروج نظام البشير من الحكم قد يساعد مصر على مواجهة الموقف الأثيوبي في قضية سد النهضة، وهنا من المحتمل أنْ تقدم أثيوبيا تنازلات للجانب المصري والسوداني في حالة استمر موقف المجلس العسكري المؤيد للموقف المصري من قضية السد وقضايا أخرى، خاصة في ظل تقارب السودان الحالي مع المحور المصري السعودي وتباعده من المحور القطري التركي.

4-2-2-2 موقف المجلس العسكري سد النهضة

رغم كثرة التطورات السياسية التي تشهدها السودان، والتي ظهرت خلال الشهور الماضية عبر الحراك السلمي السوداني للإطاحة بنظام البشير، وانشغال المستويات السياسية والعسكرية في الداخل، إلا أنه ظهرت تصريحات عدة من مسؤولين سودانيين تتعلق بقضية السد، وحول ما يتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة في السودان والإطاحة بنظام عمر البشير، وإمكانية تأثير ذلك على قضية سد النهضة والموقف السوداني منه بعد التطورات الأخيرة في المشهد السياسي السوداني.

فقد أعلنت وزارة المياه والري في إثيوبيا، أنّ التطورات الأخيرة التي جرت في السودان لن تؤثر بشكل أساسي على مصير المفاوضات بين أثيوبيا ومصر والسودان بشأن سد النهضة الأثيوبي. نقلت الوكالة عن الخبير المائي أحمد فقيه، قوله إنّ التطورات الأخيرة التي جرت في السودان لن يكون لها تأثير سلبي، مضيفًا أنّ بناء السد ليس قرارًا سياسيًا في السودان، بل هي مسألة للمصلحة الوطنية. وأضاف الفقيه أنّ السد مفيد اقتصاديًا للسودان، بحيث يمكِن السودان من الحصول على ثلاثة آلاف جيجاوات من الكهرباء دون أي تكلفة، بالإضافة إلى شراء الطاقة الرخيصة (وكالة انترفاس الروسية، 24 أبريل/2019)

مصدر دبلوماسي مصري، قال إنّ السلطات المصرية اتفقت مع المجلس العسكري في السودان خلال الأيام الماضية على الضغط على أديس أبابا لقبول دخول جولة مشاورات جديدة منتصف شهر مايو 2019 في القاهرة. وأشار المصدر إلى أنّ المخابرات المصرية التي تتولى ملف سد النهضة برفقة وزارتي الخارجية والري حصلت على تعهدات إيجابية من المجلس العسكري في السودان بشأن دعم الموقف المصري في الملف. وتعيش السودان على وقع مرحلة انتقالية متوترة بعد الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، وتولي مجلس عسكري انتقالي مقاليد الحكم، وسط تخوفات من تأثر الملفات الإقليمية العالقة وعلى رأسها أزمة سد النهضة. (محمد، 28 أبريل/2019)

وعليه يمكن القول أن الوقف السوداني عقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير قد اختلف بشكل ملحوظ تجاه قضية سد النهضة وأصبح أقرب للموقف المصري منه للموقف الأثيوبي.

فمن الواضح أن هناك تنسيقًا مصريًا سودانيًا عالي المستوى بين السلطات المصرية والمجلس العسكري السوداني عقب الإطاحة بالبشير، فمصر ترى في هذه التغيرات قد تصب لصالح الموقف المصري في أكثر من اتجاه خاصة اتجاه مواجهة الموقف الأثيوبي المتصلب في موضوع السد.

4-3 المبحث الثاني:

تداعيات سد النهضة على الأمن القومي السوداني

من خلال قراءة تاريخ البلدين لم تكن قضية المياه عاملًا رئيسيًا في أي خلافات سياسية بين السودان وأثيوبيا، وربما يرجع ذلك لبدائية اقتصاد البلدين المعتمد على المشروعات الزراعية الصناعية البسيطة وليست المعقدة، كما يعود إلى وفرة الأمطار والبحيرات والأنهار الفرعية.

ويمثّل سد النهضة، الذي يُتوقع أنْ تبدأ أثيوبيا تشغيله الفعلي رسميًا في العام المقبل، قلقًا لدى الشعب المصري والسوداني، ويرجع ذلك إلى تأثيراته الخطيرة على جميع نواحي الحياة في البلاد، بسبب نقص المياه المتوقع، في ظل اقتصار موارد مصر المائية على نهر النيل. كما أنّ تشغيل السد بحسب مراقبين مصريين، ستكون له آثار اقتصادية كبيرة، في قطاعات الصناعة والكهرباء والزراعة، بالإضافة إلى البنية التحتية، في مصر والسودان على حدٍ سواء، رغم محاولات نظام البشير التقليل من مخاطر السد.

4-3-1 المطلب الأول: تداعيات السد على السودان

لم تكن دول أعالي النيل مهتمة في الماضي بقضية المياه التي تجري في نهر النيل؛ نظرًا لأنّ أعداد سكانها كانت محدودة، ومياه الأمطار كانت لديها كافية لزراعة المساحات المطلوبة من الأراضي، وقد دفعت الظروف الصعبة والتغيرات المناخية بعض دول المنبع التي يمر فيها مجري نهل النيل دون النظر للاتفاقيات الدولية المنظمة للمياه النهر إلى محاولة تنمية أحوال سكانها على حساب حصص الدول المصب. (البحيري، 2017، ص 575)

4-3-1-1 مخاطر انهيار السد

خلال مفاوضات سد النهضة ذات الأبعاد الثلاث الفني والسياسي والقانوني؛ وحسب ما تم نشره أنّ السودان ومصر وأثيوبيا قد تلقوا العرض الفني المشترك المقدم من الشركتين الفرنسيتين "بي آر ال" و"آرتليا"، والمسند لهما تنفيذ الدراسات الفنية بخصوص تأثيرات سد النهضة، ووقعوا على العقد الخاص بذلك ليقوم المكتبان بدراستين؛ الأولى تتعلق بتحديد: تأثيرات سد النهضة على التدفقات المائية التي تصل السودان ومصر، إضافة إلى تأثيره على الطاقة الكهربية المولدة من السدود القائمة في البلدين ، بينما الثانية تحدد تأثيرات السد على النواحي البيئية والاقتصادية والاجتماعية للبلدين الأضرار بالنفس وبالآخرين، وفي شأن استغلال مياه الأنهار المشتركة، دعت مسودة المادة 8 للجنة

القانون الدولي (إحدى لجان الأمم المتحدة) إلى "الالتزام بعدم التسبب في ضرر كبير، وهو التزام لا يرقى إلى صرامة المبدأ القانوني اللاتيني الأصلي الذي يعتبر اليوم مبدأ أساسيًا في القانون الدولي والمنصوص عليه كالآتي: "على المرء استخدام ما تحت يديه بحيث لا يلحق الضرر بجيرانه "(قريش، 2016، ص 4)، ويشكل السد بتصميمه الحالي خطرًا كبيرًا على السودان ومصر، ففي حالة انهيار السد لأي سبب كان، خاصة وقوع السد في مكان تنشط فيها حركة الزلال حسب كثير من خبراء الجيولوجيا.

ويرى خبير السدود الدولي، الدكتور " أحمد عبد الخالق الشناوي"، إنّ سد النهضة الأثيوبي يهدد بقاء السودان ومصر بالكامل، ويعرضها للحذف تمامًا من على الخريطة في حال انهياره، إضافة إلى المخاطر الأخرى المتعلقة بتخفيض كفاءة مصر من توليد الكهرباء من السد العالي. وأوضح الشناوي، الذي أشرف على تصميم العديد من السدود في أفريقيا وقارات أخرى، أنّ "المشكلة الأكبر أنّ هناك كارثة حتمية ستحدث جراء بناء السد متعلقة بالنقص الفادح في مياه الري لسنوات عدة متتالية، وهو ما قد يتسبب في فقدان جزء كبير من الرقعة الزراعية". وأشار الشناوي إلى أنّ هضبة أثيوبيا بكاملها تعد مساحة فوالق وزلازل نشطة، قائلًا إنّ أحدًا لا يمكنه التنبؤ بموعد حلول الكارثة، كما أنّ أحدًا لن يستطيع وقفها في حال حدوثها. (جريدة العربي الجديد، 23مارس/2017)

ويقول الدكتور "محمد قريش[1]" رئيس مركز تطوير أنظمة الخبرة الذكية لهندسة المياه والنقل والطاقة والتصنيع أنّ المروجون لسد النهضة يضخمون "إيجابيات" السد، وينسبون له من "فوائد" مفترضة لم تزعمها حتى أثيوبيا! ناهيك أنْ تخطط لها، ولو كانت هناك مثل هذه "الفوائد" للسد على السودان، لقالت بها أثيوبيا صراحة في "وثيقة الخرطوم"!، ولكانت تلك "الوثيقة" تحولت إلى "معاهدة" ملزمة لأثيوبيا على غرار "المعاهدة بين السودان وأثيوبيا" في كل ذلك ينكر هؤلاء المروجون للسد أضرارًا نخشى أن تكُونَ "رَدِفَ" لَهم، ويغفلون ذكر مخاطر وسلبيات تحيط بسد النهضة إحاطةَ السُّوار بالمِعْصَم، تكمن جذورها في: (قريش، 2016، ص9)

في حال تعرض السد للانهيار سيسبب موجات تسونامي يبلغ ارتفاعها نحو 145 مترًا، ستطيح بكل ما يقف في طريقها، لافتًا إلى أنّ مسار النهر الأزرق الذي يمد مصر بأكثر من 80 في المائة من

[1] الدكتور محمد قريش رئيس مركز تطوير أنظمة الخبرة الذكية لهندسة المياه والنقل والطاقة والتصنيع، هو الوحيد الذي تحدث عن التأثير السلبي والتداعيات الكبيرة للسد النهضة على الأمن القومي السوداني، وهذا الموقف كان مخالف لموقف حكومة البشير التي رأت في السد يحمي حقوق السودان من المياه المهدورة.

حصتها من المياه قد يتحول ويذهب إلى المحيط الهندي، كما يمكن أنْ يتحول أيضًا مسار النهر الأبيض. وكشف أنّ الشركة المشرفة على بناء السد وتصميمه لها سوابق في بناء سدود تعرضت لانهيارات جزئية أو كلية. (جريدة العربي الجديد، 23مارس/2017)

والأمر نفسه أكده مسؤول رسمي مصري سابق في اللجنة الفنية المشكلة من قِبل الحكومة المصرية، مشيرًا إلى أنّ المخاوف التي قام بطرحها تتمثل في ارتفاع السد الذي يبلغ نحو 145 مترًا، وسعته التخزينية التي تقدر بـ74 مليار مترًا مكعبًا وعدد سنوات ملء خزان السد، التي اقترحتها أثيوبيا ولا تتجاوز الـ5 سنوات. (جريدة العربي الجديد، 23 مارس/2017)

مكمن الخطورة في بناء سدّ النهضة الأثيوبيّ يتمثّل في كونه ليس جزءًا من مبادرة حوض النيل أو اتفاقية التعاون الإطار، أو أي اتفاق ثنائي بين أثيوبيا ومصر، إنّه مجردُ مشروعٍ أثيوبي، يأتي ضمن استراتيجية وطنية لبناء السدود، واستخدام الموارد المائية، كما أنّ تصديق البرلمان الأثيوبيّ على "اتفاقية عنتيبي بالإجماع يعني إصرارًا إثيوبيًّا واضحًا على استبعاد مصر من الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تقودها أثيوبيا في حوض النيل، ومن المعلوم أنّ عدم التنسيق بين دول حوض النيل، ولا سيّما أثيوبيا ومصر، فيما يتعلق باستخدام المياه، سوف يلحق ضررًا بالغًا بدولتي المصب.

4-3-1-2 تأثير السد على حركة المياه الهيدروليكية

تتمحور الأضرار التي يمكن أنْ تنال من السودان في حالة استمرار أثيوبيا في بناء سد النهضة، في نقاط أوضحها الدكتور محمد قريش: (قريش، 2016، ص 6)

- نقص حصة المياه المخصصة للسودان: متوسط التصريف السنوي للنيل الأزرق عند الدماذين هو 1570 م3 في الثانية أو 135.7 مليون م3 في اليوم، لكن أثيوبيا الآن تعد السودان فقط ب 130 مليون م3 في اليوم (وفي رواية أخري 133 مليون م3)
- والرقم الأول يعادل 47.5 مليار م3 في السنة، وذلك أقل من ايراد النيل الأزرق الذي اعتمدته أثيوبيا عند تصميم سد النهضة والبالغ52.6 مليار م3 في السنة! إذن أين ذهبت ال(5.1) مليار م 3 في السنة وهي الفرق بين الرقمين؟
- كما أنّ أحد الآثار الكبرى لضخامة السد وإجراءات تشغيل خزانه تتمثل في مُتَقَلِّبٌ ومالاَت سد الروصيرص في ظل سد النهضة.

- كما أنّ الانسياب المائي في السودان قد يصبح غير مستقر للغاية؛ نظرًا للاحتياجات المتقلبة لتوليد الطاقة من ذلك السد؛ مما قد يتطلب الأمر إعادة تصمم بعض منشئات الري في السودان.
- وكبر حجم الخزان وسحب المياه للري يلحقان أضرارًا بالغة بإمدادات المياه: بإنقاص كمية المياه الواردة للسودان بسبب:
- زيادة فاقد التبخر.
- زيادة فاقد تغذية المياه الجوفية.

لعلّ الموقف الأصعب الذي سوف تواجهه مصر والسودان يتمثّل في عملية ملء خزان السدّ، وهو أمرٌ يتوقف على معدلات هطول الأمطار، وهي معدلات متفاوتة في الغالب الأعم، فإذا كانت معدلات الأمطار غزيرة؛ فقد تستغرق عملية ملء السدّ سنتَيْن على الأكثر، أما في حالة حدوث جفاف وقلّة تساقط الأمطار؛ فسوف تستغرق عملية ملء السدّ مدة أطول، ليس هذا فحسب؛ فكمية المياه في خزان السدّ سوف يكون لها تأثيرٌ بالغٌ في تدفّق مياه النيل. النتيجة التي نخلص إليها ببساطة شديدة هي: أنّ تدفق المياه في نهر النيل سوف يتأثر بمعدلات متفاوتة؛ ما يؤدي إلى نقصان نصيب مصر من مياه النيل.

4-3-1-3 الآثار والتداعيات الاقتصادية والزراعية والبيئة

الهدف الاقتصادي من خلف بناء سد النهضة الأثيوبي، يتعلق بحلم أثيوبيا بأنْ تكون مركزًا للطاقة النظيفة في شرق أفريقيا وتقوم بتصديرها إلى دور الجوار، معتمدة على حسابات أعدتها منذ عشر سنوات بأنْ تكون مصر هي المشترى الأكبر للكهرباء المزمع توليدها من سد النهضة وربطها لحصول مصر على المياه بذلك بتصميمها للسد، بحيث لن تخرج المياه إلا من خلال فتحات توربينات توليد الكهرباء الست عشرة، وبالتالي؛ فإنّ عدم وجود مشترٍ للكهرباء يعنى تشغيل نصف التوربينات أو ثلثها، وبالتالي؛ تقل كميات المياه الخارجة. هذا الأمر بسبب القدرة الشرائية والاحتجاجية الضعيفة لكل من السودان وجنوب السودان على شراء كهرباء إثيوبيا (المصري اليوم، 13 يناير 2019)

التحكم في تصريف النيل الأزرق هو "تسييس مائي" يتركز حول اكتساب أو ممارسة "سلطة المنح (الجزرة) والمنع" للمياه عن الأخرين (العصا)، واستخدام المياه كسلاح في أوقات الأزمات، بالتهديد بالتحويلات أو الوعد بزيادة التدفقات ودرجة التحكم في تصريف مياه النهر تحددها نسبة سعة مواعين

التخزين، (مثلًا خزان بسعة 74 مليارم3 لسد النهضة)، إلى حجم إيراد النيل الأزرق (والبالغ50.2 مليار م3 عند الدمازين)؛ مما يعني التحكم في كل نصيب السودان ومصر السنوي من مياه النيل بالإصرار على تشييد سد النهضة بهذه الضخامة، تكون أثيوبيا قد ناقضت معاهدة وستفاليا، لعام 1648التي أنهت "حرب الثلاثين سنة" وأرست عقيدة "ميزان القوي" كأحد الأعمدة الرئيسية للنظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية، والذي تلتزم فيه الدول بضبط النفس عند تملك القوة لتجنب زعزعة الوضع القائم؛ وذلك لضمان استقرار النظام الدولي. (طايع، 2014، ص 55)

ملء الخزان ودوره كفخ للمغذيات الكيمائية التي تحتاجها النباتات والحيوانات المائية لتنمو)، سوف يؤدي إلى تغييرات جذرية في النظام البيئي المائي من تدفق حر لتيار النيل الأزرق إلى "بيئة بحيرية" خلف السد، وما لذلك من تداعيات وتأثيرات متوقعة على بيئة المياه في الأحباس السفلي (السودان ومصر)، ومن ذلك، "التنضيد الحراري" (أي تكون الطبقات الحرارية)؛ مما يؤدي إلى: (الرشيد، 2015، ص 41)

- تسارع تحلل المواد العضوية في بحيرة السد، وهذا بدوره يؤدي إلى:
- "نزع الأكسجة" في أغلب الطبقة المائية السفلي من بحيرة السد؛ أي إنضاب الأوكسجين المذاب في المياه عند تحلل المواد العضوية، كتحرير الفوسفات والمواد المغذية الأخرى؛ مما يؤدي إلى:
- النمو غير المنضبط لكل من الطحالب والنباتات المائية، وهذه الكائنات بدورها تؤدي إلى تغيير "الحالة، للخزان والنيل الأزرق من خلال 3 طرق:
- تلوث المياه.
- انسداد المجري المائي ومخارج سحب المياه.
- "الاتخامية" أي أنْ تصبح مياه الخزان مشبعة "بالمغذيات")، وهذا سيؤدي إلى:
- ازدياد الطلب على الأوكسجين الحيوي، أي الأكسجين المطلوب لعملية التمثيل الغذائي من قبل الكائنات الهوائية.

4-3-1-4 زيادة التبخر ونقص المياه

زيادة الفقد بالتبخر في مقابل زيادة القدرة الثابتة نظريًا، فإنّ أي سعة "تخزين" على النيل الأزرق يمكن أن تزيد أقل تصاريف مارة بمواقع توليد الطاقة علي النيل؛ وبالتالي تزيد القدرة الثابتة المتوفرة أي تأمين الحد الأدنى المطلوب من تصريف على النيل الرئيسي لتوليد طاقة مائية وفيرة في الروصيرص

وسنار ومروي ولكن: "التخزين على النيل الأزرق للماء لرفع منسوب بحيرة السد لإعطاء فرق توازن مائي في مواقع محطات التوليد، حتمًا سيزيد فاقد التبخر؛ وبالتالي يؤدي لإنقاص المياه المتوفرة للري في السودان إنقاص الماء بالتبخر الناجم عن السدود المقامة علي روافد النيل الأزرق وعلى نهري الرهد والدندر. (جريدة العرب، 24 نوفمبر 2015)

ولسد النهضة الأثيوبية تأثيرات سلبية كبيرة على السودان، رغم محاولة حكومة البشير السابقة نفي أي تأثيرات سلبية، فهو في حالة إكماله بهذه المواصفات وحجم التخزين يشكل تهديدًا للأمن القومي السوداني والمصري، فقد يؤدي لغرق السودان وأجزاء من مصر في حالة انهياره المحتمل سواء بسبب حركة الزلازل النشطة في المنطقة، أو بسبب تراكم الطمي، أيضًا من تداعيات السلبية، ما يلي: (جريدة العرب، 24 نوفمبر 2015)

1. تقليل خصوبة الأراضي الزراعية لعدم وصول الطمي.
2. نقص المساحات المزروعة بالري الحوضي.
3. تغير التركيبة البيئية في السودان نتيجة للتخزين في بحيرة سد النهضة.
4. فقد السودان مع مصر لكمية المياه التي تعادل سعة التخزين الميت للسد.
5. العجز المائي أثناء فترة المليء.
6. في حالة انهيار السد، فإنّ المياه المتدفقة سوف تغرق المدن السودانية، خاصة الخرطوم.

4-3-2 المطلب الثاني: مستقبل قضية سد النهضة

بحسب تقرير لمركز دراسات (Stratfor) الأميركي، فإنّ الجولات الدبلوماسية المستمرة بين الدول الثلاث لا تبشر بأنّ تلك الأزمة ستهدأ قليلًا؛ ففي منتصف مايو/أيَّار الماضي، اجتمع مسؤولون من مصر وأثيوبيا والسودان في أديس أبابا لمناقشة مشروع سد النهضة الكبير، المُقدَّرة كُلفته بحوالي 6.4 مليار دولار، ومن أجل التوصل إلى حلٍّ للمأزق المصري الأثيوبي حول مشروع توليد الطاقة الكهرومائية المزمع إقامته على ضفاف نهر النيل، وبالرغم من أنّ المفاوضين، بمن فيهم وزراء خارجية هذه الدول، ورؤساء المخابرات ووزراء المياه، فشلوا في كسر حالة الجمود للخروج من المأزق، وقَّع هؤلاء على خارطة طريق جديدة لتأسيس مجموعة دراسة علمية لمراقبة واحدٍ من أكبر الشواغل التي تعتري الدولة المصرية؛ وهو معدل ملء الخزان بالمياه، ويبدو أنّ المحادثات لا تفعل

شيئًا سوى أنها تُوَلِّد مزيدًا من المحادثات؛ نظرًا إلى أن القاهرة لن يكون أمامها كثير من الخيارات إلّا تبنّي نبرة تصالحية في الأشهر القادمة، إذا كانت تريد تقليل آثار السد الجديد – وكذلك آثار أي مشروعات مستقبلية– على نشاطات المصب. (عربي بوست، 7 يوليو 2018)

4-3-2-1 الحلول المقترحة للخروج من الأزمة

لا شك أنّ هناك مجموعة من الحلول التي يمكن أنْ تشكل مخرجًا لدول حوض النيل للخروج من أزمة السد، وتقليل تداعياته وآثاره السلبية على الأمن القومي المصري والسوداني؛ بما يؤدي إلى توسيع روافد النيل المغطاة؛ للحفاظ على توسع انتشار المياه دون غرق الدلتا حال وجود فيضان وتقليل للمياه التي تصب في البحر، وكذلك للحفاظ على المياه في موسم الجفاف.

من الحلول المقترحة التي يمكن أنْ تشكل طرق إضافية للحد من تداعيات السد على الأمن القومي المصري والسوداني، ومواجهة مشكلة الجفاف والتصحر، المساعدة في تجاوز أزمة لحل مشكلة سد النهضة الأثيوبي، قد تناول الباحث أبو جاموس في سياق العرض الآتي: (أبو جاموس، 2014)

1) عمل مشاريع في أثيوبيا تخدم الدولتين مثل شراء وزراعة أراضي.
2) سياسة ترشيد الاستهلاك، وعدم الاسراف في الماء والتشجيع عليها، وتحديد حصص ذكية للمياه مع ضمان وصولها لكل الناس.
3) إصلاح نظم الري واستخدم أنظمة الري الحديث؛ مما يوفر الكثير من المياه.
4) عمل اتحاد شامل مع السودان، وتعزيز هذا الاتحاد والترابط والسعي لتماسكه ليصبح اتحادًا مؤثرًا قويًا وقابلًا للتوسع مع بلاد أخرى؛ مما يعود بالنفع والقوة والريادة لتلك البلدين.
5) زيادة دعم المياه واستخراجها وحفر آبار، وتحلية مياه لتصلح للشرب والزارعة، وعمل مكثفات مياه بجوار الأماكن شديده التبخير مثل السواحل والبحيرات المالحة؛ وعمل خزانات مياه تستخدم في حالات الضرورة القصوى (مثل الجفاف).
6) التمويل للمشروعات المائية وعمل مشاريع مربحة تقوي الاقتصاد في مصر ومشاريع للاستثمار المربح من أصحاب القوة المالية من دول الخليج.
7) العمل على التوسع الزراعي المثمر الممنهج الدائم في مصر، والاستيراد من مصادر أفريقية بأسعار مناسبة وبالجودة المطلوبة.

8) إرسال واستقبال بعث تعليمية لهذه الدول في مختلف المجالات، وإرسال بعثات للاستثمار في السودان وأثيوبيا، فهذه الدول بحاجة لبعثات لتنميه هذه البلاد.

4-3-2-2 السيناريوهات المستقبلية للملف سد النهضة

لا شكّ أنّ الدراسات المستقبلية شأنها شأن أيّ علوم مستقبلية تتصل بالاستنتاج والاستقراء، وهي بمنزلة استنتاج للمعلومات المطروحة عن الموضوع، واستقراء للمستقبل بشأن هذا الموضوع، وتوجد في كثير من الأوقات دراسات مستقبلية في ظواهر عديدة وقضايا مختلفة تكون متناقضة ومتضاربة، ولا يعني ذلك أنّ أيًّا منهم خطأ والآخر صواب؛ ما لم يمر فترة من الزمن، ويمكن وقتها الحكم هل كانت إحدى هذه الدراسات صائبة أم لا، ولكن طالما أن الموضوع ما يزال في حيز الحاضر يستطيع كل باحث أنْ يرى مستقبل الظاهرة موضع الدراسة من خلال رؤيته للموضوع، ونتائج بحثه التي استطاع أن يَستخلصها من دراسته للموضوع، وبناءً على ذلك سيتم عرض عدد من السيناريوهات محتملة الحدوث للموضوع محل الدراسة.

السيناريو الأول: الاتجاه إلى التعاون بين مصر وأثيوبيا (على حساب السودان)

حدثت العديد من المباحثات والمفاوضات بين كلٍّ من مصر وإثيوبيا بشأن سد النهضة، ومن أهم هذه المفاوضات الاتفاق الذي حدث بين رؤساء الدول الثلاثة مصر والسودان وأثيوبيا؛ حيث تميز هذا الاتفاق بوجود حلول لجميع المسائل الفنية المرتبطة بسدِّ النهضة؛ حيث أكَّد الرؤساء الثلاثة خلال ذلك الاجتماع أنّ رؤيتهم موحَّدة تجاه السد، وقد تمّ ذلك في إطار المنفعة المشتركة للدول الثلاثة؛ كما تمّ الاتفاق على تبادل الدراسات الوطنية والمعلومات الفنية بين الدول الثلاث لحل جميع المشكلات المرتبطة بمشكلة سد النهضة؛ مما يؤدي إلى مزيد من التعاون بين دول المنبع المتمثلة في الدولة الأثيوبية، كذلك دول الْمَصَبّ المتمثلة في مصر والسودان.(رسلان امال،2018، جريدة اليوم)

السيناريو الثاني: استمرار حالة الثنائية والانقسام بين دول المنبع ودول الْمَصَبّ

لا تزال مصر تبحث عن مخرج لإنهاء الأزمة الخاصة بسد النهضة؛ وذلك لحرصها على عدم التفريط في حصتها المائية؛ لأنّ الأمر بالنسبة لها يمسُّ الأمن القومي المصري ؛ (موقع الوفد، 2018) وذلك؛ لأنّ مصر تخشى من تأثير سدّ النهضة على إمدادها بالمياه من نهر النيل؛ لأنه هو المصدر الوحيد للمياه للدولة المصرية؛ بالإضافة إلى أنّه يمد مصر بحوالي 90% من احتياجاتها المائية، وحوالي 60% من هذه المياه يأتي من أثيوبيا؛ مما يعني وجود خطر جسيم على مصر في

حال بناء السدّ.(موقع حياة،2017) كذلك يوجد العديد من الأضرار الأخرى التي ستلحق بمصر إثر بناء سد النهضة؛ منها انخفاض الإنتاجية الزراعية لأكثر من سببٍ، أهمها: قصور المياه عن استيفاء الاحتياجات المائية للمحاصيل، والسبب الآخر هو تدهور نوعية المياه بسبب زيادة درجة الملوحة، (أحمد سيد رفعت، موقع الميادين) وترى أثيوبيا أنّ لديها ما يبرر موقفها، وهو أنّ هذا السد لن يُلْحِق أضرارًا بدولتي الْمَصَبّ مصر والسودان؛ وأنّه مُصَمَّم فقط لإنتاج الطاقة الكهربائية، وستكون فوائده كثيرة لكلٍّ من مصر والسودان من تزويد الطاقة، وضمان لاستمرار نِسَب المياه، بالإضافة للربط الكهربائي بين دول منها كينيا وجنوب السودان وتنزانيا؛ وذلك سينعكس بشكل إيجابي على الإقليم بشكل عام، وقد صدر ذلك عن "أطنافو" مسؤول الأنهار العابرة في وزارة المياه والكهرباء الأثيوبية.(موقع مصر العربية)، وقد وصلت المحادثات بين مصر وأثيوبيا إلى مرحلة أكثر تعقيدًا بإصرار حكومة أديس أبابا على مواصلة بناء أعمال السد، وذلك دون انتظار نتائج الدراسات الفنية التي من شأنها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي الْمَصَبّ، وهنا يشير تقرير لمجموعة من الخبراء بحوض النيل تابعين لجامعة القاهرة أن سدّ النهضة مبالَغ في حجمة وارتفاعه، وكذلك قدرته على توليد الكهرباء قليلة؛ مما يشير إلى رغبة أثيوبيا في السيطرة على مياه النيل، وتدعيم قدرتها على تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاؤها على النيل الأزرق وعلى نهري عطبرة والسوباط.(عبد العزيز مصطفي، الموجز،2017)

السيناريو الثالث: تصاعد النزاع بين مصر وأثيوبيا

بسبب المناورات السياسية والفنية الحادثة بين مصر وأثيوبيا طيلة 7 سنوات أعلنت مصر من جانبها تعثر المفاوضات الحادثة بشأن سد النهضة في الوصول إلى حلّ مُرْضٍ لدول المنبع وكذلك دول الْمَصَبّ، وبسبب ذلك طلبت مصر التدخل من البنك الدولي لحل المشكلة بالوساطة؛ حتّى تتمكن من العودة إلى قائمة المفاوضات مرة أخرى.(مسعد احمد، موقع مصراوي،2018)

فمن المتوقع أن تشهد المرحلة المقبلة تصاعد حدة النزاع بين مصر والسودان من جهة بعد التطورات في المشهد السواني الأخير وأثيوبيا من جهة ثانية حول مشروع بناء السد، في ظل اسمرار محاولات الحكومة الأثيوبية تجاهل تقارير اللجان الدولية والفنية وعدم اتخاذ المطلب المصرية في عين الاعتبار.

4-4خاتمة الفصل

هدفت الدراسة في هذا الفصل الرابع للإجابة على التساؤلات التي تتعلق بالعلاقات السودانية الأثيوبية التي تمتاز بالاستقرار النسبي بين البلدين، وعدم حدوث تطورات وأزمات مؤثرة على طبيعة علاقة البلدين، رغم وجود العديد من القضايا الخلافية، كما تناولت الدراسة التداعيات السلبية لسد النهضة عن الأمن القومي والأمن المائي السوداني، وآثار بناء سد النهضة بهذه المواصفات على مصر والسودان. وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على النقاط الآتية:

- لم تكن العلاقات السودانية الأثيوبية علاقات خالصة، وإنما ساعدت فيها قوى خارجية ودولية ومراكز بحوث مشهود لها بالكفاءة والقدرة على تحسس مفاجآت المستقبل، بسبب الإصرار على إبقاء العلاقات في حالة من الهدوء بالرغم من اختلاف الرؤى وتصادم المصالح، يرجع عمق العلاقات السياسية بين السودان وأثيوبيا إلى أكثر من 5000 عام قبل الميلاد، ولعلّ أبرز سبب لعراقة هذه العلاقات كان الحاجة المشتركة لنهر النيل، والتي لا تزال مستمرة إلى عصرنا اليوم.
- شهدت العلاقات السودانية الأثيوبية استقرارًا وتحسنًا معقولاً خلال الفترة الأخيرة، ويمكن النظر إلى العلاقات السودانية الأثيوبية باعتبارها واقع جغرافي وتاريخي وتواثق حضاري يمتد لآلاف السنين بين شعبين ظلّا متداخلين في الحياة بجميع جوانبها.
- اختلف الموقف السوداني من موضوع سد النهضة حسب التوتر السياسي بين السودان ومصر من جانب والسودان وأثيوبيا من جانب آخر، وتراوح ما بين المؤيد للموقف المصري والمختلف عنه، والمتناقض معه في فترات كثيرة، فأسباب تغير الموقف السوداني عن الموقف المصري بخصوص قضايا مياه النيل في الواقع تتعلق بالوضع الداخلي السوداني أو التطورات الإقليمية السياسية والأمنية.
- على الرغم من أنّ السودان تعتبر من دول مصب نهر النيل إلى جانب مصر، فإنّ موقفها تحول داخل المفاوضات، ليبدأ بالرفض والوقوف في معسكر القاهرة خلال العامين الأولين من مشروع إنشاء السد المائي، ثم إعلان التأييد والانحياز إلى موقف أثيوبيا خلال السنوات الأربع الماضية. وتجلى ذلك التحول في أحدث تصريح لوزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور، 20 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، حين قال بوضوح إن مصلحة بلاده في سد النهضة الأثيوبية تتمثل في أنّ "السد يحافظ على حصة مياه السودان التي كانت تذهب إلى مصر".

- نظام البشير استخدام ورقة سد النهضة للضغط على مصر في قضايا أخرى، وهو كان موقف يميل للجانب الأثيوبي على حساب المصالح المصرية لوجود خلافات سياسية بين مصر والسودان في العديد من القضايا منها ما يتعلق بموضوع أزمة حلايب، أو المواقف السياسية من قضايا تتعلق بالإرهاب وقرب نظام البشير من جماعة الإخوان المسلمين، والحروب الإعلامية التي ظهرت على السطح خلال الفترة الماضية، والتي تتعلق بمنح السودان تركيا عقد لتطوير جزيرة سومطرة على البحر الأحمر، ما يشكل تهديد للأمن القومي المصري.

- سقوط نظام البشير بعد الثورة الأخيرة سوف يؤدي لتغير في الموقف السوداني؛ ليكون أقرب من الموقف المصري منه للموقف الأثيوبي، خاصة في ظل قرب المجلس العسكري الانتقالي من المحور المصري السعودي وابتعاده عن المحور القطري التركي.

الفصل الخامس

العلاقات الأثيوبية–الإسرائيلية وأثرها على الأمن المائي لمصر والسودان

5–1 مقدمة:

في الوقت الذي بدأت فيه المنطقة العربية تدق ناقوس خطر ندرة الموارد المائية، كما تسعى جهات غير عربية بالتخطيط للتحكم في هذه الموارد المائية بالقوة، وأحيانًا بالتفاهم المتبادل، وما الصراع العربي– الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع من أجل الاستيلاء على الماء قبل الأرض، فمنذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية في "يونيو 1967"، وهي تمارس سياسة الاستيلاء والسيطرة على المياه العربية في(الجولان بسوريا– نهر الأردن بالأردن– نهر "الليطاني" بلبنان– المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين)، كما تسعى إلى مد فرع نهر النيل إلى صحرائها بالنقب.

ستعرض الدراسة في هذا الفصل الدور الإسرائيلي في قضية سد النهضة، والمساعي الإسرائيلية المتكررة في السيطرة على مياه نهر النيل لاعتبارات استراتيجية واقتصادية.

5-2المبحث الأول: تاريخ وتطور العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية

ترتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى في النظام الدولي على اعتبارات المصالح والقناعات الأيديولوجية، بَيْد أنّ إسرائيل لها طبيعتها وخصائصها المميزة؛ بوصفها كيانًا دوليًا مصطنعًا، يقوم على ركائز توراتية وتوسّعية، ترمي في نهاية المطاف إلى تأسيس ما يُطلقون عليه: إسرائيل الكبرى. وإنها لمفارقةٌ تثير التعجب؛ أنّ الدولة التي ادّعت أنها قامت لحلّ المسألة اليهودية في العالم، وتخليص اليهود من مخاطر الاضطهاد العنصري، والإحساس بعدم الأمن، باتت هي نفسها تُعاني من الإحساس المزمن بانعدام الأمن (.ichael Brecher،1972 ، ص216)

5-2-1 المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية

لقد أضحت القضية المحورية التي تهيمن على الحياة السياسية في إسرائيل سواء داخليّاً أو في التعامل الخارجي، تتمثل في الحاجة إلى الأمن (,Ian Dowty،1،1999-12) وعليه؛ فإنّ إسرائيل تسعى لتحقيق هدفَيْن متلازمَيْن؛ أولهما: الهيمنة والسيطرة في إطار محيطها الشرق الأوسطي، وثانيهما: شدّ أطراف نُظُم الجوار الإقليمية الكبرى؛ بما يمكّنها من تحقيق الاختراق والسيطرة المنشودة.

5-2-1-1 تأصيل لتاريخ العلاقات الأفريقية الإسرائيلية

يثير التقارب الأثيوبي من إسرائيل في الساحة الأفريقية حالة من الغموض والقلق حول طبيعة المصالح المشتركة بين الطرفين، وتأثيرها على مصالح الدول العربية والإسلامية في المنطقة، كون أن إسرائيل تسعى لضرب مرتكزات الأمن القومي العربي من خلال استخدام قضية المياه.

وتقوم علاقات إسرائيل الخارجية على أساس استغلال التناقضات الدولية؛ من أجل تحقيق مصالحها مع الدول التي تعتبرها معادية، خصوصًا إذا كانت تلك الدول عربية. وتعتبر إسرائيل أنّ الدول العربية هي تهديدات مباشرة لأمنها القومي؛ مما يعني أنّها ستناصر أي طرف غير عربي على نقيضه العربي. ويدفع ذلك إسرائيل إلى استغلال تلك الخلافات من أجل توسيع نفوذها في مناطق أخرى حول العالم، بما في ذلك الدول الفقيرة من خلال استغلال حاجاتها من أجل التغلغل داخلها، وضمان أصواتها في المحافل الدولية، على حساب الدول العربية التي عادة ما تصوت ضد إسرائيل. (أبو عريش، 2018)

تحاول إسرائيل التأثير على توجهات دول القارة السمراء من القضية الفلسطينية، خاصة في التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحددة، وهذا ما يؤكده الدكتور حمدي عبد الرحمن في كتابه "الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا"، حيث يرى أنّ المواقف الأفريقية من القضية الفلسطينية بحسبانها حركة تحرر وطني قد اتّسمت بالتعقد والتغير وعدم التجانس، وهو الأمر الذي يدفع إلى أكثر من سؤال حول الدوافع التي تفسر موقف الأفارقة إزاء الكيان الصهيوني، وهنا يشير الكاتب إلى متغيرات ثلاثة: (عبد الرحمن، ص 45)

– إن فرض الكيان الصهيوني في منطقة الشرق الأوسط أدى إلى نظام إقليمي صراعي، بحيث أضحى سمة لأزمة للتفاعلات العربية الإسرائيلية.

– ارتباط وتأثر العلاقات الإسرائيلية الأفريقية بالعلاقات العربية الأفريقية قد أدى إلى اعتبار القارة ساحة صراع بين إسرائيل والعرب.

– ارتباط كل من إسرائيل والعرب والأفارقة بمتغيرات النظام الدولي، حيث تأثرات العلاقات بين هذه المجموعات بإرادة وتوجهات النظام الدولي سواء منه القديم أو الجديد.

وكانت بداية انطلاقة علاقات إسرائيل الأفريقية بعد 1957، حيث كانت إسرائيل أول دولة أجنبية تفتح سفارة لها في أكرا بعد أقل من شهر واحد من حصول غانا على استقلالها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ إسرائيل كانت تقدم نفسها بوصفها دولة صغيرة الحجم مواجهة بمشكلات وتحديات جمّة ومع ذلك تطرح أنموذجًا تنمويًا يحتذى به من قبل الدول النامية الأخرى، فعندها يمكنا فهم طبيعة علاقاتها المبكرة بالدول الأفريقية. وثمة مجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية أسهمت في تكثيف الهجمة الإسرائيلية على أفريقيا، ومن ذلك:(Kwarteng, op. cit, p168)

- حصول عدد من الدول الأفريقية على استقلالها في الستينيات؛ أدى إلى زيادة المقدرة التصويتية لأفريقيا في الأمم المتحدة، حيث كان الصراع العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح للتصويت.
- إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 وضع تحديًا أمام إسرائيل، حيث إنّها لا تتمتع بالعضوية في هذا التجمع الأفروعربي.
- عضوية مصر المزدوجة في كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية أعطاها فرصة إقامة تحالفات مع بعض القادة الأفارقة الراديكاليين من أمثال نكروما وسيكوتوري.

- بحلول عام 1966 كانت إسرائيل تحظى بتمثيل دبلوماسي في جميع الدول الأفريقية جنوب الصحراء باستثناء كل من الصومال وموريتانيا، ومع ذلك فإنّ أفريقيا كانت بمنزلة ساحة للتنافس العربي الإسرائيلي.

وتهدف إسرائيل في بناء علاقاتها الأفريقية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية، يمكن تلخصيها بخمسة أهداف كالآتي:(مطر، 2017)

1- كسر حدة العزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية ومن سار في فلكها، بالإضافة إلى محاولة كسب نوع من الشرعية السياسية في الساحة الدولية، وبالتالي؛ فإنّ أي علاقة مع دولة أفريقية يعني تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية.

2- كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تمّ النظر إلى الدول الأفريقية باعتبارها بعيدة عن أي انحيازات مسبقة لصالح أي من الطرفين.

3- العمل على تحقيق أهداف أيديولوجية توراتية خاصة بتقديم إسرائيل على أنّها أنموذج لشعب الله المختار.

4- السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي، من حيث تأمين كيان إسرائيل وضمان هجرة اليهود الأفارقة إلى إسرائيل، والحيلولة دون أنْ يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية.

5- بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية لإسرائيل؛ وذلك من خلال ما يمكن تسميته شد الأطراف حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي باعتباره المستهدف في الاستراتيجية الإسرائيلية.

5-2-1-2 تطور العلاقات الأثيوبية والإسرائيلية

تتميز العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية بتشعب أطرها وتعدد موضوعاتها الشيء الذي يعكس تنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين، والذي جاء بفعل إرث تاريخي يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي، في الوقت الذي تظل فيه مسألة يهود الفلاشا والمياه والصراع العربي الإسرائيلي هي التي تتبادر إلى الأذهان عندما تثار العلاقة التي تربط إسرائيل بأثيوبيا، وعلى الرغم من أنّ العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية هي علاقة عادية طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنّها تعتبر بالنسبة لإسرائيل حيوية واستراتيجية، وبحسب مراقبين فإنّ العلاقة الثنائية الإسرائيلية الأثيوبية لا زال يدور حولها جدل كبير منذ أكثر من نصف قرن بين صعود وهبوط شهدت أجواء من الهدوء والفتور مع النظام الأثيوبي

الحالي، إلا أنّ زيارة وزير خارجية "إسرائيل" "سلفان شالوم" في مطلع يناير/كانون الثاني "2004" لأثيوبيا أعطت مؤشرات وأبعادًا جديدة بعودة هذه العلاقات إلى عهدها الطبيعي. (صالح، 2005، ص1)

ترغب إسرائيل في تقوية علاقاتها مع دول أفريقيا الفقيرة نسبيًا؛ بهدف التغلغل داخل القارة السمراء، واستغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر فيها بكثرة، دون مقدرتها على استخراجها، أو الاستفادة منها بشكل فعّال. ولذلك؛ تتجه إسرائيل إلى مثل تلك الدول؛ بهدف السيطرة على الموارد، بحجة تقديم المساعدات التنموية التي ترفع من شأن البلاد، بينما يكون الهدف الحقيقي وراء ذلك استغلال عوز تلك الدول، وتعويض الغياب العربي فيها. ويمكن القول إنّ أثيوبيا هي إحدى تلك الدول، إذ تنظر إسرائيل إليها على أنها بوابة إلى القرن الأفريقي. (أبو الريش، 2018) ،

وخلال الفترة الماضية برزت الزيارات المتبادلة بين إسرائيل كجزء من التطور الملحوظ في العلاقات خلال الفترة الأخيرة، فقد جرت عدة وزيارات متبادلة بين الجانبين، حيث قام رئيس وزراء أثيوبيا "مليس زناوي" بزيارة لإسرائيل في بداية يونيو 2004م، ولمدة ثلاثة أيام مثلت أيضًا أهمية كبرى في إطار العلاقات الثنائية؛ كونها أول زيارة يقوم بها مسؤول أثيوبي رفيع المستوى إلى إسرائيل؛ والتي سبقتها زيارة وزير الخارجية الأثيوبي "سيوم مسيفين" الذي زار القدس من قبل في ديسمبر 2003م، وكانت هناك أيضًا زيارة لوزير الدولة بالخارجية الأثيوبية في عام 1997 "د. تقدا المو" الذي زار إسرائيل في يوليو 1997؛ والذي قال إنّ علاقة بلاده بإسرائيل عادية، وتوجد في أثيوبيا 94 سفارة والإسرائيلية إحداها، وثوابت السياسة الخارجية تقوم على بناء علاقات طبيعية مع كل الدول و التعاون معها بما يخدم المصلحة العليا لأثيوبيا. (صالح، 2005، ص 4)

وتسعى إسرائيل للتركيز على دول حوض النيل وليس بخافٍ أنّ هدف إسرائيل الثابت من وجودها في هذه المنطقة هو الرغبة في الحصول على مياه النهر، والضغط على صانع القرار المصري؛ نظرًا لحساسية وخطورة "ورقة المياه" في الاستراتيجية المصرية. وأطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة ومعروفة، كما أنّه من المعروف أنّ إسرائيل تلعب دورًا غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل استفادت من نفوذها الكبير في دول مثل أثيوبيا وكينيا ورواندا، وتكمن الرؤية الإسرائيلية في النظر إلى المنطقة بشكل شمولي أي بامتداداتها الجغرافية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، ولتدعيم

نفوذها في المنطقة تعمل إسرائيل على تشجيع جيل من القادة الجدد الذين ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة – وبالطبع إسرائيل– بعلاقات وثيقة. (عبد الرحمن، 2017)

وتهدف إسرائيل من خلف هذه العلاقات للتأثير على الأمن المائي العربي، حيث تحريض هذه الدول على بناء سدود لتحويل المياه، وتقديم صفقات أسلحة ضخمة لها للتصدي لأي هجوم مصري مزعوم، هذه التدخلات بدأت تعطي ثمارها توترًا وتدهورًا في العلاقات بين مصر وأثيوبيا على وجه الخصوص. إنّ أهم الأهداف التي تطمح لها إسرائيل في وجودها بأثيوبيا هو الرغبة في الحصول على مياه النهر والضغط على صانعي القرار المصري؛ نظرًا لحساسية وخطورة ورقة المياه كورقة استراتيجية في العلاقات المصرية والإسرائيلية. فأطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة. (محمود، 2010، ص 15)

وحاولت إسرائيل من خلال تعاونها مع أثيوبيا إنشاء (26) سدًا على نهر النيل الأزرق لري (400) ألف هكتار، وإنتاج (38) مليار، وإنتاج (38) كيلو وات من الطاقة الكهرومائية؛ الأمر الذي سيحرم مصر من خمسة مليارات مترًا مكعبًا من المياه، كذلك تحاول السودان تحقيق خطط التنمية الزراعية من خلال مشاريع الري المختلفة فيها، وإذا نفذت أثيوبيا خططها في بناء السدود الستة على نهر النيل، فلا بُدَّ من ظهور الإشكاليات مع أثيوبيا والدول الأخرى المشاطئة لهذا النهر.(الأشرم، 2007، ص250)

وجاءت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لمنطقة حوض النيل في سياق اختراق دول حوض النيل، ما يمكن فَهْم زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لأربع دول في منطقة حوض النيل، في يوليو 2016م، في هذا السياق؛ بحسبانها تتويجًا لسنوات طويلة من الاختراق الإسرائيلي لأفريقيا. وتعكس هذه الزيارة توجهات إسرائيل الخارجية الجديدة بعد الربيع العربي، والتي جعلت أفريقيا على رأس أولوياته. **ويمكن تحديد الأهداف الأساسية للزيارة فيما يأتي:** (عبد الرحمن، 2016، ص 6)

أ–أهداف اقتصادية وتجارية:

تسعى إسرائيل لمواصلة تعميق العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية الصاعدة اقتصاديًا، حيث توجد نحو ستة اقتصادات أفريقية من بين عشر اقتصادات هي الأسرع نموًا في العالم، وتطرح أفريقيا العديد من فرص العمل في المجالات التي تمتلك فيها إسرائيل خبرة واسعة، مثل: الزراعة، والاتصالات، والطاقة البديلة، والبنية التحتية.

ب-أهداف سياسية ودبلوماسية:

تسعى إسرائيل كذلك للحصول على المزيد من الدعم الدبلوماسي من الدول الأفريقية في مختلف هيئات الأمم المتحدة، حيث إنّها تواجه انتقادات لاذعة بسبب احتلالها للضفة الغربية وحصارها لقطاع غزة، كما تحاول كذلك استعادة مقعدها بصفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، والذي فقدته منذ عام 2002م.وتسعى إسرائيل إلى إقامة تحالف استراتيجي مع أفريقيا من خلال تقليص عدد دول الممانعة الأفريقية ضد إسرائيل، وهو ما تحقق بقرار غينيا استئناف علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل وزيارة مدير الخارجية الإسرائيلية لتشاد، وقد تقرر عقد القمة الإسرائيلية الأفريقية الأولى في لومي عاصمة توغو عام 2017م.

ج-أهداف تتعلق بتحولات الصراع العربي الإسرائيلي:

فقد أدى هذا الصراع إلى الإضرار بالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ومنذ بداية الثمانينيات عادت الحياة مرة أخرى بين الإسرائيليين والأفارقة، وبالفعل باتت تل أبيب مقصدًا للزعماء وكبار الشخصيات الأفريقية، حيث زارها هذا العام (2016م): الرئيس الكيني أوهورو كينياتا، ورئيس توغو فوري جناسينجبي، ووزير خارجية غانا، ووفد من رجال الدين المسلمين الأفارقة.

- أهداف أمنية واستراتيجية:

لا شكّ أنّ الخبرة الاستخباراتية والعسكرية الإسرائيلية تعد ذات قيمة مقدرة للدول الأفريقية، ولا سيّما تلك التي تواجه خطر الإرهاب والجماعات الراديكالية العنيفة، مثل: القاعدة وبوكو حرام والشباب المجاهدين، وتحاول الدبلوماسية الإسرائيلية الترويج للأنموذج الإسرائيلي في مكافحة الإرهاب، وخصوصًا في دول حوض النيل وشرق أفريقيا.

وقد اتضح ذلك في القمة الإقليمية التي عقدت في أوغندا، وجمعت رئيس الوزراء الإسرائيلي بقادة سبع دول إفريقية، هي: أثيوبيا، ورواندا، وأوغندا، وكينيا، وجنوب السودان، وزامبيا، بالإضافة إلى وزير خارجية تنزانيا. ويعكس بيان القمّة أهمية التعاون الإسرائيلي على المستوى الإقليمي في مجال تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب من أجل محاربة الإرهاب.

ترى أثيوبيا أنّ إسرائيل تشكل سوقًا للتعاملات التجارية معها، ما يعني أنّ عمليات التصدير والتوريد ستزداد بشكل كبير، بما يسهم في رفد الاقتصاد الوطني بموارد هائلة، خصوصًا بما يتعلق بمشاريع المياه والصناعات التقنية والأسلحة. وفي الواقع تعتقد أثيوبيا أنّ إسرائيل يمكن أنْ تكون بمنزلة مورد كبير للسلاح، بحكم تفوق الأخيرة في هذا المجال. وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة الحرب الإسرائيلية، فإنّ قيمة صادرات السلاح الإسرائيلي إلى الدول الأفريقية بلغت عام 2014 قرابة 318 مليون دولار، بزيادة قدرها 40% عن صادرات عام 2013. إضافة إلى ذلك، يشير مراقبون إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى أثيوبيا في مختلف المجالات تضاعف بقرابة 30 مرة، خلال السنوات القليلة الماضية. (أبو عريش، 2018)

5-2-1-3 الاستفادة الإسرائيلية من التحولات الإقليمية

حاولت إسرائيل الاستفادة من التحولات الإقليمية، من المعلوم أنّ تأثير الفراشة يعد تعبيرًا مجازيًا عن إمكانية أنْ تحدث تغييرات طفيفة في مكان ما آثارًا كبيرة في أماكن أخرى. وقد استخدم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين هذا المفهوم للتعبير عن ضرورة إحداث تغييرات جذرية في العقيدة الأمنية لدولة إسرائيل في أعقاب ثورات الربيع العربي من جهةٍ، ونتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى. ويرى أليكس مينتز، الذي ترأس الاجتماع الرابع عشر لمؤسسة إدموند بنجامين دو روتشيلد بهرتسيليا في يونيو 2014م، ضرورة تغيير مبدأ ديفيد بن جوريون الذي حدد العقيدة الأمنية لإسرائيل منذ قيامها حتّى اليوم، ويطلق على هذا المبدأ اسم: «القانون الشفوي» الذي يستند على ثلاثة مبادئ، هي: (www.haaretz.com/news)

1 – الردع.

2 –الإنذار المبكر.

3 –التفوق العسكري.

ولا يخفى أن إسرائيل تتبنى بالفعل أساليب الوقاية والضربات الاستباقية، وذلك باستخدام كل أنواع الأسلحة المملوكة لديها، ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981م، والغارات الجوية على سوريا، ومهاجمة قوافل في شرق السودان بزعم أنها كانت تحمل أسلحة تتجه إلى قطاع غزة، وإذا كانت العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تمثل أمرًا

مفروغًا منه في أدبيات الفكر الاستراتيجي لكل من البلدين؛ فإنّ إسرائيل تتجه لبناء قاعدة تحالفات إقليمية جديدة، سواء بشكلٍ رسمي أو غير رسمي، عبر مستويات ثلاثة: (عبد الرحمن، 2017)

– المستوى الأول: يشمل دول الخليج العربية؛ من خلال دعم مبادرة السلام العربية.

– المستوى الثاني: يشمل منطقة شرق إفريقيا، ولا سيّما دعم العلاقات مع دولٍ مثل: كينيا وإثيوبيا وجنوب السودان وأوغندا.

– المستوى الثالث: يشمل دول حوض المتوسط، ولا سيّما اليونان وقبرص.

أما المكون الرابع للعقيدة الأمنية الإسرائيلية الجديدة؛ فهو الذي يرتبط بمفهوم تأثير الفراشة، وهو ما يعني تكيّف إسرائيل مع التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب الاحتجاجات السلمية التي شهدتها كلٌّ من تونس ومصر في أواخر عام 2010م.

آمن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ومنذ البداية بأنّ طبيعة العلاقات الجيوستراتيجية بين العرب وإسرائيل لن تمكن أيًا من الطرفين من تحقيق النصر الحاسم على الطرف الآخر. وعليه، فإنّ على إسرائيل أنْ تسعى لتحقيق الشرعية الإقليمية من خلال الاعتراف التدريجي بوجودها في المنطقة. ولا يخفى بحسب الكاتب أنّ الاختراق الإسرائيلي الناعم لدول حوض النيل في أعقاب "الربيع العربي" قد تمّ التعبير عنه في أشكال عدة، لعلّ أبرزها: (مطر، 2017)

1- الترويج للخيار الإسرائيلي في مواجهة حركات الإرهاب في كل من شرق وغرب أفريقيا. وعليه؛ فإنّ هناك تغلغلًا واضحًا في دول حوض النيل ولا سيّما كينيا وجنوب السودان وأثيوبيا.

2- تدشين أول لوبي إسرائيلي في الكنسيت لتعزيز العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية.

3- استخدام إسرائيل لقوتها الناعمة لتقديم العون للدول الأفريقية في مجالات الزراعة والمياه والطب ومكافحة الإرهاب، وذلك عبر شراكات مع دول كبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية أو الدول الأوروبية.

5-2-2 المطلب الثاني: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

قد تتمحور المشكلة حول الجدلية القائمة بين محدودية الموارد المائية وازدياد الحاجة الى الماء في مختلف البلدان، إضافة إلى ذلك تخلف طرق الاستهلاك المائي وغياب التخطيط الاستراتيجي له في منطقتنا، مع الأخذ بنظر الاعتبار زيادة نسبة النمو السكاني إلى 3% عن معدلاته.

5-2-2-1 إسرائيل والمياه العربية

إنّ الدور السياسي والاستراتيجي والاقتصادي سيزداد خلال العقود المقبلة على مستوى العالم بصفة عامة، وتشير كل الدلائل إلى أنّ مستقبل المياه في المنطقة هو في غاية الخطورة؛ حتّى أن الكل يجمع على أن الصراع على المياه هو السمة التي سوف يتميز بها العقد القادم في المواجهة بين العرب وإسرائيل من جهة، ومن جهة أخرى بين العرب ودول الجوار المتمثلة بتركيا وإثيوبيا باعتبار أنّ تركيا تمتلك أطول حدود مع دولتين، هما: سوريا والعراق، وتشترك معهما في منابع دجلة والفرات، كما أنّ أثيوبيا ينبع منها نهر النيل الذي يخترق أراضي دولتين عربيتين، هما: السودان ومصر.

مَنْ يستطيع السيطرة على منابع الأنهار يستطيع استخدامها كسلاح في وجه الدول التي تمر سياق، نقول إنّ مفاوضات السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب تتركز على مجموعة من العوامل الجيوسياسية خصوصًا بعد عقد معاهدات بين إسرائيل ومصر والأردن وخروجها من جنوب لبنان، أهمها: تحديد الوضع النهائي لحوض الأردن. إنّ مطامع إسرائيل كبيرة جدًا وخطيرة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية سياسيًا وعسكريًا؛ وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان. إضافة إلى سرقة **إسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها** (عامر، 2015)

وتعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى بدايات القرن العشرين، ومع إحساسها بأنّ المياه ستكون مصدرًا للتوتر والنزاع، عملت على إقامة تنسيق وتعاون مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المائية، وهذا التعاون مكمل للدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل، وفي هذا الصدد ترى مصادر الأبحاث الإسرائيلية: أنّ نهر النيل هو المصدر المائي الذي يمكنه حل أزمة المياه مستقبلًا في إسرائيل، وهذا ما يشجع إسرائيل على توطيد علاقاتها مع الدول التي تستفيد بشكل أساسي من

نهر النيل، ولا سيّما "مصر" و"أثيوبيا". مكرر وفي مؤتمر "ارماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، والذي عُقِد في جامعة تل أبيب عام 1986، لم تَقَف الأطماع المائية الإسرائيلية عند مياه النيل، بل اتَّجهت إلى دول الفُرَات، والتغلغل داخلها، ومحاولة إشعال فتن الحروب؛ لمنع الدول العربية – لا سيّما سوريا والعراق – من الاستفادة من مياه الفُرَات. (خدام، 2002، ص 52)

في عام 1955م حدد ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل أهمية المياه للدولة العبرية بقوله: "إنّ اليهود يخوضون معركة شرسة مع العرب، وهي معركة المياه، وعلى مصير تلك المعركة يتوقف مصير إسرائيل؛ فإنّ خسرناها فلن نكون في فلسطين أبدًا"، والأمن المائي للأمة العربية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بموقع تلك الأمة، وتلك المياه قد تشكل في المستقبل القريب أزمات حادة قد تصل إلى حد الحروب، بل سوف تزداد حدتها في منطقة الشرق الأوسط عمومًا؛ نظرًا للزيادة السكانية المطردة والسياسات الزراعية الطموحة لدول المنطقة، وليس من الغريب أنْ تصبح مسألة المياه أكثر أهمية من البترول نفسه.(marsad ،2012)

إن المنطقة العربية بدأت تدق ناقوس خطر ندرة الموارد المائية، كما تسعى جهات غير عربية بالتخطيط للتحكم في هذه الموارد المائية بالقوة، وأحيانًا بالتفاهم المتبادل، وما الصراع العربي الإسرائيلي إلا تعبير عن صراع من أجل الاستيلاء على الماء قبل الأرض، ومنذ احتلالِ إسرائيل للأراضي العربية في "يونيو 1967"، وهي تمارس سياسة الاستيلاء والسيطرة على المياه العربية، ونهبها كذلك للمياهِ الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزَّة، كما تسعى إلى مد فرع نهر النيل إلى صحرائها بالنقب، إن المخططات المائية التوسعية لإسرائيل تعود في أصلها إلى ما قبل نشأة دولة إسرائيل؛ فهي تعتبر التحكم في مصادر المياه العربية جزءًا من أمنها القومي لبناء دولة إسرائيل العظمى، في حين نجد غياب صحوة استراتيجية عربية لصد هذه المخططات؛ نتيجة انشغال العرب بنزاعاتهم العربية العربية، وإهمال القضايا المصيرية(سلامة، 2001، ص 2).

إنّ ما يثير في هذا الأمر هو التحرك الإسرائيلي والدور الذي تلعبه الصهيونية باتجاه التحالف مع دول المنبع للتنسيق معها لإشعال الأزمة بين دول المنطقة، ومن ثم إلهائها عن هدف الصراع الحقيقي، وإدراك الصهيونية العالمية المتمثلة بدويلة إسرائيل لمدى أهمية المياه للمنطقة هو المحور الذي تبني عليه سياساتها المستقبلية حيالها؛ عالمة بأنّ الوطن العربي تصل مساحته إلى 9% من إجمالي مساحة العالم، ويضم تجمعًا بشريًا يعد الخامس في العالم، في حين لا تتجاوز موارده المائية

الـ74% من الموارد المائية في العالم؛ وبذلك تكون موارده المائية غير كافية لسد حاجته. وعليه؛ فإنّ الأمن المائي العربي سيحتل موقعًا متقدمًا على قائمة أولويات ومكونات الأمن القومي العربي خلال السنوات القليلة القادمة، وأنّ مشكلة المياه ستبقى إحدى معوقات التوصل إلى سلام حقيقي في الشرق الأوسط، وربما ستشكل الحالة هذه الورقة المهمة في الصراع بين المنطقة وإسرائيل. (راضي، 1999، ص 76)

في سياق الأنهار، فتجد مثلًا أنّ بعض الدول الواقعة على نهر النيل كأثيوبيا والسودان وغيرهما، حاولت استخدام المياه كسلاح في وجه مصر، وقد تهدد هذه الدول أحيانًا حصة مصر من مياه النهر من وقت لآخر؛ بسبب ما تقوم به من مشاريع وسدود عليه. أو قد تتعاون مع جهات خارجية كإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما حدث ويحدث في أثيوبيا، وذلك للضغط على مصر وتوجهاتها السياسية، أو ما تخطط له بعض القوى الخارجية؛ فقد فصل جنوب السودان وذلك من أجل التأثير على حصة كل من السودان ومصر من المياه. تعد قضي تأمين المياه في الوطن العربي قضية مصيرية، باعتبارها الضمان الحقيقي للأمن الغذائي؛ مما يفرض تحديات تشكل مصدر تهديد للأمن المائي العربي؛ لأنّ مسألة المياه معقدة وتدخل ضمن نطاق الصراع في الشرق الأوسط، لا سيّما أنّ القانون الدولي بوصفه وسيلة لحسم مسائل المياه، يبدو إلى حد بعيد غير ذي فاعلية في ظل عدم وجود الإطار القانوني الدولي لإيجاد الترتيبات القانونية المسبقة لعقد المعاهدات بين الدول. (عامر، 2015)

5-2-2-2 إسرائيل وتحديات الأمن المائي العربي

تفرض إسرائيل على العرب تحديات سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية، بالإضافة للتحدي المائية؛ نظرًا لسياسة إسرائيل التي تسعى من خلالها جعل الأنهار العربية سلعة مشتركة لكل شعوب المنطقة بما فيها "الشعب الإسرائيلي"، ومن هذه التحديات **ثلاثة رئيسة، على العرب مواجهتها لحل مشكلة المياه، وهي:**(حلاق، 2004، ص 32-33)

أولًا: قضية مياه نهري دجلة والفرات، وكيفية حل ما هو قائم حاليًا بين تركيا وسوريا والعراق من جهة، وبين كل من سوريا والعراق من جهة أخرى.

ثانيًا: مطامع إسرائيل التي اتهمها باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الاستراتيجية الإسرائيلية سياسيًا وعسكريًا؛ وذلك لارتباطها

بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية. وتشمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك، وينابيع المياه في الجولان وأنهار الليطاني والحاصباني والوزاني في لبنان، إضافةً إلى سرقة إسرائيل للمياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية.

ثالثًا: كيفية مواجهة مخاطر الشح المتزايد في مصادر المياه العربية والمترافقة مع التزايد السكاني، والتي تتطلب مواجهتها بذل الجهود العربية المشتركة سياسيًا واقتصاديًا وعلميًا؛ من أجل تحديد الأولويات في توزيع الموارد المائية وترشيد استثمارها، بالإضافة إلى تنمية الوعي البيئي لمخاطر التلوث، وتطوير التقنيات المستخدمة والاعتماد على الأساليب التكنولوجية الحديثة في الري ومعالجة التصحر ومشروعات تكرير وتحلية المياه التي سوف تشهد المرحلة المقبلة تزايدًا على استخدامها واستثمارها.

5-2-2-3 انعكاسات الأطماع المائية الإسرائيلية على الأمن القَومِي العربي

تفرض الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية تحدياتٍ كبيرة أمام الأمن القومي العربي والمصري، خاصة في ظل إصرار أثيوبيا على سياسة فرض الحقائق وتجاهل المطالب المصرية ونتائج الدراسات الفنية التي تحذر من مخاطر بناء السد على نفس المواصفات القائمة. ويمكن توضيح صور الاطماع الإسرائيلية في ضوء العرض الآتي:

أ- على المستوى السياسي، والوضع الجيوستراتيجي

1. على المستوى السياسي:

إنّ الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مخططاتِها لبناء دولتها الكبرى من النيل إلى الفرات، وحماية أمنها القومي من أي تهديدات عربية، كما أنّ هذه الأطماع هي شكل آخر من أشكال الصراع العربي الإسرائيلي، فالمخططات التي وضعها الاستعمار الغربي للمنطقة العربية يتم تنفيذها حاليًا من قبل إسرائيل خطوة خطوة؛ لتجزئة المنطقة العربية، وبلقنتها، والاستيلاء على كل مصادر المياه العربية، في كل من: سوريان والأُرْدُن، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وجنوب لبنان؛ مما سيمنع من قيام أي مشروع نهضوي سياسي عربي ضد الأمن القومي لإسرائيل، وبالتالي؛ سيكون التحكم الإسرائيلي ورقة ضغط رابحة لإسرائيل؛ لفرض سياسة الأمر الواقع تجاه الدول العربية؛ لفرض

تسويات سلمية تضمن حماية الأمن القَومِي الإسرائيلي على حساب الأمن القَومِي العربي. (العساف، 2005، ص 137)

ويمكن أنْ نحدد بصفة عامة انعكاسات الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية على الأمن القومي العربي من الناحية السياسية في النقاط الآتية:(ربيع، 1995، ص 224)

• تجزئة الدول العربية، وبلقنة الوطن العربي.

• تمكين الدولة اليهودية من التكامل.

• تفجير النظام القومي العربي، ومن ثم فقد الجامعة العربية طبيعتها القومية.

2. الوضع الجيوستراتيجي:

إنّ سيطرة إسرائيل على المياه الإقليمية العربية سيمنحها دورًا رياديًا إقليميًا مستقبلًا، تتحكم وحدها في الوضع الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، وإثارة الخلافات والمشاكل العربية، بدءًا بجر العرب إلى الاحتكاك، والتوتر والتهديد باستخدام العنف، وانتهاءً بالصراع العسكري المسلح؛ وذلك للحيلولة دون قيام تعاون عربي عربي مشترك في الأمن القومي العربي، هذا الوضع المحتمل سيغير الخريطة الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ونشوب مشاكل حدودية وإقليمية؛ وبالتالي إمكانية خلق دويلات طائفية وعرقية تهدد استقرار العالم العربي، وتستغلها إسرائيل لإقامة علاقات تطبيع معها بين الدول العربية، كما حدث في أزمة الخليج الثانية عام 1990، عندما اجتاح العراق الكويت، وانهار وقتها الأمن العربي، ومفاهيمه الاستراتيجية، وأصيبت مؤسسات العمل العربي المشترك بصدمة أَودت بها إلى العطالة حينا من الزمن. (الكيلاني، 1993، ص 23)

ب- على المستوى الاقتصادي والمائي

أدت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية إلى تحكم إسرائيل في كميات المياه المسموح بها لسكان العرب؛ فقد اتخذت إجراءات لضبط عملية استخراج المياه من الآبار الإرتوازية، عبر منع سكان الضفة الغربية من حفر آبار جديدة، بقصد استخدام مياهها في الري والشرب، وإجبار العرب على تركيب عدادات على آبارهم؛ مما أعطى لإسرائيل حفر هذه الآبار بشكل أعمق، الشيء الذي أثّر على مستوى المياه في الآبار العربية، ونضوب بعضها. (العساف، 2005، ص153)

وهكذا حققت الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية أهدافها بزعزعة الأمن المائي العربي، حيث تضرر من الجفاف والتصحر الذي يكاد يغزو أرجاء الوطن العربي ككل، إضافة إلى تلّوث مياه الأنهار العربية في حوض النيل والرافدين، كما أدت الاتفاقية المائية الإسرائيلية المبرمة مع الأردن في وادي عربة عام 1994 إلى تحكم إسرائيل في مياه نهر الأردن، ومنع أي مشروع مائي وزراعي بين الدول العربية؛ الأمر الذي أدى إلى قيام أزمة الغذاء، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وازدياد الطلب المحلي على الأغذية، مع ارتفاع كبير في الإنفاق العام لاستيراد الغذاء من الخارج، أمام تصاعد في عدد السكان؛ كل هذا نتيجة غياب استراتيجية مائية عربية مشتركة لحماية الموارد المائية من الأطماع والتوسعات الإسرائيلية، كما أنّ الاتفاقيات الاقتصادية المتعلِّقة بإقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة لا تَزَال غير مفعَّلة لبناء أمن اقتصادي ومائي عربي لسد حاجيات سكان الوطن العربي. (العساف، 2005، ص 123)

وثمة جوانب أخرى للعلاقات الثنائية تعززها الروابط الاستثمارية، فقد وضعت أديس أبابا سلسلة من المحفزات لاجتذاب الاستثمارات الاسرائيلية إلى قطاعات غير الصناعة والزراعة، مثل: التعليم والتخطيط المدني اللذين يلعبان دورًا أساسيًا في التنمية بعيدة الأمد. وبنظر المراقبين فإنّ ما يوطد العلاقات الثنائية الإسرائيلية الإثيوبية حاليًا هي الروابط الاستثمارية والاقتصادية، وحسب المعلومات؛ فإنّ ثمة تنامي ملموس في التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وأثيوبيا الشيء الذي تعطيه إسرائيل أهمية خاصة.

وإن إسرائيل تسعى جاهدة للدفاع عن مصالحها خاصة الاقتصادية منها في شبه القارة الأفريقية، وخاصة في أثيوبيا، ويمكن قراءة ذلك من خلال تصريحات للسفير الإسرائيلي في أديس أبابا "دورون جروسمان" (أبريل 2000) ذكر أن إسرائيل ستسعى وبقوة للتصدي لمحاولات السيطرة على الاقتصاد الأثيوبي موضحًا أنّ كثيرًا من الشركات اليهودية، والتي كانت قد أغلقت في وقت سابق ستعاود نشاطها في مجالات الزراعة والاتصالات والكهرباء (ذات الصلة بالماء).

5-3المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في سد النهضة الأثيوبي وتأثيره على الأمن القومي المصري والسوداني

ترى العقيدة اليهودية أن بناء دولتها الكبرى يبدأ من نهري النيل بمصر إلى الفرات بالعراق، تحت شعار: أَرضك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات. وتستحوذ مياه نهر النيل على مكانة خاصة في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، خاصة أنّ نهر النيل يعتبر المصدر الرئيسي للمياه المصرية، ومصر على المستوى الاستراتيجي تعتبر ركيزة من ركائز الأمن القومي العربي، وبالتالي؛ أي تأثير على حصة المياه الواردة للقاهرة يعني إضعاف الأمن القومي المصري، وخلق تحديات كبيرة على المستوى الاستراتيجي والاقتصادي لمصر.

5-3-1 المطلب الأول: النيل في الفكر الإسرائيلي

5-3-1-1 أطماع إسرائيل في مياه النيل

تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى بدايات القرن العشرين، ومع إحساسها بأنّ المياه ستكون مصدرًا للتوتّر والنزاع، عملت على إقامة تنسيق وتعاون مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المائية، وهذا التعاون مكمل للدعم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل، وفي هذا الصدد ترى مصادر الأبحاث الإسرائيلية: أنّ نهر النيل هو المصدر المائي الذي يمكنه حل أزمة المياه مستقبلًا في إسرائيل، وهذا ما يشجع إسرائيل على توطيد علاقاتها مع الدول التي تستفِيد بشكل أساسي من نهر النيل، ولا سيّما مصر وأثيوبيا، ففي منتصف السبعينيات ظهرت مقالات في الصحافة الإسرائيلية تدعو إلى ضرورة شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب، وقد كان الرئيس المصري الراحل "أنور السادات" طرح فكرة مد مياه النيل إلى صحراء النقب في حالة تحقيق السلام الشامل والكامل مع إسرائيل، إلا أنّ الفكرة لم تنفذ بسبب معارضة الجبهة الداخلية المصرية بقيادة وزير الري "عبدالعظيم أبو العطا (بكر،1991، ص، 141).

فمشروع نقل المياه من النيل إلى النقب ليس بجديد في الأوساط الإسرائيلية، فقد بدا الإعداد العملي؛ لذلك قبل طرح "السادات" لفكرته قبل خمسين عامًا، فبعد حرب أكتوبر نشر المهندس "اليشع كالي" مقالًا في جريدة معاريف بتاريخ 1978/09/17، قدّم فيه مشروعه بنقل مياه النيل إلى صحراء النقب، وقال: "إنّ مشاكل إسرائيل المائية يمكن أنْ تحل ولفترة طويلة باستخدام واحد بالمائة فقط من مياه النيل، بحيث يبدأ المشروع بتوسيع قناة الإسماعيلية من القاهرة إلى قناة السويس لتصريف 30

مترًا مكعبًا من المياه في الثانية، ثم نقل المياه في أنابيب تحت قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية، ومن هناك في قناة خرسانية إلى شمال الغربي، حتى تقترب من طريق "العريش القاهرة" عبر طريق "العريش غزَّة"، وصولًا إلى خان يونس، تتفرع القناة إلى فرعين: أحدهما يتجه إلى غزة، والآخر يتجه إلى النقب الغربي باتجاه "أوفكيم" و"بئر السبع"(كحالة، 1989، ص50).

وبمناسبة مؤتمر "ارماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، والذي عقد في جامعة تل أبيب عام 1986، أعِيد طرح فكرة نقل المياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة وصحراء النقب في الصحف الإسرائيلية، والتي نشرت تفاصيل الموضوعِ في المؤتمر، أما التحرك العملي، فيتمثل في النشاط الإسرائيلي المكثف في دول حوض النيل بشرق أفريقيا، لا سيّما في أثيوبيا التي تحصل مصر من مرتفعاتها المعروفة بالهضبة الأثيوبية على نسبة 75% من مياه النيل (سري الدين، 1998 ص 117).

5-3-1-2 المكانة المحورية للنيل في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي

تمثل مياه النيل أهمية استراتيجية لإسرائيل، وذلك بسبب أطماعها في مياه النيل من ناحيةٍ، ومن ناحية أخرى من أجل تضييق الخناق ومحاصرة مصر مائيًّا ،(طارق شلتوت، صحيفة الموجز،2015) ويعود ذلك للعديد من العوامل، ومن أهمها: العامل الديني الراسخ في الفكر الاستراتيجي اليهودي، ويمكن توضيح العلاقة كالتالي: خلال القرن الثامن عشر الميلادي ظهرت كتب بكنائس الحبشة ذات طبيعة يهودية، ومنها سفر اليوبيل، سفر آدم وحواء، وسفر وصايا أبناء يعقوب، وأسفار خارجية، وجميع هذه المراجع الدينية تؤكد على الأهمية التاريخية لمياه نهر النيل الذي تراه العقيدة اليهودية المتأصلة في الأثيوبيين من ناحية، والحدود الطبيعية للدولة الإسرائيلية من ناحية أخرى، ووفقًا للروايات اليهودية أن نهر النيل هو من أنهر الجنة الأربعة، بالإضافة أن العلاقة بين الإثيوبيين والإسرائيليين تمتد إلى عصر سيدنا سليمان.(الدسوقي محمود،2016) ونظرًا لذلك تسعى الدولة الإسرائيلية للسيطرة على مياه النيل بشتَّى الوسائل الممكنة، وذلك من خلال الدور المباشر وغير المباشر الذي تلعبه إسرائيل لتحقيق سيطرتها على مياه النيل:

1. مشروع استغلال الآبار الجوفية:

حيث قامت إسرائيل بحصر الآبار الجوفية بالقرب من الحدود المصرية، وترى الدولة الإسرائيلية أنه من خلال ذلك سوف تتمكن من استغلال انحدار الطبقة التي يوجد بها المخزون المائي تجاه صحراء النقب. (أبو كيلة أسامة، موقع إلكتروني المسلم نت،2018)

2. مشروع اليشع كالي:

وذلك المشروع ينص على نقل المياه إلى إسرائيل؛ وذلك من خلال توسيع ترعة الإسماعلية لزيادة تدفق المياه فيها، وتُنْقَل هذه المياه عن طريق سحارة أسفل قناة السويس. (موقع إسلام)

3. مشروع ترعة السلام:

هو مشروع اقترحه السادات في حيفا عام 1979م، وذلك من خلال لقائه مع بعض المتخصصين، وطلب منهم عمل دراسة عملية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لكي تصبح في متناول المتردِّدين على المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، وحائط المبكي (ورقة عمل حول شركاء التنمية).

4. مشروع يؤر:

هو ذلك المشروع الذي تبنَّاه الخبير الإسرائيلي شاؤل أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية، وقدّمه للرئيس السادات مستغلًا مباحثات كامب ديفيد وعملية السلام بين مصر وإسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، وبإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار متر مكعب لري صحراء النقب، منها 150 مليون متر مكعب لقطاع غزة يبقى أهلها رهينة المشروع الاستعماري الذي تستفيد منه إسرائيل. (ابراهيم بدر،2018)

5. مشروع سد فيشا:

هو أحد المشاريع التي تمّ إقامتها على روافد النيل الأزرق عام 1948م، بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وبمساعدة إسرائيل في أثيوبيا، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر بالسلب من مياه النيل بحوالي 0.5 مليار متر مكعب.

تحاول إسرائيل بالالتفاف حول دول منابع النيل؛ حيث إنها توجهت إلى إثيوبيا، وعملت على توثيق علاقتها معها؛ لتحقيق هدف مشترك، وهو كسر الطوق العربي عن البحر الأحمر، ونزع الصفة

القومية عن هذا البحر، ومنذ ذلك الحين بدأت إسرائيل ترسل شركات لإقامة استثمارات ضخمة داخل إثيوبيا، وقد انتقلت إلى العمل المباشر هناك منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وعملت على إقامة مشاريع للري على نهر النيل تستنزف 7 مليارات متر مكعب أو 20% من واردات المياه إلى مصر، بالرغم من أنّ هذه الدول التي تتمتع بالأمطار الاستوائية لا حاجة لها بمشاريع الري على نهر النيل.(عادل، 2016)

وقد كان التقارب بين الدولتين من خلال عدد من الزيارات الرسمية؛ منها زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان إلى إثيوبيا، وفي رفقته وفد دبلوماسي، وآخر مكوّن من رجال الأعمال، فضلًا عن ممثلين للصناعات العسكرية، وخبراء في الري تحت إشراف وتنظيم منظمة التبادل اليهودية الأمريكية، والتي تعد أحد أكبر منظمات اللوبي اليهودي بأمريكا، وقد أدت تلك الزيارة إلى افتتاح مركز "بوجاتيرا" للمحاصيل البستانية، وهو مشروع ثلاثي يضم كلًا من أثيوبيا وإسرائيل وهيئة المعونة الأمريكية.(سرور، صحيفة الأهرام المصرية،2018)، ومن مظاهر التقارب بين الدولتين أيضًا؛ زيارة رئيس وزراء أثيوبيا إلى إسرائيل عام 1989م، ثم زيارة وزير خارجية أثيوبيا إلى تل أبيب في 2003م، ثم زيارة رئيس وزراء إسرائيل سيلفان شالوم إلى أديس أبابا في 2004م برفقة وفد اقتصادي مكوّن من 22 شخصية اقتصادية إسرائيلية لتعلن بموجبها تل أبيب نيتها تطوير الصناعة والزراعة الأثيوبية عن طريق استخدام التكنولوجيا الزراعية التي تفتقدها أثيوبيا. (عماد، موقع نون بوست،2016)

وظهر التعاون الأمثل بين تل أبيب وأديس أبابا في مجال الطاقة والكهرباء؛ حيث إنّ مجلس إدارة شركة الكهرباء الأثيوبية وافق بشكل رسمي على اختيار شركة كهرباء إسرائيل لتولي إدارة قطاع الكهرباء في أثيوبيا؛ كما تم الاتفاق على إنشاء محطات طاقة، ووقود تتولى إسرائيل إدارتها، (محمد، بوابة اسرائيل،2015) وأيضًا تساهم إسرائيل في طرح سندات للمواطنين الإسرائيليين؛ لكي يساهموا في شركة وتشغيل وتوزيع الكهرباء المولدة من السد. (صحيفة الوفد،2018)

زيارة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أثيوبيا في يوليو 2016م، وفي نفس الوقت كانت تحتفل أثيوبيا بالافتتاح الأول لمشروع سد النهضة؛ مما يعني أن زيارة رئيس الوزراء كانت للاستفادة من ذلك المشروع، ومن أولى هذه الفوائد تدشين مشروعات زراعية مشتركة، بالإضافة إلى وجود 240 مستثمرًا إسرائيليًّا داخل أثيوبيا، وقد وقعت إسرائيل وأثيوبيا بعض الاتفاقيات الخاصة بتنفيذ

مشروعات ريّ ضخمة من خلال استغلال المياه الأثيوبية، وهو الأمر الذي سيبدأ تنفيذه بعد الانتهاء من سد النهضة (عبد الرحيم، موقع فيوتو، 2016)، وهكذا تمّ توضيح كل من الدور المباشر وغير المباشر لإسرائيل للسيطرة على مياه النيل وتطويق مصر مائيًّا.

5-3-2 المطلب الثاني: تأثير الدور الإسرائيلي على الأمن المائي المصري

لجأت إسرائيل إلى التدخل سياسيًا في أثيوبيا؛ للتأثير على العلاقات المائية التي تربطها بدول المصب خاصة مصر، وللتأثير على أمن مصر المائي والقومي، وبالرغم من ضعف العلاقات الإسرائيلية الأفريقية في الستينيات إلا أنّ علاقات إسرائيل مع الدول الإفريقية بدأت تأخذ منحدرًا جديدًا مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وقد اتضحت العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية بشكل كبير مع تولي زيناوي رئاسة الوزارة الأثيوبية، والذي كان معروفًا بمواجهته ومعارضته للسياسات المصرية في القضايا المائية والحقوق التي تدافع عنها باستمرار (علي محمود، 2016)

ولقد عززت إسرائيل علاقاتها السياسية مع أثيوبيا بما يضمن لها الوجود الفعّال في المنطقة وبما يحقق مصالحها، واتضحت تلك التدخلات السياسية بشكل كبير مع تولي رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميلس زيناوي منصب رئيس الوزراء، والذي بدوره قام بزيارة إسرائيل في عام 2003م، ومن ثم لحقته الزيارات من رؤساء الوزارة الإسرائيلية، وقد كان حينها سيلفان شالوم ومن بعده أيضًا نتنياهو والذي زار عدة من الدول الإفريقية ليصل للموافقة على كونه عضوًا مراقبًا في الاتحاد الأفريقي، بالإضافة لتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين من كلا الطرفين للدرجة التي أصبحت فيها كل من أثيوبيا وإسرائيل حليفتين متقاربتين تحقق كل منهما مصلحة الطرف الآخر.(الفرا، موقع وطن،2012)

وتعد أثيوبيا الحليف الاستراتيجي الأول لإسرائيل في المنطقة، وبوابتها إلى بقية دول القرن الأفريقي، ولعلّ الدور الإسرائيلي في دعم سد النهضة الأثيوبي يرتبط بسعي تل أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل، وتؤكد أثيوبيا أنّ السبب الجوهري لعلاقتها مع إسرائيل هو المصلحة الوطنية والأمن القومي الأثيوبي، برغم أنّ هذه العلاقة تشكل مصدرًا أساسيًا لأخطر المخاوف والتهديدات التي تضر بالتنمية والأمن القومي الأثيوبي، خاصة مع المحيط العربي والدول غير العربية التي لها مصالح مشتركة معه. وتعتقد أثيوبيا أنّ لها في إسرائيل سوق للصادرات والواردات الأثيوبية، تصب في جانب التنمية الأثيوبية خاصة مشاريع المياه والمساعدات التقنية والفنية والتدريب، ولعلّ ذلك ما يقلق دولًا عربية مثل مصر والسودان والصومال المتصارعة معها حول المياه، كما ترى أثيوبيا أنّ التفوق والتقدم

العسكري والأمني لإسرائيل وقوة اقتصادها، كلها تشكل دعامة لها وتتماشى مع أهداف سياستها الخارجية في حل مشكلاتها الداخلية والخارجية غير أنّ ذلك يشكل من وجهة النظرة العربية تهديدًا واضحًا للأمن القومي العربي عامة وأمن البحر الأحمر بصفة خاصة. (تقرير استراتيجي، 2018، ص 5)

ولا يعد التدخل السياسي الإسرائيلي للتأثير على مياه النيل قضية حديثة مستجدة، بل موروثة على ممر السنين؛ حيث كانت الفكرة الصهيونية الأساسية لقيام إسرائيل تتمثل في بناء دولة قوية تمتد من النيل للفرات؛ مما يدل على أهمية البعد المائي بجانب البعد الجغرافي الذي تتمتع به إسرائيل، ومن بعدها ما جاء في ما قدمه هيرتزل، وهو من المؤسسين الأوائل للحركة الصهيونية والذي تفاوض مع اللورد كرومر لتحويل جزء من مياه النيل لسيناء؛ وذلك لتسكين اليهود فيها.(النقي، موقع سودارس)، كما أنّه في أعقاب حرب يونيو اتّضحت جليًّا السياسات الإسرائيلية التداخلية في أثيوبيا؛ للتأثير على توزيع مياه النيل بما يخدم مصالحها، واتضح هذا من خلال تصريح صرَّحت به جولدا مائير في أعقاب حرب 1967م بقولها: "إنّ التحالف مع أثيوبيا وتركيا تعني أكبر نهرين في المنطقة؛ إن النيل والفرات سيكونان في قبضتنا".(أحمد، بوابة نيوز 2018)

وقد تجلت الآثار المترتبة على التدخلات الإسرائيلية في ملف مياه حوض نهر النيل بشكل كبير خلال الفترة التي بقي فيها زيناوي رئيسًا للوزراء في أثيوبيا؛ حيث استغلت إسرائيل معارضة رئيس الوزراء الأثيوبي للسياسات المصرية أشد استغلال؛ فعملت على تنسيق الاستراتيجيات الثنائية بين الطرفين الأثيوبي والإسرائيلي للتعامل مع أي صراع ينشب حول مياه النيل بين الدول المنبع والمصب، وقد ساعدت إسرائيل أثيوبيا في بناء العديد من السدود على مجرى النهر مقابل تلك التنسيقات، والتي بدورها قد أثرت على العلاقات المائية بين دول المنبع والمصب، وبشكل خاص بين كل من مصر وأثيوبيا، ويعد من أهم تلك السدود هو سد النهضة، والذي شكل خطرًا كبيرًا على مستقبل العلاقات المائية بين دول المنبع أثيوبيا ودول المصب مصر، وقد ألحق الأضرار العديدة بكلٍّ من مصر والسودان.(عبد الرجيم، 2018)

وقد جاءت أهم آثار الوجود الإسرائيلي السياسي في أثيوبيا في جوانب عدة؛ يتضح فيها التدخل الإسرائيلي السياسي، وتأثيره على الملف المائي المصري الأثيوبي، ومن أهمها:

5-3-2-1 دور إسرائيل في توقيع اتفاقية عنتيبي

جاءت اتفاقية عنتيبي، والتي وافقت عليها معظم دول المنبع، ووقعت عليها في عام 2009م والتي سيطرت فيها أثيوبيا بشكل كبير بقيادة رئيس الوزراء زيناوي على ملف حوض النيل، وقد كانت من أشد الدول المواجهة لمصر وحقوقها التاريخية، وقد كان هذا التشدد بدعم من إسرائيل والتي مارست ضغطًا على بقية دول الحوض ودول المنبع بوجه خاص؛ مما يزيد من الإشكاليات بين دول الحوض، وبما يحقق لها مصالحها المائية والسياسية المخطط لها في الاستراتيجية الإسرائيلية.(نادية، جريدة الاهرام،2017) تسعى إسرائيل للتدخل سياسيًّا، والتعاون مع أثيوبيا، وتمويلها وتدعيمها سياسيًا على ساحة العلاقات الدولية بما يدعم مكانتها لدى الدول الأفريقية، ويقوي العلاقات فيما بينهم، وبالتالي تتحقق لها المصلحة الكبرى، وهي توافر الموارد الأولية التي تفتقر لها إسرائيل، بالإضافة للحصول على المياه في ظل نقص المياه الذي تعاني منه إسرائيل.

5-3-2-2 دور إسرائيل في بناء سد النهضة:

الوجود الإسرائيلي السياسي في أثيوبيا مترسخ، وتمثل في مساعدة إسرائيل لأثيوبيا وتمويلها في بناء سد النهضة، والذي بدوره لا يعد قضية حديثة، بل هو مخطط تسعى له أثيوبيا منذ عام 2010م، وقد استغلت أثيوبيا قيام الثورة المصرية في يناير 2011م مستغلة عدم استقرار الأوضاع في مصر، وشرعت في بناء السد على مجرى حوض النيل في ظل الدعم المالي والسياسي الإسرائيلي لأثيوبيا. (عبد الرحيم، 2018)

ولعل الدور الإسرائيلي في دعم سد النهضة الأثيوبي يرتبط بسعي تل أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل، ويمكن أنْ نشير هنا إلى مشروع «اليشع كالي» عام 1974م، والذي كان يهدف إلى نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمرّ تحت قناة السويس. وتشير بعض التقارير الدولية إلى محاولات إسرائيل المراجعة والتصديق على اتفاقية المجاري المائية الدولية، وهي اتفاق إطاري عالمي من شأنه أنْ يمنح البلدان في المنطقة الحقّ في تقاسم الموارد المائية، وإعادة توزيع الحصص وفقًا لذلك. وتأمل إسرائيل أنْ يتم الاعتراف بها بوصفها دولة شرق أوسطية، وهو الأمر الذي يعطيها الحق في تقاسم مياه النيل، وتعمل إسرائيل بالفعل على قدم وساق في قطاعات المياه والزراعة الخاصة بكثير من دول حوض النيل، مثل: كينيا وأثيوبيا، وهناك خبراء إسرائيليون يقيمون في هذه البلدين، فضلًا عن احتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في أريتريا. وقد وقعت إسرائيل اتفاقًا مع أثيوبيا، يتعلق

بتوزيع الكهرباء التي سيتم إنتاجها من سد النهضة، وقد بدأت بإنشاء خط لنقل الكهرباء إلى كينيا، وخط آخر إلى جنوب السودان، ولا شك أن عقود توزيع الكهرباء تظهر أن إسرائيل جزء أساسي من عمليات وسياسات التشغيل بسد النهضة. (موقع الأهرام العربي، 12 مايو 2014)

لقد كانت إسرائيل من أوائل الدول التي أعلنت اعترافها بدولة جنوب السودان؛ فور انفصالها عن الدولة الأم في أوائل يوليو 2011م، وقد أعرب رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو في ذلك الوقت عن استعداد بلاده لتقديم العون لجنوب السودان في مجالات الزراعة والاتصالات والبنية الأساسية، على أنّ الاتصالات بين حركة التمرد في جنوب السودان وإسرائيل مسألة قديمة العهد، وترجع إلى أوائل الستينيات من القرن الماضي. وفي أثناء زيارته لإسرائيل أواخر ديسمبر 2011م؛ أعرب رئيس جنوب السودان سلفاكير عن إعجابه ودعمه لدولة إسرائيل، حيث قال: «أنا سعيد للغاية لوجودي في إسرائيل، والسير على تراب أرض الميعاد، ولا شك أنّ شعب جنوب السودان بأسره يشعر معي بهذه السعادة»، وأضاف كير: «بدونكم (أي إسرائيل).(Israel and Africa ،2011)

وتهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الأفريقيّ الذي يضمّ جنوب السودان وكينيا وأريتريا وأثيوبيا، عبر آليات عدة، منها: شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سدّ النهضة، وفرض مزيدٍ من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشركات والمصالح، كلّ ذلك يدفع إلى محاصرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلّى في عرض إسرائيل التوسط بين مصر وأثيوبيا لحلّ أزمة سدّ النهضة (موقع الأهرام العربي، 12 مايو 2014)

ويعد بناء سد النهضة من التطورات الأساسية التي ساهمت فيها إسرائيل من خلال التمويل المالي لأثيوبيا، ومن خلال الدعم السياسي لأثيوبيا في مواجهة المنظمات الدولية، وتدعيم موقفها في العلاقات الدولية، مما ترتب عليه العديد من الإشكاليات بين دول المنبع والمصب، وتزايد حدة الصراع على مياه النيل، وخاصة في ظل المعارضة الأثيوبية وبقية دول المنبع للمطالب الخاصة بدول المصب في مياه النيل. وألحقَ سد النهضة، وهو من المرتكزات الأساسية التي يتمثل فيها التدخل الإسرائيلي السياسي في أثيوبيا من الناحية السياسية، بالإضافة لدورها في اتفاقية عنتيبي– العديد من المخاطر بدول المصب.(البحيرة، مجلة ساسة،2015)

وقال السفير الإسرائيلي لدى أثيوبيا، رافائيل موراف: إن إسرائيل ملتزمة بدعم أثيوبيا لتطبيق وتنفيذ الإصلاحات الجارية التي تقوم بها الحكومة. ففي مقابلة حصرية مع وكالة الأنباء الإثيوبية، قال السفير موراف: إنّ تل أبيب مستعدة لمساعدة البلاد في أي شكل مطلوب للمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات. "نحن متحمسون جدًا لإصلاحات رئيس الوزراء أبي أحمد وسنعمل معًا في تنفيذها، إسرائيل تدعم وترغب في مساعدة أثيوبيا وحكومتها بأي شكل من الأشكال المطلوبة في ترتيب تنفيذ هذه الإصلاحات". وأضاف السفير: في الواقع أثيوبيا وإسرائيل تشتركان بشكل كبير في التعاون العميق، والبحث عن مستقبل هذا البلاد، وتطوير اقتصادها وهدفها؛ لأنْ تصبح دولة متوسطة الدخل". "تعاوننا يركز على التحول في الزراعة وهو الهدف الرئيس من خطة النمو والتحول الثانية لهذه الحكومة، التي لن تقتصر فقط على توفير فرص العمل، بل تولد أيضًا النقد الأجنبي للاقتصاد، وهو أمر مهم للغاية". (وكالة سيبوتك الروسية، 2018)

ففي عام 2013، وقعت إسرائيل اتفاقًا مع أثيوبيا ينص على توزيع الكهرباء المنتجة من سد النهضة، ما يعني أنّ دعمها لبناء السد سيكون له نتائج مباشرة لإسرائيل، يتمثل أهمها في الحصول على جزء من الكهرباء. كما أن إسرائيل قدمت مشاريع تفصيلية إلى الكونغو ورواندا لبناء 3 سدود أخرى، كجزء من برنامج لإحكام السيطرة على المياه الأفريقية لصالحها، خصوصًا أنها تعاني من نقص مائي؛ إذ تستهلك 2460 مليون مترًا مكعبًا من المياه سنويًا، لكنها تسعى إلى الحصول على المزيد من المياه؛ بهدف توطين المهاجرين الجدد إلى إسرائيل، وتحقيق الرفاهية المائية لهم، وري قرابة 4 آلاف كيلومتر مربع من الأراضي الصحراوية. (أبو عريش، 2018)

ولعلّ الدور الإسرائيلي في دعم سد النهضة الأثيوبي يرتبط بسعي تل أبيب الدائم للوصول إلى منابع النيل، ويمكن أن نشير هنا إلى مشروع «اليشع كالي» عام 1974م، والذي كان يهدف إلى نقل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر أنابيب تمرّ تحت قناة السويس. تأمل إسرائيل أن يتمّ الاعتراف بها بوصفها دولة شرق أوسطية، وهو الأمر الذي يعطيها الحق في تقاسم مياه النيل، وتعمل إسرائيل بالفعل على قدمٍ وساقٍ في قطاعات المياه والزراعة الخاصّة بكثيرٍ من دول حوض النيل، مثل: كينيا وإثيوبيا، وهناك خبراء إسرائيليون يقيمون في هذه البلدان، فضلًا عن احتفاظ إسرائيل بقواعد عسكرية في أريتريا. (عبد الرحمن، 2017)

وتهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقيّ الذي يضم جنوب السودان وكينيا وأريتريا وأثيوبيا، عبر آليات عدة، منها: شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سد النهضة، وفرض مزيدٍ من الضغط على مصر، وإيجاد آلية للتعاون مع الصين والدول الكبرى التي تملك الكثير من الشركات والمصالح، كل ذلك يدفع إلى محاصرة مصر وابتزازها، وهو ما تجلى في عرض إسرائيل التوسط بين مصر وأثيوبيا لحل أزمة سد النهضة (الأهرام العربي، 24 أبريل 2014م)

وتتمثل أهم المؤشرات السلبية للتعاون الإسرائيلي الأثيوبي على القارة فيما يلي: (السيد، 2018، ص 5)

1. يشكل هذا التعاون تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر، إلا أن هناك معوقات طبيعية تحول دون تحكم أثيوبيا في تدفق المياه؛ نظرًا لطبيعة الهضبة الاثيوبية التضاريسية، وأيضًا بسبب نقص التمويل والخبرة الفنية.

2. ارتكاز التحالف الإسرائيلي الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل على أهداف بعيدة المدى تتمثل في محاولة ابتزاز مصر والضغط عليها؛ لإعاقة أي دور يمكن أن تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

3. العلاقات بين إسرائيل وأثيوبيا كان الغرب ينظر إليها من منظور السلاح مقابل الهجرة، حيث يحصل الأثيوبيون على السلاح لمواجهة الأريتريين الانفصاليين حينذاك مقابل هجرة 15 ألف يهودي من الفلاشا إلى إسرائيل، ولكن السبب الحقيقي وراء تورط إسرائيل في أثيوبيا هو إيجاد موطئ قدم لها بعد عقود من الزمن من المحاولات للوصول إلى نهر النيل للضغط على مصر.

4. استهداف تهديد الأمن العربي والمصري بمحاولة زيادة نفوذ إسرائيل في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، مع التركيز على إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا وهي تعتمد في تحقيق ذلك على خلق المشاكل والتوترات بين الأقطار العربية والأفريقية.

5. استهداف السياسة الإسرائيلية الحصول على تسهيلات عسكرية في دول منابع النيل واستخدام القواعد الجوية والبحرية، مثل ما حدث من مساعدات لإسرائيل من قواعد أثيوبيا في عدوان 1967،

واستخدام الدول الأفريقية كقاعدة للتجسس على الأقطار العربية، إضافة إلى تصريف منتجات الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وخلق كوادر عسكرية أفريقية تدين لها بالولاء.

ويتضح من الدراسات العديدة التي تناولت الوجود الإسرائيلي السياسي في أفريقيا أنها سعت بشكل جدي لممارسة تأثيرها السياسي على دول حوض النيل بما يحقّق مصالحها وأهدافها، وبالتالي تدخلت سياسيًا في أثيوبيا، وأقامت معها العلاقات الودية والدبلوماسية، وغيرها بما يدعم مكانتها، ويؤثر على قضية المياه بين دول الحوض، ويهدد أمن ووجود دول المصب، وقد تمثّل تدخل إسرائيل سياسيًا في أثيوبيا في تأثيرها على الاتفاقيات المبرمة بين دول الحوض والضغط على دول المجرى لتهديد مصالح دول المصب مثل اتفاقية عنتيبي، بالإضافة لتمويلها ومساعدتها لأثيوبيا في بناء السدود، مثل مساعدتها ومساهمتها في بناء سد النهضة.

5-3-2-3 استخدام الورقة الاقتصادية

سعت إسرائيل في سياساتها للتعامل مع قضايا المياه الخاصة بنهر النيل إلى استخدام العديد من الطرق التي تستطيع من خلالها أن تُحَقِّق هدفها بتدعيم وجودها في أفريقيا، وتحقيق مصالحها والتغلب على مشاكلها بالحصول على الموارد الأولية والبشرية المتمثلة في المهاجرين اليهود الأفارقة إلى إسرائيل، وغيرها من المصالح والأهداف، ومِن ثَم سعت إسرائيل للتأثير على الملف المائي المصري الأثيوبي؛ من خلال الوجود الاقتصادي لها في دول المنبع، وخاصة أثيوبيا، والتي تواجدت فيها بشكل كبير. وكان هناك العديد من الأسباب التي شجَّعت إسرائيل على التدخل الاقتصادي في أثيوبيا لتدعيم مكانتها ووجودها؛ مما يمكنها من التأثير على مياه النيل للحصول على حصص ثابتة من مياه النيل، بالإضافة للتأثير على دول جوراها مما يمكنها من إضعاف الدول الكبرى التي تناظرها في صراعها مع العرب، ومن أهمها مصر.

ومن أهم تلك الأسباب:

1. **ضعف الاقتصاد الإثيوبي:**

يعاني الاقتصاد الأثيوبي من تحديات عدة تعوق مسيرة التنمية فيه، وتُعَدُّ مُحفِّزًا للدول الأجنبية، وخاصة إسرائيل للتدخل في سياسات أثيوبيا، وتتمثل أهم تلك التحديات في نقص النقد الأجنبي بشكل متكرر، وأيضًا المبالغة في تقييم العُمْلَة الأثيوبية المحلية، والتي تقدر بأكثر من قيمتها بحوالي 15%، وفي بعض الأحوال بحوالي 25%، بالإضافة لاختلال التوازن في هيكل الصادرات والواردات؛ بسبب

النقص في موارد النقد والعملات الأجنبية، وهذا بدوره يجعل الاقتصاد الأثيوبي في حاجة للوجود الأجنبي على أرضه؛ بما يدعم عمليات التنمية والاستقرار، ولهذا فقد كان الاقتصاد الإثيوبي محفِّزًا للتدخل الإسرائيلي في العلاقات المائية بين أثيوبيا ودول حوض النيل (الخولي اسماء، مجلة الشرق، 2016)

2. المساعدات الاقتصادية

قدَّمت إسرائيل لأثيوبيا العديد من المساعدات الاقتصادية؛ نظرًا للأهمية الاستراتيجية لتلك الدولة لدى إسرائيل، وقد بدأت تلك المساعدات التي قدمتها إسرائيل منذ عقد التسعينيات، سواءً في ظل وجود علاقات دبلوماسية بين الدولتين أو حتى في ظل انقطاع تلك العلاقات. كما تنوَّعت المساعدات ما بين المساعدات في النواحي الزراعية والتنموية والفنية والصحية أيضًا، وقد برَّرت إسرائيل هذه المساعدات تحت مسميات الدولة ذات الأولوية في تلقي المساعدات التكنولوجية والاقتصادية. (عبدة ،2007، ص308)

3. الاستثمارات الاقتصادية

عملت إسرائيل على استغلال الاستثمارات الاقتصادية كوسيلة لتحقيق التغلغل في أفريقيا، وحتى تتمكن من السيطرة على ملفات المياه لنهر النيل، وتحصل لنفسها على نصيب من مياه النيل، وقد قامت إسرائيل بالعديد من الاستثمارات في أثيوبيا على شكل شركات أثيوبية؛ حتى تتمكن من التغلغل في الدول المجاورة، وسيطرت تلك الشركات على أغلب السِّلَع والخدمات الأثيوبية، وقد تركَّزت استثماراتها بشكل كبير في المجالات الزراعية؛ نظرًا لنقص الموارد الزراعية لديها، بالإضافة لاستثماراتها في مجالات البِنْيَة التحتية والتي وجَّهت لها اهتمامًا كبيرًا في خططها الاقتصادية الاستثمارية.(سعيد،2015، ص307)

لقد تضاعف حجم الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية والتجارية الإسرائيلية في أثيوبيا، إلى الحدّ الذي تضاعفت فيه الواردات الإسرائيلية من إثيوبيا أكثر ثلاثين مرة مما كان عليه خلال عقد التسعينات؛ حيث زادت قيمة تلك الصادرات الإثيوبية إلى إسرائيل إلى الحد الذي وصلت فيه إلى 230%. أما بالنسبة للصادرات الإسرائيلية إلى إثيوبيا فقد زادت حوالي 500% خلال عام 2009م، لتدل بذلك على مدَى التغلغل والتدخُّل الاقتصادي الإسرائيلي في أثيوبيا.(احمد 2016)

5-3-2-4 نقل الخبرة الفنية

تعد أثيوبيا من الدول الإفريقية الفقيرة التي تكاد تفتقر للخبرات الفنية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية، ولهذا تلجأ للحصول على الخبرات الفنية من الدول الأجنبية لمساعدة مسيرة التنمية على أرضها، ولهذا وَجَدَتْ إسرائيل في هذا الجانب من الضعف الأثيوبي ملاذًا لتحقيق هدفها بالتدخل في أثيوبيا، والتأثير على علاقاتها مع دول حوض نهر النيل بخصوص توزيع مياه النيل وتهديد أمن دول الْمَصَبّ مصر بالتواجد في منبع نهر النيل. (عبد الرحيم، 2018)

شجَّعت تلك الأسباب المتعددة إسرائيل على التدخل في أثيوبيا من الناحية الاقتصادية لزيادة تأثيرها على الاستراتيجيات الإثيوبية بما يُحقِّق لها الوجود الفعلي في أفريقيا، ويحقق لها أكبر المكاسب، وقد مارست إسرائيل تدخلها الاقتصادي من خلال أدوات أساسية عدة.

5-3-2-5 التمويل المالي والفني للسدود

لقد سعت إسرائيل بشكل كبير لتمويل أثيوبيا في بنائها للسدود على مجرى نهر النيل؛ وذلك لتحقيق أهدافها المائية في نهر النيل، ومن أهم تلك التمويلات ما قدَّمته إسرائيل لبناء سدّ النهضة الأثيوبي، والتمويل لغيره من السدود على مجرى النيل في أثيوبيا، كما قدمت إسرائيل الدعم الفني؛ وذلك بإرسال الخبراء والفنيين لأثيوبيا للمساعدة في عمليات البناء والاستشارات والخبرات بشأن إنشاء السدود، فقد وصل عدد الخبراء الإسرائيليين في أثيوبيا إلى ما يصل إلى 400 خبيرًا على الأراضي الأثيوبية؛ وذلك لإجراء الأبحاث لإقامة مشروعات الري والسدود على مجرى النيل.(كشك ،2005، ص11) كانت هناك العديد من التصريحات الرسمية من الجهات الأثيوبية بأن إسرائيل تساهم معهم في بناء مشروعات الشرب، وليس المشروعات الخاصة بالموارد المائية على مجرى النهر، وقد كان هناك تصريح رسميّ من السفير الأثيوبي بالقاهرة في الفترة الأخيرة بشأن التمويل المقدَّم لبناء سد النهضة بأن هذا المشروع يُعَدُّ مشروعًا وطنيًّا يشارك فيه الشعب الأثيوبي؛ مثلما شارك المصريون في تطوير قناة السويس، ولذلك هناك دعم خارجي لهم من الدول الأخرى كقطر أو إسرائيل.

5-4خاتمة الفصل

هدفت الدراسة في هذا الفصل الخامس والأخير إلى الإجابة على التساؤلات التي تتعلق بالعلاقات الإسرائيلية الأفريقية التي بدأت عقب نشأة إسرائيل مباشرة الأثيوبية الإسرائيلية ومرتكزات هذا العلاقات والدور الإسرائيلي في قضية مياه نهر النيل، وأهمية قضية سد النهضة بالنسبة لإسرائيل، وتأثير الدور

الإسرائيلي في قضية مياه نهر النيل على الأمن القومي المصري والسوداني، وفي ضوء ما سبق يمكن التأكيد على النقاط الآتية:

– كانت بداية انطلاقة علاقات إسرائيل الأفريقية بعد 1957، حيث كانت إسرائيل أول دولة أجنبية تفتح سفارة لها في أكرا بعد أقل من شهر واحد من حصول غانا على استقلالها. وتحاول إسرائيل التأثير على توجهات دول القارة السمراء من القضية الفلسطينية، خاصة في التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحددة ضد الحقوق الفلسطينية. وكسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تم النظر إلى الدول الأفريقية باعتبارها بعيدة عن أي انحيازات مسبقة لصالح أي من الطرفين.

– تهدف إسرائيل في بناء علاقاتها الأفريقية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية، منها كسر حدة عزلتها الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية ومن سار في فلكها، بالإضافة إلى محاولة كسب نوع من الشرعية السياسية في الساحة الدولية، وبالتالي فإنّ أي علاقة مع دولة أفريقية يعني تحييد أي مصدر محتمل لتأييد الدول العربية.

– يثير التقارب الأثيوبي من إسرائيل في الساحة الأفريقية حالة من الغموض والقلق حول طبيعة المصالح المشتركة بين الطرفين، وتأثيرها على مصالح الدول الإسلامية، وتقوم علاقات إسرائيل الخارجية على أساس استغلال التناقضات الدولية من أجل تحقيق مصالحها مع الدول التي تعتبرها معادية، خصوصًا إذا كانت تلك الدول عربية. وتعتبر إسرائيل أن الدول العربية هي تهديدات مباشرة لأمنها القومي، ما يعني أنها ستناصر أي طرف غير عربي على نقيضه العربي.

– تتميز العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية بتشعب أطرها وتعدد موضوعاتها الشيء الذي يعكس تنوع المصالح المتبادلة بين الطرفين، والذي جاء بفعل إرث تاريخي يرجع إلى خمسينيات القرن الماضي، في الوقت الذي تظل فيه مسألة يهود الفلاشا والمياه والصراع العربي الإسرائيلي هي التي تتبادر إلى الأذهان عندما تثار العلاقة التي تربط إسرائيل بأثيوبيا. وعلى الرغم من أن العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية هي علاقة عادية طبيعية في بعض جوانبها، إلا أنها تعتبر بالنسبة لإسرائيل حيوية واستراتيجية.

– وتسعى إسرائيل للتركيز على دول حوض النيل وليس بخافٍ أن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في هذه المنطقة هو الرغبة في الحصول على مياه النهر والضغط على صانع القرار المصري؛ نظرًا

لحساسية وخطورة "ورقة المياه" في الاستراتيجية المصرية. وأطماع إسرائيل في مياه نهر النيل قديمة ومعروفة.

– تعود الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل إلى بدايات القرن العشرين، ومع إحساسها بأن المياه ستكون مصدرًا للتوتُّر والنزاع، عَمِلت على إقامة تَنسِيقٍ وتعاونٍ مع الولايات المتحدة في مجال التكنولوجيا المائية، وهذا التعاون مكمِّل للدَّعْم السياسي والعسكري الأمريكي لإسرائيل، وفي هذا الصَّدد تَرَى مصادر الأبحاث الإسرائيلية: أن نهر النيل هو المصدر المائي الذي يُمْكِنه حلُّ أزمة المياه مستقبلًا في إسرائيل.

– تفرض إسرائيل على العرب تحديات سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية، بالإضافة للتحدي المائي؛ نظرًا لسياسة إسرائيل التي تسعى من خلالها جعل الأنهار العربية سلعة مشتركة لكل شعوب المنطقة بما فيها الشعب الإسرائيلي، فما زالت إسرائيل تعمل المزيد من أجل تحقيق أطماعها في المياه العربية، خاصة للاستفادة من الظروف السائدة التي تمر بها المنطقة العربية.

– لجأت إسرائيل إلى التدخل سياسيًّا في أثيوبيا؛ للتأثير على العلاقات المائية التي تربطها بدول الْمَصَبّ خاصةً مصر، وللتأثير على أمن مصر المائي والقومي. وتهدف إسرائيل من خلال تحالفاتها الجديدة في حوض النيل إلى استكمال خطة الحصار الإفريقيّ الذي يضمّ جنوب السودان وكينيا وأريتريا وأثيوبيا، عبر آليات عدة، منها شراء النصيب الأوفر من الصكوك في سدّ النهضة، وتتمثل أهم المؤشرات السلبية للتعاون الإسرائيلي الأثيوبي على القارة فيما يلي:

- يشكل هذا التعاون تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر، بغية استهداف وتهديد الأمن العربي والمصري عبر زيادة نفوذ إسرائيل في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه، من خلال إقامة مشروعات زراعية تعتمد على سحب المياه من بحيرة فيكتوريا لخلق المشاكل والتوترات بين الأقطار العربية والأفريقية.
- ارتكاز التحالف الإسرائيلي الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل على أهداف بعيدة المدى تتمثل في محاولة ابتزاز مصر والضغط عليها؛ لإعاقة أي دور يمكن أن تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان والذي يعد من الأهداف الأثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

5-5 النتائج التوصيات

وبعد البحث والتحليل توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التوصيات يمكن تحديدها في سياق العرض الآتي:

5-5-1 النتائج

- أصبحت مشكلة المياه تمثل تحديًا كبيرًا للأمن القومي العربي من خليجه إلى محيطه، ويتمثل ذلك في الإمكانات المائية وقلتها في بعض الأقطار العربية.
- جاء بناء سد النهضة في سياق خطة استراتيجية للتنمية المستدامة في أثيوبيا عبر توليد الطاقة الكهربائية.
- تخضع المجاري المائية المشتركة بين الدول لقواعد القانونية العرفية الواردة في المعاهدات الثنائية والجماعية المتعددة الأطراف.
- نظمت قواعد القانون الدولي حقوق الدول المطلة على الأنهار الدولية، وأقرت مبدأ المساواة أمام القانون بين دول النهر وحق كل منها في استغلال مياه النهر المار بأراضيها بمطلق الحرية وبصورة انفرادية، والتزام كل دولة من دول النهر باحترام استغلال باقي دول النهر، وألّا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الدول الأخرى.
- عدم وجود سياسة مائية عربية ساهم بشكل كبير في زيادة ذلك التحدي المائي الأمني للأمة العربية.
- يثير التقارب الأثيوبي من إسرائيل في الساحة الأفريقية حالة من الغموض والقلق حول طبيعة المصالح المشتركة بين الطرفين، وتأثيرها على مصالح الدول الإسلامية.
- تهدف إسرائيل في بناء علاقاتها الأفريقية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والسياسية، منها: كسر حدة عزلتها الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية.
- يعتبر ملف مياه نهر النيل من الملفات المهمة والشائكة في مصر منذ عقود مضت، حيث توترت في السنوات الأخيرة علاقة مصر بدول حوض النيل نتيجة لازمة سد النهضة.
- يجمع الخبراء على وجود آثار كارثية مدمرة لسد النهضة على مصر، سواء عند تشغيله، وبدء عملية تخزين المياه، وتفاقم الأزمات مع مرور الوقت بعد التشغيل.

- في حالة تشغيل سد النهضة على نفس المواصفات القائمة؛ فإنّ حصة مصر من مياه نهر النيل ستنخفض بنحو 9 إلى 12 مليار مترًا مكعبًا. وخطورة هذا الأمر تكمن في أنّ مشروعات استصلاح الأراضي بمصر ستتوقف بسبب ما سينتج من عجز في كميات المياه المتاحة.
- يشكل التعاون الإسرائيلي تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري عبر سيطرة أثيوبيا على 85% من مياه نهر النيل المتدفقة إلى مصر؛ بغية استهداف وتهديد الأمن العربي والمصري عبر زيادة نفوذ إسرائيل في الدول المتحكمة في مياه النيل من منابعه.
- ارتكاز التحالف الاسرائيلي الأثيوبي في مدخل البحر الأحمر ومنابع النيل على أهداف بعيدة المدى تتمثل في محاولة ابتزاز مصر، والضغط عليها لإعاقة أي دور يمكن أنْ تؤديه في صالح القضية الفلسطينية وتطوراتها، وكذلك إعاقة أي دور مصري لحل قضية جنوب السودان، والذي يعد من الأهداف الأثيوبية الإسرائيلية المشتركة.

5-5-2 التوصيات

هناك العديد من الحلول المقترحة التي يمكن أنْ تشكل طرقًا إضافية للحد من تداعيات السد على الأمن القومي المصري والسوداني، ومواجهة مشكلة الجفاف والتصحر، المساعدة في تجاوز أزمة لحل مشكلة سد النهضة الأثيوبي، ومنها:

- العمل على تنمية محور حوض النيل، والبحث عن حلول منصفة لقضية سد النهضة، وتعزيز التعاون بين دول حوض النيل، وإقامة مشاريع مشتركة في أثيوبيا ودول المنبع تخدم دول حوض النيل وتعزز التعاون والتبادل التجاري.
- تفعيل سياسة ترشيد الاستهلاك، وعدم الاسراف في استخدامات المياه، وإصلاح نظم الري المصري، واستخدم أنظمة الري الحديث؛ مما يوفر الكثير من المياه المهدرة.
- إنشاء إدارة مشتركة بين مصر والسودان؛ من أجل انشاء محطات تحلية بمواصفات دولية وفتح مشاريع استثمارية تخدم البلدين.
- ينبغي على الحكومة المصرية تسخير طاقاتها البشرية والموارد المائية؛ من خلال عمل قنوات مائية تربط بين البلدين، واستغلالها في إقامة مناطق زراعية تخدم البلدين من خلال تعاون مشترك بينهما.

- في حالة استمرار الأزمة بدون حل سياسي عبر اللجان المختلفة يتوجب على القاهرة العمل على تدويل قضية سد النهضة؛ لمواجهة المماطلة الأثيوبية والاستمرار في سياسة شراء الوقت فرض الحقائق على الأرض، عبر رفع القضية لمجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، باعتبارها قضية تهدد الأمن والاستقرار الدوليين.

المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق والاتفاقيات

- اتفاق عنتيبي الإطاري، هو وثيقة وقعت عليها خمس من دول حوض النيل أثيوبيا . أوغندا . رواندا . تنزانيا . كينيا، في مدينة عنتيبى الأوغندية يوم الخميس الموافق 10 مايو/ آيار 2010م.
- اتفاقية أديس أبابا تم توقيعها بين المملكة المتحدة البريطانية وإثيوبيا، يوم 15 مايو/ أيار 1902،
- النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة. البنود تؤكد التعاون على أساس التفاهم المشترك. وتشدد على المنفعة للدول الثلاث.
- جريدة الوقائع المصرية، العدد رقم 637 في 18 ذي القعدة سنة 1292هـ – 26 ديسمبر سنة 1875م.
- المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري دفتر 24 عابدين من الجناب العالي إلى الباب العالي، وثيقة رقم 444 في 2 جماد آخر سنة 1284هـ.
- المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري محفظة 59، معية تركى، من موسى حمدي حكمدار السودان إلى صاحب السعادة المهردار، وثيقة رقم 355 في 28 رجب سنة 1279هـ، يناير سنة 1863م.
- المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري، دفتر 37 عابدين وارد تلغرافات من السردار راتب باشا إلى ناظر الجهادية، شفرة عربي ص 9 في 17 صفر سنة 1293هـ.
- المحفوظات التاريخية بالقصر الجمهوري، دفتر عابدين وارد تلغرافات شفرة عربي، وثيقة رقم 458 ص94 في 15 صفر 1293هـ .
- نص تصريحات وزير الخارجية الأثيوبي، اليوم السابع، 1 يناير 2016.
- وثيقة الخرطوم هي اتفاق تم التوصل إليه في العاصمة السودانية الخرطوم بين وزيري الري والخارجية لكل من مصر والسودان وأثيوبيا، يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2015.

ثانيًا: الكتب

- إبراهيم يسري: النيل ومصر وسد النهضة وحروب القرن الأفريقي، المكتبة الأكاديمية بالقاهرة، ط1، 2014م.
- الأشرم، محمود: اقتصاديات المياه في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان: 2007م.
- البحيري، زكي: مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.
- جمال حمدان شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، دار الهلال، القاهرة، 1983م.
- الجندي، غسان: الوضع القانوني للمجاري المائية الدولية، دار وائل للنشر، عمان2001م.
- حامد ربيع، نظرية الأمن القَومِي العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الموقف العربي، 1995.
- خدام، منذر: الأمن المائي العربي الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- الخزرجي، ثامر: النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004م.
- رفعت سيد أحمد: الصراع المائي " الابعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل" الطبعة الاولي، دار الهدي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
- رمزي سلامة: مشكله المياه في الوطن العربي – احتمالات الصراع والتسوية، طبعة غير متوفرة، الإسكندرية، الناشر منشأة المعارف، 2001.
- الزغول، سليم: إشكالية المياه العربية، مطبعة الفجر، عمان 1993م.
- سيد، أحمد رفعت: الأمن المائي: الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، دار الهدي للطبع والنشر، القاهرة، 1993.
- طايع، محمد سالمان: مصر وأزمة مياه النيل، آفاق الصراع والتعاون، دار الشروق، القاهرة، 2012م.
- عايدة سري الدين: السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، الطبعة الأولى، بيروت دار الآفاق الجديدة 1998م.

- عبد الجبار، محمد، خضر: العلاقات الأثيوبية السودانية، الماضي والحاضر والمستقبل، مركز دراسات الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، شركة مطابع السودان المحدودة، 2008.
- عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (1882م – 1914م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007م.
- غانم، محمد، حافظ: القانون الدولي العام، دار الشروق للطبع والنشر، القاهرة، 1964م.
- فليب رفلة، الدول العربية(اقتصادياتها وجغرافيتها) مكتبة سعد الدين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1985.
- كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987م.
- محمد عوض محمد: نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001م.
- المخادمي عبد القادر رزيق: الأمن المائي العربي بين الحاجات والمتطلبات، دار الفكر–دمشق، سوريا، سنة 1999م.
- نافعة، حسن: جامعة القاهرة، اللغة العربية والأمن القومي العربي والقرار السياسي، مجمع اللغة العربية الاردني،2011م.
- يحيي أحمد الكعكي: الشرق الأوسط والصراع الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

ثالثًا: الرسائل العلمية

- أشرف محمد عبد الحميد كشك: السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل في التسعينات، رسالة ماجيستير 2005م.
- بيان العساف: انعكاسات الأمن المائي على الأمن القَومِي العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2005م.
- شراب، هاني: الأمن المائي العربي نهر النيل نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2015.
- عارف عبد القادر عبده سعيد: التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م.

- عامر، صلاح الدين: قانون الأنهار الدولية الجديد والمصالح العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2001م.
- العساف، بيان: انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005م.

رابعًا: الدراسات والتقارير

- إبراهيم، محمد: مصر وتحدياتها الاستراتيجية: سد النهضة نموذجًا، المعهد المصري للدراسات، أنقرة تركيا، 2017.
- الجزيرة نت: خطر سد النهضة يعزز تقارب الخرطوم والقاهرة، الدوحة، 13 يناير 2016، على الرابط التالي: http://cutt.us/QEBpO
- حامد، على هاشم: المتغيرات الدولية ومستقبل العلاقات السودانية الأثيوبية، المعهد المصري للدراسات، أنقرة، تركيا، 2018.
- الردايدة، هدى، جمال: القانون الدولي للمياه وحقوق المياه الفلسطينية .2. مركز الشرق العربي للدراسات الاستراتيجية والحضارية، لندن، 2019.
- رضوان، إيهاب، وآخرون: أزمة سد النهضة وتداعيتها على مصر (سياسيًا – اقتصاديًا واجتماعيًا – إحصائيًا وجيولوجيًا) المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2018م.
- رياض، محمد: مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسات الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة 2016.
- السيد مصطفى أحمد أبو الخير: قانون الأنهار الدولية وسد النهضة رؤية قانونية، موقع جمعية راصد لحقوق الإنسان، غزة فلسطين، 2015.
- السيد، نهال: أحمد، تقرير استراتيجي: البعد المائي في العلاقات الأثيوبية – الإسرائيلية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين ألمانيا، 2018م.
- صبحي كحالة: المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفِلَسطِينية الطبعة الأولى، بيروت 1989م.
- ضياء الدين القوصي: معادلة مراوغة: دوافع أثيوبيا لبناء السدود على نهر النيل، السياسة الدولية (القاهرة)، يناير / كانون الثانى2013م.

- عادل صباح الدين راضيك المياه العربية، مركز الدراسات الاستراتيجية، طرابلس، 1999م.
- عامر، عادل: دراسة بعنوان الدور الإسرائيلي في أثيوبيا وتأثيرها علي سد النهضة، منتدى المعرفة، 2015.
- عامر، عادل: دراسة بعنوان: أثر السد الأثيوبي على مصر، جريدة صوت العروبة، 30 مايو 2013.
- العايدي، ياسمين، حلمي: السياسة الخارجية لمصر تحت حكم الإخوان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسة والاستراتيجية، برلين، ألمانيا، 2019.
- عباس محمد شراقي: المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، مؤتمر (آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص، والتحديات)، 25-٢٦ مايو/٢٠١٠م.
- عبد الرحمن ديدوح، الأمن المائي: الاستراتيجية المائية في الجزائر، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا، 2017م
- عبد الرحمن، حمدي: إسرائيل وأفريقيا في عالم متغير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة قطر، 2017.
- عبد الرحمن، حمدي: تأثير الفراشة. وإعادة اختراق إسرائيل لدول حوض النيل، مركز قراءات أفريقية، 2016م.
- عبد الرحمن، حمدي: مصر وتحديات ما بعد سد النهضة، الجزيرة نت، 2013، على الرابط التالي: http://cutt.us/7grpw
- عبد القادر، ياسر: التغلغل الصهيوني في أفريقيا، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، الخرطوم، 1998م.
- عبد الهادي، عماد: تعزيز العلاقات السودانية الأثيوبية. هل يهدد مصر؟ الجزيرة نت، 2017، على الرابط التالي: http://cutt.us/rssCU
- التريكي، علي: الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، في: أعمال ندوة الأمن العربي التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996م.
- فرج، صبحي، رمضان: السدود المائية في حوض النيل بين دواعي التنمية وأدوات الضغط السياسي، مركز دراسات أفريقيا، القاهرة، 2017.

- قاسم، حسين: أبرز الاتفاقيات التاريخية بين مصر وإثيوبيا ودول حوض النيل، المركز الإقليمي للدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 2015.
- قريش، محمد: كيف سيُضَارَّ السودان من سد النهضة ومُتَلاَزِمَاته؟، مركز سودانيل للدراسات، الخرطوم، 2016.
- محمد بهجت محمد، عيسى، ناظم أنيس: المياه العربية بين مشكلتي النقص والهدر، الملتقى الجغرافي الأول، القاهرة، 1993م.
- محمد عادل عثمان: العلاقات المائية بين إسرائيل وأثيوبيا "الأهداف" والمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، المركز الديمقراطي العربي، نوفمبر 2016.
- مركز رفيق الحريري للدراسات الشرق الأوسط: خيارات مصر في تنمية السد الأثيوبي، بيروت 2018.
- مركز سميت للدراسات: مصر ومشكلة مياه النيل: أزمة سد النهضة، على الرابط التالي: http://cutt.us/tJ90O
- المعتصم أحمد علي الأمين: (2012-11-03). "ملامح الاستراتيجية الأثيوبية تجاه السودان وأهدافها المستقبلية".
- نصار، أسماء: أزمة مياه النيل في زمن الإخوان. مرسى تجاهل تقارير المخابرات والخارجية عن سد النهضة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2013.
- هلال، علي الدين: تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان: 1993.
- هيثم الكيلاني،: المياه العربية والصراع الإقليمي، كراسات استراتيجية، سبتمبر 1993، العدد 17،
- واشنطن تايمز: مصر تواجه فقرا مائيا بسبب سد النهضة، الجزيرة نت، 1 ابريل 2019، على الرابط التالي: http://cutt.us/5WISR

خامسًا: الصحف والمجلات

- أمين هويدي: الأمن القومي المستباح، مجلة المنابر، العدد 9، 1986م.
- الأهرام العربي: وزيرا خارجية مصر وأثيوبيا يعلنان بيانًا مشتركًا للرئيس السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا، بوابة الأهرام العربي، 27 يونيو 2013م.

- تقرير صحفي بعنوان: العربي الجديد" في منطقة سد النهضة الأثيوبي، 23/ابريل 2017، على الرابط التالي: http://cutt.us/hAMo1
- تقرير صحفي: موقف الخرطوم من سد النهضة الأثيوبي، موقع قناة تركيا بالعربي 21 نوفمبر 2017على الرابط التالي: http://cutt.us/3RuUR
- جريدة الأهرام المصرية: في خطوة يعتبرها "ضربة" لأثيوبيا. خبير مياه يطالب بفصل إدارة مياه النيل الأزرق عن الأبيض، القاهرة، 22 فبراير 2013، على الرابط التالي: http://cutt.us/3u16z
- جريدة الأهرام المصرية: هل تضغط السودان بورقة مياه النيل على مصر مقابل "حلايب"؟، القاهرة، 2017، على الرابط التالي: http://cutt.us/TXeL
- جريدة الأهرام: للاطلاع على الإعلان انظر: النصّ الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ سد النهضة، الأهرام اليومي، 23 مارس 2015م، على الرابط التالي:http://cutt.us/vH2O4
- جريدة الأهرام: مصر والسودان وأثيوبيا يتفقون على المكتب الاستشاري المنفذ لدراسات سدّ النهضة، الأهرام اليومي، 10 أبريل 2015م، على الرابط التالي: http://cutt.us/xkH1n
- جريدة الأهرام: نظرة للآخر. الوضع المائي في دول حوض النيل، 2015، على الرابط التالي: http://cutt.us/bQd5p
- جريدة الحياة اللندنية: الخرطوم تؤكد متانة العلاقات السودانية – الأثيوبية، لندن، على الرابط التالي: http://cutt.us/ZXGIG
- جريدة الحياة: الخرطوم تؤكد متانة العلاقات السودانية – الأثيوبية، جريدة الحياة اللندنية، 2018، على الرابط التالي: http://cutt.us/X17so
- جريدة الديار: مفارقة.. سد النهضة في أثيوبيا يفيد مصر والسودان، 2017/1/30م، على الرابط التالي: http://cutt.us/F9BRe
- جريدة الشروق المصرية: الحلقة الأولى: الشروق تنشر التقرير الدولي حول سد النهضة الذي أخفته حكومات القاهرة وأديس أبابا والخرطوم، القاهرة 2014، على الرابط التالي: http://cutt.us/u8moH
- جريدة الشروق: «البشير» و«ديسالين» يفتتحان الخط الناقل للكهرباء بين السودان وأثيوبيا، 4 ديسمبر 2013، على الرابط التالي: http://cutt.us/XOHhx

- جريدة العرب: السودان وأثيوبيا. حسابات المصالح تخفف احتقانات الحدود، لندن، 24 نوفمبر 2015، على الرابط التالي: http://cutt.us/oZidM
- جريدة المصري اليوم: (علام يحذر من مخطط أثيوبي للتحكم الكامل في النيل الأزرق بعد الإعلان عن إنشاء سد "الألفية العظيم" على حدودها مع السودان) القاهرة. 2011.
- جريدة المصري اليوم: تؤكد حق مصر القانوني في مياه النيل (الحلقة الثانية) القاهرة 05 مارس 2016.
- جريدة المصري اليوم: خبراء: سد النهضة الأثيوبي سيحرم مصر من النيل عامين إذا تعرض للقصف". جريدة المصري اليوم. 2013، على الرابط التالي: http://cutt.us/9CfS1
- جريدة المصري اليوم: مشاكل سد النهضة وانهيار جدواه الاقتصادية، 13 2019/1م على الرابط التالي: http://cutt.us/nCqWr
- جريدة اليوم السابع: التقرير الكامل للجنة الخبراء حول "سد النهضة". ويكشف: يمكن أثيوبيا من التحكم الكامل في إيراد النيل الأزرق. ويؤدى لنقص الكهرباء المولدة من السد العالي وتوقف إنتاجها. واحتمالات انهياره واردة، القاهرة الأحد 27 أبريل 2014. على الرابط التالي: http://cutt.us/kauah
- جريدة اليوم السابع: النص الكامل لاتفاقية إعلان مبادئ وثيقة سد النهضة، القاهرة 23 مارس، 2015. على الرابط التالي: http://cutt.us/pmfLA
- جريدة اليوم السابع: خبراء: مرسى لم يضع خطة واضحة في التعامل مع ملف السد، 2013. http://cutt.us/XFt1U
- جريدة اليوم السابع: نقص المياه في نهايات الترع أزمة تواجه المزارعين، القاهرة 21 مايو 2019.
- جريدة صوت العروبة: أثر السد الأثيوبي على مصر، 30 مايو 2013، على الرابط التالي: http://cutt.us/CL3f1
- حسان حلاق: فقر المياه حرس إنذار للمستقبل العربي، مجلة العربي، العدد 545 أبريل الكويت، 2004م.
- حسن بكر: المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد 104، أبريل1991م.

- خالد محمود: مصر وأثيوبيا مياه النيل مصدر الحياة والموت، صحيفة فلسطين، العدد (1261)، 2010/11/27م.
- سلمان، محمد، سلمان: سد النهضة التحديات والفرص، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، المركز القومي للدبلوماسية، وزارة الخارجية السودانية، الخرطوم، 2013.
- فهمي، عزيزة: الأنهار الدولية ونهر النيل، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 37، القاهرة 1981م.
- قاسم، رجب السيد: دراسة بعنوان «القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية». جريدة صوت الأمة، على الرابط التالي: http://cutt.us/HUCw4
- القباني، محمد، حسين: إخوان مصر ترفض التوقيع على إعلان "سد النهضة" وسياسيون يطلقون وثيقة لدعمه، جريدة رأي اليوم، على الرابط التالي: http://cutt.us/UuDwf
- مازن الرمضاني: النظام الشرق أوسطي الرؤى الإسرائيلية والأمريكية، آفاق عربية، العدد 3، مارس بغداد 1994م.
- محمود الدسوقي، باحث يكشف: أثيوبيا هددت مصر بردم النيل.. وعقيدتهم تؤمن بأنه عطية الرب لهم وليهود إسرائيل فقط، صحيفة الأهرام الزراعي، 2016/7/8م.
- منار عزت محمد، وفاء عبد الكريم محمد: الموارد الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة البحوث الزراعية، الإسكندرية، العدد 58، 2013م.
- نادر نور الدين محمد: "الحل العملي لسد النهضة". صحيفة الأهرام، القاهرة (2014-01-13).
- هايدي فاروق عبد الحميد: المصري اليوم تنشر وثائق نادرة، القاهرة، 2010-08-04.

سادسًا: الوكالات الإخبارية ومواقع الإنترنت

- أبو عريش، أنس: لعلاقات الإسرائيلية–الأثيوبية: استغلال واستثمار وتهديد دولة عربية، موقع كيوبوست، 2018، على الرابط التالي: http://cutt.us/AGL5V
- أثيوبيا تعلن رسميًا موقف "سد النهضة" بعد سقوط الرئيس عمر البشير، وكالة انتر فاكس، 2019/4/24، على الرابط التالي: https://sptnkne.ws/mqGX
- أحمد مسعد: البنك الدولي. مصر تبحث عن حل أزمة سد النهضة بالوساطة، موقع مصراوي، تم النشر 2018/1/3م، على الرابط التالي: http://cutt.us/bF5MQ

- أحمد، رفت السعيد: سدّ النهضة وخطره على مصر. صراع الماء والدم!، موقع قناة الميادين، 2016، على الرابط التالي: http://cutt.us/f4k0f
- أريج جمال محمد أحمد: توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه القارة الأفريقية: النموذج الأثيوبي، المركز الديموقراطي العربي، يوليو 2016، على الرابط التالي: http://democraticac.de/?p=34797
- أساطير تروجها أثيوبيا حول فوائد سد النهضة، موقع الوفد، تم النشر 2017/3/9م، على الرابط التالي: http://m.alwafd.news
- أسماء الخولي: أثيوبيا تدخل 2016م من باب التحول الاقتصادي الصعب.
- أشرف الفرا: إسرائيل في أثيوبيا، موقع دنيا الوطن،2012م، على الرابط الآتي : http://cutt.us/piwFi
- آليات التدخل الإسرائيلي في دول حوض نهر النيل، 2014/7/5م، تم رؤيته في 2018/2/1م، على الرابط التالي: http://cutt.us/g3drm
- البداوي، سليمان: ما هو طول نهر النيل، مدونة موضوع، 2018، على الرابط التالي: http://cutt.us/A3gNC
- حسين، زكريا: الأمن القومي، موقع الدكتور زكريا حسين، 2002، على الرابط التالي: http://cutt.us/DWUhT
- خليل التقي: المياه العربية هدف ثابت في الاستراتيجية الصهيونية، سودارس: آخر لحظة، 2010م، على الرابط التالي:http://cutt.us/DknOO
- دراسة بعنوان: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، شبكة المرصد الإخبارية، 2012، على الرابط التالي: http://marsadpress.net/?p=5290
- رفعت سيد أحمد: سد النهضة وخطرة على مصر صراع الماء والدم، موقع الميادين، تم النشر 2017/11/16م، على الرابط التالي: http://cutt.us/8RkgI
- سد النهضة الأثيوبي: "قد يشعل أول حرب" على المياه في العالم، موقع بي بي سي بالعربي، 24 نوفمبر 2018، على الرابط التالي: http://cutt.us/cmtwH

- سد النهضة: مخطط قطر و«الإخوان» لتعطيش مصر، بوابة العين الإماراتية، الإمارات العربية المتحدة، 2017، على الرابط التالي: http://cutt.us/FtT47
- سفير أثيوبيا بالقاهرة يكشف حقيقة تمويل قطر وإسرائيل لسد النهضة، موقع أخبارك، على الرابط التالي: http://cutt.us/EHGka
- سمية أحمد: رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان: بصيص من الأمل في أزمة سد النهضة، البوابة نيوز، 2018م، على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com
- سميرة البحيري: الخطر الداهم على أمن مصر المائي: سد النهضة تقاعس مصري أم ثقة، مجلة ساسة ،2015، على الرابط التالي/ http://cutt.us/DwXn8
- السودان تتخلي عن مصر .. البشير يؤكد: نساند سد النهضة الأثيوبي!". جريدة الشباب. 2013-12-05. Retrieved 05-12-2013.
- الشوابكة، مراد: من أين ينبع نهر النيل، مدونة موضوع، 2019م، على الرابط التالي: http://cutt.us/2toyw
- صالح، عمار، تقرير حول العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية بتاريخ 2005: مدونة شخصية. http://cutt.us/MVms4
- طارق شلتوت: سر العدو الذي أجبر مصر على توجيه ضربة عسكرية لتدمير سد النهضة الأثيوبي، صحيفة الموجز، 2015/10/16م، على الرابط التالي: http://cutt.us/6h8ux
- عامر، عادل: أطماع إسرائيل في مياه العرب وأفريقيا، موقع صدى البلد المصري، 2015، على الرابط التالي: http://cutt.us/s5oR5
- عبد الرحيم شعبان أحمد نوبي: التدخل الإسرائيلي في أفريقيا وتأثيره على الأمن القومي المصري: دراسة حالة أثيوبيا، المركز الديموقراطي العربي، 2018م، على الرابط الآتي : http://cutt.us/cGfb7
- العلاقات السودانية الأثيوبية: استقرار رغم الاختلاف: وكالة شهادة، 2018، على الرابط التالي: https://shahadanews.com/?p=1305
- عماد عنان: القاهرة تعترف بفشل مفاوضات سد النهضة بعد 6سنوات. ماذا تبقى من أوراق؟، موقع نون بوست، تم النشر 2017/11/14م، على الرابط التالي: http://cutt.us/fNFwe

- لهذه الأسباب ترفض أثيوبيا مقترح مصر لحل أزمة سد النهضة، موقع مراسلون، تم النشر 2018/1/22م، على الرابط التالي: http://cutt.us/MYq6N
- متولي سالم ومصطفى عاشور: تقرير "سري جدًّا" يكشف مخاطر سد النهضة، موقع المصري اليوم، تم النشر 2013/5/30، على الرابط التالي: http://cutt.us/DzmlK
- محمد فوزي، خبير يكشف حقائق لسد النهضة بعد زيارة رئيس وزراء أثيوبيا، موقع أخبار الدولة ، تم النشر 2018/1/18م، على الرابط التالي: http://cutt.us/RVg3Y
- محمد، صالح، دراسة بعنوان: ثماني سنوات على سد النهضة الأثيوبي استمرار المخاطر وتوقّف التفاوض، موقع قناة الميادين. 2019.
- محمد، هدير: مصر تستعجل عقد اجتماع حول "سد النهضة" قبل بدء ملء الخزان، وكالة أرم نيوز، 2019/5/28، على الرابط التالي: http://cutt.us/67KSs
- محمود علي: الكيان الصهيوني وأثيوبيا .. علاقات تتنامى ومخاطر تتزايد، يناير 2016م، على الرابط الآتي: http://cutt.us/ZEWPZ
- مساعدة وزير الخارجية المصري تصف تحركات إسرائيل في إفريقيا بـ"خطر" يهدد البلاد، موقع روسيا اليوم، 25/ فبراير 2019، على الرابط التالي: http://cutt.us/XUCJi
- المشروع الأثيوبي الذي يُقلق المصريين «قد لا يرى النور».. آبي أحمد: سد النهضة تواجهه مشاكل كثيرة، عربي بوست، 2018/8/26، على الرابط التالي: http://cutt.us/NK6QX
- مطر، علي: كيف اخترقت إسرائيل القارة السوداء؟، موقع قناة الميادين، 2017/5/22، على الرابط التالي: http://cutt.us/o6yDU
- الموجز" يكشف مصر لحسم ملف سد النهضة، موقع الموجز، تم النشر 2017/9/26م، على الرابط التالي: http://cutt.us/Vxxw2
- نادية عبد الهادي: اتفاقية عنتيبي والسدود الأثيوبية .. الحقائق والتداعيات، جريدة الأهرام، نوفمبر 2017م، على الرابط الآتي:http://cutt.us/w0CD1
- نبهان سالم مرزق أبو جاموس، أستاذ مساعد ، ما هي الحلول المقترحة لحل مشكلة سد النهضة الاثيوبي، مدونة سؤال وجوا؟ lhttp://cutt.us/35Y7w
- الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، جولات المفاوضات المصرية الإثيوبية بشأن سد النهضة، 2 فبراير 2019. على الرابط التالي: http://cutt.us/sSZh5

- وكالة الأناضول الإخبارية، أزمة "سد النهضة".. مصر تتجه للقانون الدولي و"الحرب الباردة" (تحليل)، أنقرة، 2017، على الرابط التالي: http://cutt.us/GBpHG
- وكالة سيبوتك الروسية، علام اتفق البلدان... مسؤول يكشف أنشطة إسرائيل داخل أثيوبيا، 2018/12/7، على الرابط التالي: https://sptnkne.ws/kkJZ

سابعًا: المراجع الأجنبية

- A arom Maasho, Paying for giant Nile dam itself, Ethiopia thwarts Egypt, but takes risk, Reuters, April 23, 2014, http://www.reuters.com/article/2014/04/23/us-ethiopia-energy-insight-idUSBREA3M0BG20140423
- African Development Bank(A.D.B),African Development Fund,Policy for Integrated Water Resources Managemen, OCOD,April 26,2000.
- Charles Kwarteng,"the Arabs, Israel and Black Africa: the politics of courtship", Round Table, No 322, April, 1992,pp 167-
- Daniel Berhane, Ethiopia rejects Egypt's offer to finance the Renaissance dam, April 08, 2014 http://hornaffairs.com/en/2014/04/08/ethiopia-reject-egypt-finance-renaissance-dam/
- David Easton, The Political System (New York: Alfred A. Knopf, 1999, Egypt's Arms Deal with Russia: Potential Strategic Costs, David Schenker Eric Trager, The Washington Institute, March 4, 2014.
- Death on the Nile". Al Jazeera. 30 May 2013 .
- Egyptian Ministry of Foreign Affairs, Egypt's Perspective towards the Grand Ethiopian Renaissance Dam, March 2014
- Ethiopia's biggest dam to help neighbours solve power problem". News One. 17 April 2011. Retrieved 17 April 2011.
- Ichael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images, Process, New Haven: Yale University Press, 1972, 216.
- lan Dowty, Israel Foreign Policy and the Jewish Question, Middle East Review of International Affairs, vol.3, No.1, March 1999.
- Nile River", www.britannica.com, Retrieved 27-12-2017. Edited
- Walaa Hussein, Egypt considers referring Renaissance dam file to the Hague, Al-Monitor, March 26, 2014, http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2014/03/egypt-renaissance-dam-dispute-icj.html#

فهرس المحتويات

إقرار ..... ب

شكر وتقدير ..... ج

ملخص الدراسة ..... د

Abstract ..... و

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

1-1 المقدمة 1

2-1 مشكلة الدراسة: 2

3-1 أهداف الدراسة: 3

4-1 أهمية الدراسة: 3

5-1 فرضيات الدراسة 4

6-1 حدود الدراسة: 4

7-1 منهجية الدراسة: 5

8-1 مصطلحات الدراسة 6

9-1 الدراسات السابقة 10

10-1 تعقيب على الدراسات السابقة 16

الفصل الثاني ماهية سد النهضة الأثيوبي والأسس القانونية لتنظيم مياه نهر النيل 18

2-1 **المبحث الأول: تعريف بالسد والسعة التخزينية** 19

2-1-1 المطلب الأول: ماهيّة سد النهضة 19

2-1-1-1 تعريف سد النهضة 19

2-1-1-2 الموقع الجغرافي للسد 20

2-1-1-3 تصميم سد النّهضة 25

2-1-1-4 تكلفة سد النهضة وانتاجه 28

2-1-2 المطلب الثاني: أسباب ودافع بناء السد..... 30
2-1-2-1 أسباب إنشاء السد 30
2-1-2-2 فوائد السد على أثيوبيا..... 32
2-2 **المبحث الثاني: القواعد القانونية المنظمة لمياه حوض النيل** 36
2-2-1 المطلب الأول: الخلفية التاريخية للمشكلة..... 36
2-2-2 المطلب الثاني: قواعد القانون الدولي المنظمة لمياه الأنهار..... 39
2-2-2-1 تقنين القواعد الخاصة بالمياه الدولية في إطار القانون الدولي 39
2-2-2-2 مبادئ القانون الدولي المنظمة للأنهار 42
2-2-2-3 القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الأنهر الدولية 43
2-2-3 المطلب الثالث: الأسس القانونية للمياه نهر النيل 45
2-3 **خاتمة الفصل**..... 52
الفصل الثالث تداعيات بناء سد النهضة الأثيوبي وآثاره على الأمن القومي المصري..... 55
3-1 تمهيد:..... 55
3-2 المبحث الأول: الأمن المائي محور العلاقات المصرية الأثيوبية..... 56
3-2-1 المطلب الأول: أزمة المياه في المنطقة 56
3-2-1-1 ماهية نهر النيل 56
3-2-1-2 أزمة مياه المنطقة..... 58
3-2-1-3 أزمة المياه كمصدر تهديد للأمن القومي العربي..... 60
3-2-1-4 أسباب تهديد الأمن المائي العربي 64
3-2-1-5 الموقف الأثيوبي من مياه نهر النيل 64
3-2-1-6 الموقف الأثيوبي من الاتفاقيات الدولية..... 66
3-2-2 المطلب الثاني: الموقف المصري من سد النهضة..... 68
3-2-2-1 الوضع المائي المصري..... 68
3-2-2-2 الموقف المصري أيام المجلس العسكري..... 70

3-2-2-3 الموقف المصري زمن الإخوان 72
3-2-2-4 الموقف المصري خلال حكم الرئيس السيسي..... 74
3-2-3 المطلب الثالث: مستقبل العلاقات المصرية الأثيوبية: 76
3-2-3-1 تحديات الدبلوماسية المصرية في حوض النيل 76
3-2-3-2 إعلان المبادئ..... 79
3-3 **المبحث الثاني: تداعيات سد النهضة على الأمن القومي المصري** 82
3-3-1 المطلب الأول: التداعيات والآثار الجيولوجية والبيئة..... 82
3-3-2 المطلب الثاني التداعيات والآثار الاقتصادية والزراعية والاجتماعية 86
3-3-2-1 الآثار والتداعيات الزراعية والمائية..... 86
3-3-2-2 الآثار والتداعيات الاقتصادية..... 89
3-3-2-3 الآثار والتداعيات البيئة والاجتماعية..... 90
3-3-3 المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل العلاقة بين الجانبين 92
3-3-3-1 سيناريو التعاون..... 93
3-3-3-2 سيناريو الصراع..... 93
3-3-3-3 سيناريو استمرار الأوضاع..... 94
3-4 خاتمة الفصل..... 95
الفصل الرابع تأثير سد النهضة على الأمن السوداني..... 98
4-1 مقدمة: 98
4-2 **المبحث الأول: العلاقات الثنائية بين السودان وأثيوبيا** 99
4-2-1 المطلب الأول: العلاقات السودانية الأثيوبية 99
4-2-1-1 لمحة تاريخية..... 99
4-2-1-2 العلاقات السياسية بين البلدين..... 100
4-2-1-3 التعاون الاقتصادي 102
4-2-2 المطلب الثاني: الموقف السوداني من سد النهضة 105

4-2-2-1 موقف نظام البشير..... 105
4-2-2-2 موقف المجلس العسكري سد النهضة..... 108
4-3 **المبحث الثاني: تداعيات سد النهضة على الأمن القومي السوداني**..... 110
4-3-1 المطلب الأول: تداعيات السد على السودان..... 110
4-3-1-1 مخاطر انهيار السد..... 110
4-3-1-2 تأثير السد على حركة المياه الهيدروليكية..... 112
4-3-1-3 الآثار والتداعيات الاقتصادية والزراعية والبيئة..... 113
4-3-1-4 زيادة التبخر ونقص المياه..... 114
4-3-2 المطلب الثاني: مستقبل قضية سد النهضة..... 115
4-3-2-1 الحلول المقترحة للخروج من الأزمة..... 116
4-3-2-2 السيناريوهات المستقبلية للملف سد النهضة..... 117
4-4 **خاتمة الفصل**..... 119
الفصل الخامس العلاقات الأثيوبية-الإسرائيلية وأثرها على الأمن المائي لمصر والسودان..... 121
5-1 مقدمة:..... 121
5-2 **المبحث الأول: تاريخ وتطور العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية**..... 122
5-2-1 المطلب الأول: العلاقات الإسرائيلية الأفريقية..... 122
5-2-1-1 تأصيل لتاريخ العلاقات الأفريقية الإسرائيلية..... 122
5-2-1-2 تطور العلاقات الأثيوبية والإسرائيلية..... 124
5-2-1-3 الاستفادة الإسرائيلية من التحولات الإقليمية..... 128
5-2-2 المطلب الثاني: الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية..... 130
5-2-2-1 إسرائيل والمياه العربية..... 130
5-2-2-2 إسرائيل وتحديات الأمن المائي العربي..... 132
5-2-2-3 انعكاسات الأطماع المائية الإسرائيلية على الأمن القَومِي العربي..... 133
5-3 **المبحث الثاني: الدور الإسرائيلي في سد النهضة الأثيوبي وتأثيره على الأمن القومي المصري والسوداني**..... 136

5-3-1 المطلب الأول: النيل في الفكر الإسرائيلي..... 136
5-3-1-1 أطماع إسرائيل في مياه النيل..... 136
5-3-1-2 المكانة المحورية للنيل في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي..... 137
5-3-2 المطلب الثاني: تأثير الدور الإسرائيلي على الأمن المائي المصري 140
5-3-2-1 دور إسرائيل في توقيع اتفاقية عنتيبي..... 142
5-3-2-2 دور إسرائيل في بناء سد النهضة:..... 142
5-3-2-3 استخدام الورقة الاقتصادية..... 146
5-3-2-4 نقل الخبرة الفنية..... 148
5-3-2-5 التمويل المالي والفني للسدود..... 148
5-4 **خاتمة الفصل**..... 148
5-5 **النتائج التوصيات**..... 151
5-5-1 النتائج 151
5-5-2 التوصيات..... 152
المصادر والمراجع..... 154
فهرس المحتويات..... 167